المكتبة الفلسفية

متشابه القرآن

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني

(ت ٤١٥ هـ)

ضبط ومراجعة

الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الرحيم السايح

المستشار
توفيق علي وهبة

القسم الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الثانية
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤
حقوق الطبع محفوظة للناشر
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد – القاهرة
25938411-25922620 / فاكس: 25936277
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

قاضى القضاة ، عبد الجبار بن احمد بن الهمذانى ، 000-1025
متشابة القران / عبد الجبار بن احمد بن الهمذانى
ظبط ومراجعة : احمد عبد الرحيم السايح ، توفيق على وهبة
القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،2009
مج 2 ، 24 سم
تدمك :978-977-341-449
1- القران –تفسير
أ- السايح ، احمد عبد الرحيم (ظابط ومراجع)
ب- وهبة ، توفيق على (ظابط ومراجع مشارك)
ج- العنوان

ديوى:227

رقم الايداع: 15537

بسم الله
الرحمن
الرحيم

ومن سورة
الرعد

٣٦٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المكان والاستواء واللقاء، فقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ...﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا من قبل أن الاستواء: المراد به الاستيلاء والائتدار، وكشفنا ذلك بما يغني عن ذكره الآن. وبيننا أن لفظة: ﴿ثُمَّ﴾ وإن اقتضت الاستقبل فإنها في هذا المكان داخلة على تسخير الشمس والقمر وتدبير الأمر، دون الاستواء، فكأنه قال تعالى: «ثم سخر الشمس والقمر» يدبر الأمر، يفصل الآيات وهو مستو على العرش؛ لأنه لا يجوز أن يصير مقتدراً عليه بعد أن لم يكن كذلك؛ لأن هذا المعنى لا يصح في صفات ذاته.

وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بهذه الآيات ضد المشبهة، لأنه بين تعالى أنه رفع السموات بغير عمد يرونها، وذلك لا يصح في الأجسام، لأنه إنما يصح أن يفعل رفع الثقيل بعمد هو بعضه أو غيره، ومتى لم يعمده بذلك لم يصح منه رفعه، فدل على أنه تعالى قادر لذاته، وأنه ليس بجسم.

فإنه قال: لم ينف تعالى العمد، وإنما نفى عمداً نراها، فلا يمتنع إثبات عمد لا نراها!

قيل: هذا يسقط؛ لأنه لو رفعها بعمد، لوجب كونه ثقيلا، وكان يحتاج إلى عمد أخر، ويؤدى إلى ما لا نهاية له، أو إلى تقبل رفعه لا يعمد، فيتم ما قلناه. ولا يكون بأن تكون هذه الصفة أولى من السموات نفسها.

---

(١) سورة الرعد: الآية ٢.

وبعد، فإنه تعالى يبعد فيما يثبت عمداً للسموات أن يكون بحيث لا يرى مع وجوب كونه عظيمًا كثيفًا، وليصح أن تعمد عليه السموات.

وبعد، فإن الغرض بالآية ذكر اقتداره على الوجه الذى يختص به. ورفع الثقيل بعمد من كل قادر. فإذن يجب أن يكون رفعها من جهته لا بعمد أصلا.

وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ من حيث أجراهما على طريقة واحده لا تتفاوت مع عظمهما، يدل أيضًا على أنه ليس بجسم، لأن الجسم لابد من أن يختل حاله فيما يدبره من هذه الأمور، لحاجته إلى الآلات التى يصح عليها الاختلال والضعف!

وقد بينا من قبل أن تفصيله الآيات يدل على أنها محدثه.

وقد بينا أن المراد بلقائه هو لقاء ما وعد به الثواب والدرجات الرفيعة، فلا وجه لإعادته.

٣٦٢ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا شىء، إلا وهو المقدر له: كان من فعله أو من فعل العباد، فقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أن كل شىء يعلم مقداره وما يختص به؛ لأن المراد بقوله: ﴿عِندَهُ﴾ فى هذا المكان: فى علمه، وصدر الكلام يدل عليه، لأنه قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾[2] ثم عطف على ذلك، فقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ليبين أن ما

---

(١) سورة الرعد: الآية ٨.

(٢) سورة الرعد: الآية ٨.

ذكره وما لم يذكره من الأمور سواء فى أنه تعالى يعلم مقداره، وأنه علمه لا يختص بمعلوم دون معلوم، فمن أين أن المراد بذلك ما قالوه، والظاهر لا يقتضيه؟

وبعد، فلو أراد بذلك أنه قدره لوجب حمله على أنه بين أحواله؛ لأن «التقدير» فى اللغة يتناول فى الظاهر ذلك، فمن أين أن المراد به الخلق؟ ومتى حملنا الكلام على أن المراد به العلم والبيان وفينا العموم حقه؛ لأنا نجعله متنا ولا المعدوم والموجود، والماضى والحاصل، ومتى حمل على ما قالوه وجب تخصيصه، وألا يتناول إلا الموجود، فالذى قلناه أولى بالظاهر.

٣٦٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكره بعده ما يدل على أنه يغير أحوال الناس من طاعته إلى معصيته، ومن معصيته إلى طاعته، وأنه قد يريد بهم السوء، وأن ما يريده لا مرد له، ولابد من وقوعه، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلا مَرَدَّ لَهُ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن العبد هو الذى يغير ما بنفسه، وأنه تعالى يغير عنه ذلك بعض أحواله، وليس فيه بيان ما يغيره تعالى، فلا ظاهر إذاً يدل على ما قالوه، بل يدل ظاهره على أن العبد قد يفعل، كما أنه تعالى يفعل!

والمراد بالآية: أنه تعالى لا يغير بالعبد ما أنعم عليه من الصحة والسلامة وسائر النعم، ولا ينزل به العقوبات إلا بعد أن يغير ما بنفسه من الإيمان إلى الكفر، وهذا يدل على أنه تعالى لا يفعل العقاب إلا على جهة الجزاء على ما يكون من العبد، ويبطل قول المجبرة فى أنه تعالى يعذب أطفال

---

(١) سورة الرعد: الآية ١١.

المشركين فى النار من غير ذنب وجرم، ويبطل قول من قال منهم: لو شاء أن يعذب الأنبياء لحسن منه!

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ﴾ لا ظاهر له فى أنه قد أراد ذلك؛ لأن هذا اللفظ إنما ينبىء عن أنه إذا أراد لم يكن له مرد، وهل أراده أم لا؟ لا ظاهر له يدل عليه.

والمراد بذلك: أنه إذا أراد بقوم إنزال العقوبة - وسماها سوءًا على جهة التوسع «فلا يصح لما كانت فى كونها مضرة جارية مجرى السوء - على ما بيناه من قبل - «لم يمكن أحد أن يرده؛ لأنه تعالى هو الغالب فلا يصح أن يمنع عما يريده من إنزال العقوبات بالعصاة.

٣٦٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يفعل له الجود كرهًا كما يفعل طوعًا، وأنه المصرف للعباد فيم يفعلون من الطاعة والمعصية، فقال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أن العباد فيما يفعلون من السجود تختلف أحوالهم، ففيهم من يسجد طوعًا، ومنهم من يسجد كرهًا، وقد علمنا أن الأمر بخلاف ذلك، لاتفاق حالهم فيما يفعلون من السجود.

وبعد فإن ذلك لا يتم على قول المجبرة؛ لأن عندهم أن السجود الواقع من العباد أجمع يقع بأن يفعل تعالى فيهم القدرة الموجبة له، ويخلق فيهم نفس السجود، وذلك يوجب أن حالهم لا يختلف فيه.

فيكون الساجد مرة طائعًا ومرة مكرهًا، فإذا استحال ذلك على قولهم، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٥.

فإن قيل: المكره على السجود هو من فعل ذلك فيه بلا قدرة.

قيل لهم: إن هذا يوجب أن يكون الجماد مكرهًا على ما فيه، وكذلك الميت!! وأهل اللغة لا يطلقون ذلك إلا فيمن يتمكن من الأفعال، فيمنع منها أو يحمل عليها!

والمراد بالآية: أنه تعالى، لاقتداره، يخضع له فى السموات والأرض: ففيهم من يفعل الخضوع طوعًا ويعترف به ويظهر الانقياد، ومنهم من يفعل ذلك بأن يستجيب فيما يريده فلا يصح منه الامتناع، مثل سائر الحيوان الذى ليس بمكلف، وأن السجود فى اللغة قد يراد به الخضوع، ظاهر لا يحتاج فيه إلى شاهد.

٣٦٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المختص بأن يخلق ويفعل، وأن العبد لا صنع له، فقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(١).

فبين أن إثبات شريك معه هو بأن يعتقد فيه بأنه يخلق كخلقه، فلو كان العبد فى الحقيقة يخلق ويفعل لوجب كونه شريكًا لله، ثم حقق ذلك بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يقتضى أن ما يخلق كخلقه تعالى. يكون شريكًا له: وليس يدل على أن إثبات خالق سواء بوجب إثبات شريك معه، بل لو قيل: إن الظاهر يدل على خلافه لصح، وذلك أنه تعالى أنكر أن يكون له شريك إلا بأن يخلق كخلقه، فيجب إذا كان يخلق لا كخلقه ألا يكون بهذه الصفة.

(١) سورة الرعد: الآية ١٦.

ويجب على هذا القول أن يكون تعالى قد أثبت لنفسه شريكا بقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[1]! وبقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾[2] وبقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[3] وأن يكون عيسى شريكا له، إذ أثبته تعالى خالقًا من الطين كهيئة الطير؛ وهذا بين الفساد.

والمراد بالآية: أنه تعالى أثبت الحجة على من يعبد الأصنام واتخذها شريكا له، بأن بين أنه إذا لم يصح أن تخلق الأجسام وتظهر النعم الجام، فإذا تعذر ذلك عليها واستحال فيها. فيجب أن لا يصح أن تعبد وتستحق العبادة.

فإن قال: فقوله تعالى: ﴿فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ يجب أن يدل على أن غيره تعالى لا يفعل ما يشبه فعله؛ لأن ذلك يوجب تشابه خلقه بخلق غيره، وقد نفى الله ذلك.

قيل له: إنما يقع هذا التشابه متى قيل إن غيره يخلق العبد ويحييه وينعم عليه بالقدرة وغيرها، ومتى قيل ذلك فقد تشابه ما يفعله تعالى بما يفعله غيره، فلا يعلم عنده من المستحق للعبادة. فأما إذا قيل: إن جميع ذلك يختص تعالى بالقدرة عليه، والعبد إنما يفعل الحركات والتأليف وماشا كلها، مما لا يلتبس حاله بحال ما يستوجب به العبادة، فلا شبهة ولا اشتباه.

وبعد، فإن هذا الكلام للمجبرة ألزم، وذلك لأنهم يقولون: إن نفس الشيء الذى يفعله العباد هو الذى يفعله تعالى، والتشابه فى هذا الوجه أعظم، لأن نفس الشيء الذى يفعله إذا ثبت فعلا للعباد، كان الاشتباه أو

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٤١.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ١٧.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٠.

التشابه آكد منه. إذا ثبت فعله خيراً لما يفعله تعالى، وبين طريقيهما حتى يعلم انفصال احديهما من الآخر.

وأما قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فيجب أن يكون راجعًا إلى ما للعبادة به تعلق، ليكون يدخل فيما تقدم ذكره، وهو خلق الأجسام وسائر النعم التى يختص تعالى بالقدرة عليها، مما عنده يستحق العبادة، وقد بينا من قبل الكلام فى هذا الظاهر فى سورة الأنعام، فلا وجه لإعادته.

٣٦٧ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الخالق للحق والباطل، فقال ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على أنه الفاعل لهما، وإنما يوجب أنه يضرب الحق والباطل، وليس يقيد ذلك فى اللغة الخلق.

والمراد بذلك: أنه يضرب الأمثال للحق والباطل، ليبين حالهما فيرغب فى الحق، ويزجر عن الباطل، وظاهر الضرب إنما يدخل فى المثال لا فى الخلق، فإذا كان لابد من تقدير محذوف، فبأن يجعل المحذوف ما تقتضيه اللغة أولى من غيره!

٣٦٨ - **مسألة**: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يهد جميع الناس، وخص المؤمن بأن هداه دون غيره، فقال: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه لو شاء لهداهم جميعًا، ولم يبين الوجه الذى كان يهديهم عليه، وقد بينا من قبل أن هذه الوجوه

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٧.

(٢) سورة الرعد: الآية ٣١.

تتنافى، فلا يجوز أن تراد بعبارة واحدة فيدعى فيها العموم، فإذا بطل ذلك فلابد من أن يراد به بعض الوجوه دون بعض، فإذا لم يكن الظاهر مبينًا لذلك فلابد من كونه مجلا محتاجًا إلى بيان.

والمراد بذلك: أو لم يعلم الذين آمنوا أنه لو شاء أن يكره العباد لهداهم جميعًا على جهة الإكراه، لكنه إنما أراد أن يؤمنوا طوعًا، لكى يستحقوا الثواب والنفع، وقد بينا القول فى ذلك فى مواضع.

٣٦٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يبدو له فى الأمور، وأنه قد يريد الشيء، ثم يكرهه[1]، فقال تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[2].

ويدل ذلك على أنه لا يفعل ما يفعله بحسب الصلاح، لأنه إن فعله بحسب الصلاح لم تتغير إرادته، مع كونه عالمًا بالصالح.

والجواب عن ذلك، أن ظاهره إنما يدل على أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، وليس فيه أن الذى محاه هو الذى أثبته، وقد يجوز ان يكون أحدهما غير الآخر، كما يجوز أن يكون هو الآخر، والظاهر لا يدل على أحد الأمرين، فمن أين المراد ما قالوه؟

وبعد، فإن المحو ظاهره لا يدل على الكراهة، ولا الإثبات على الإرادة، فكيف يصح أن يستدل بظاهره على ما قالوه؟!

والمراد بذلك عند بعض شيوخنا، رحمهم الله: أنه تعالى يمحو

---

(١) البداء: أى الظهور.

(٢) سورة الرعد: الآية ٣٩.

المعاصى المثبتة فى الصحف عند التوبة والإنابة، وقد يثبت ذلك عند الإصرار، ويثبت الطاعة عند ذلك.

ومتى حمل على هذا الوجه كان محمولا على ظاهره، فهو أولى.

وعند بعضهم: المراد بذلك أنه يمحو بعض مـا يتعبد به بأن ينسخه، أو ينسيه من صـدور الرجال، ويثبت ما يشاء، وهو الناسخ لذلك، فـذكر المحو والإثبات فيه، وأراد به ما يتعلق به من الأحكام.

وعند بعضـهم: المراد بذلك أن يمحـو عن الصحف مـا أثيبت فـيه من المباحات التى لا مدخل لما فى الثواب والعـقاب، ويثبت المعاصى والطاعات، لتعلق الثواب والعقاب بهما، وكل ذلك مما يصح أن يكون مراداً فيجب حمل الكلام والآية عليه، دون ما ذهبوا إليه.

***

ومن سورة
إبراهيم عليه السلام

٣٧٠ - **مسألة**: قالوا، ثم ذكر فيها ما يدل على أن ما يقع من العبد إنما يقع بإرادته، فقال تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[1] والإذن لا يجوز أن يكون إلا الإرادة التى لها يقع الخروج، دون العلم والأمر اللذين لا يؤثران فى هذا الباب.

والجواب عن ذلك؛ أن ظاهر الكلام إنما يقتضى أنه أنزل الكتاب إليه ﷺ، لكى يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومعلوم أنه لا يخرجهم بالقهر والإكراه، وإنما أريد بذلك أن يبعثهم على ذلك ويدعوهم إليه، وشبه الإيمان بالنور، والكفر بالظلمة، على مجاز الكلام.

وقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ المراد به: بأمره، لأن الإذن إذا أطلق فالأولى به الأمر والإباحة، وقد علمنا أن الإباحة لا تدخل فى العدول من الكفر إلى الإيمان، فالمراد به الأمر، وكأنه تعالى بين أنه أنزل الكتاب عليه، ﷺ، ليعدل بهم بأمر الله تعالى عن الكفر إلى الإيمان، وهذا بين.

٣٧١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالهدى بعض عباده، والضلال بعضًا، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2].

والجواب عن ذلك قد تقدم عند بيان الهدى والضلال، وينبغى أن يكون المراد فى هذا الموضع أنه يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاء له على كفره، ويهدى من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة، جزاء له على إيمانه، ولابد من تقدير حذف فى الكلام، فكأنه قال تعالى: ليبين لهم، فمن فعل قيل

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ١.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤.

يهـده، ومن رد ذلك يضله، فيكون مـا يقع فى الهدى والضـلال جزاء علـيه محذوفا ذكره، وهذا قد تقدم القول فيه.

٣٧٢ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعـالى ما يدل على أنه يخص بالإيمان بعض عباده، فقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[1].

والجواب عن ذلك قـد تقدم؛ لأنا قد بينا أن ظاهره لا يقتـضى الإيمان والطاعة، ولا ننكر أن يخص تعـالى بعض عباده بالنعم المتصلة بـالدنيا، وقد بينا أنه لا يمـتنع أن يريد به الإيمان أيضًـا، وبينا أن إضافـة ذلك إليه تـعالى ووصفـه بأن من نعـمه صـحيح من حـديث لم يصل المؤمن إليه إلا بألطـافه ومعونته وضروب التمكين الذى أعطاه.

٣٧٣ - وقوله بعد ذلك: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾[2] يجب أن يكون محـمولا على ظاهره، وهو أنه هداهم الطريق، وفـيه دلالة على أن للتوكل تملقًا بالبيان، لأنه لولا ذلك لم يكن لقوله: ﴿وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾ معنى.

وذلك يبين أن التوكل عليه تعالى فى باب الدين هو سلوك الطريق الذى بينه طلبًا للثواب، كـما أن التوكل عليه تعالى فى الـدنيا هو السعى فى طلب الرزق من جهته دون الجهات المحرمة.

٣٧٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكـر تعالى بعده مـا يدل على أنه لم يهد بعض عباده إلى الإيمان والنجاة، فقال: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾[3].

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ١١.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١٢.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٢١.

وهذه الآية تدل على أنه تعالى جسم، ليصح أن يبرز إليه عباده.

والجواب عن ذلك؛ أنه تعالى إنما ذكر عنهم فى القيامة وقد زال التكليف وحصل وقت الجزاء، فلا يجوز أن يريد بقوله: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾ ما ذكروه من الإيمان.

وقوله تعالى من بعده: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ يدل على أن المراد بما تقدم ذكره من الهدى ما يتصل بما يتعذر التخلص منه، فإذًا يجب أن يكون المراد بذلك أنه تعالى لو جعل لهم إلى النجاة طريقًا لنجوا، وتخلصوا، وخلصوا أتباعهم، فإذا لم يجعل لهم إلى ذلك طريقًا فالنجاة فيهم وفى أتباعهم ميئوس منها، ولذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾.

وقد قيل: إنهم أرادوا بذلك أنه تعالى لو هداهم فى دار الدنيا إلى ما اختاروه من الكفر، بأن جعله دينًا صحيحًا، لهدوا أتباعهم الذين دعوهم إلى طريقهم! والأول أقوى.

٣٧٥ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ وفرغ من ذكر القضاء ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾[1].

يدل على تنزيه القديم تعالى من القبائح؛ لأنه تعالى لو كان هو الفاعل لها لما صح أن يوصف بأنه المحق فى الوعد، ويجوز فيه أعظم مما يقع من الشيطان؛ لأنه الفاعل فى العباد المعاصى أجمع، وفى الشيطان الدعاء إلى الضلال والترغيب فيه.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

٣٧٦ - وقـوله تعالى من بعـد: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم﴾[1] يدل على بطلان القول بالجـبر من جهات:

منها: أنه تعـالى لو كان الخالق فـيهم الضلال لم يصح وصـفهم بأنهم استجابوا لـلشيطان، لأنه المستجيب لغيـره إنما يوصف بذلك إذا اختار لأجل قوله مـا لولاه لكان يصح أن يختار خـلافه، ولذلك لا يوصف من رُمى من شاهق فانهبط إلى الأرض أنه يستـجيب فى ذلك لغيره، لما لم يمكنه الانفكاك منه.

ومنها: أنه أضاف اللوم إليهم ونفاه عن نفسه، ولو كان تعالى هو الذى خلق فيـهم الضلال والكفر لكان الواجب فى الخطاب أن يقال: فـلا تلومونى ولوموا خالقكم الذى فعل فيكم الكفر، وأوجـبه بالقدرة الموجبة له، وجعلكم بحيث لا محيص لكم، وبطلان ذلك يبين صحة ما نقول.

ومنها: أن الوجـه الذى له زال اللوم عن الشيطان - علـى قولهم - هو موجود فى العبد نفسه، فهو بأن يزول عنه اللوم أحق، لأنه بدعائه إياهم إلى الضـلال لم يخلق فـيـهم ذلك ولا اضطـراهم إليـه، ولا أزالهم عن طريقـة الاختيار وأمـا العبد فحاله مع الكفر فى ذلك أبعـد! لأنه لم يفعله ولا حصل له سبيل إلى إزالته عن نفسه؛ لأنه تعـالى هو المختار لفعله فيه، ولا يجوز أن يقف اختياره على إرادته، فكان يجب أن يكون بزوال اللوم عنه أحق.

ومنها: أنه كان يجب - على قولهم - أن لا يكون لهذه المخاطبة الجارية بين الشيطان ومن اتبعـه معنى؛ لأنه تعالى هو الذى فعل فيه الـدعاء، وفيمن

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

اتبعه الاستجابة، وهما كالظرف لفعله، فما وجه هذا الخطاب الذى يقتضى تحقيق الدم فى أحدهما دون الأخر؟ وقد كان الأولى أن يظهر العذر ويذكر أنهما محمولان على ما وقع فيهما، مضطران إليه، فاللوم عنهما جميعًا زائل.

٢٧٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يفعل الإيمان والتوحيد فى القلوب والألسنة وثبتهما، فقال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه يثبت الذين آمنوا، وليس فيه بيان الأمر الذى يثبته عليه، وقوله تعالى: ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ لا يدل ظاهره على أنه الأمر الذى يثبته عليه، بل يحتمل أن يراد به به أنه يثبته لأجل ذلك، كما قال تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾(٢) وكما قال: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾(٣) إلى ما شاكله، فلا يصح إذًا أن يتعلقوا بالظاهر.

والمراد بذلك: أنه تعالى يثبتهم فى نعيم الدنيا وفيما يختصمون به من الإكرام والتعظيم فى الآخرة، ويثبتهم فى الثواب والنعيم لأجل القول الثابت الذى هو الإيمان وسائر الطاعات، وعبر من ذلك جميعه بالقول، على طريق المجاز، كما يعبر عن الدين بكلمة الحق، وكما يقال: إن فلانًا يفعل بمذهب أبى حنيفة، ويراد بذلك أنه يدين به ويتمسك.

وقد قيل: إن المراد بذلك أنه يثبتهم لأجل الإيمان، بأن يفعل بهم زيادات الهدى من شرح الصدر وسكون النفس.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

(٢) سورة يونس: الآية ٩.

(٣) سورة النساء: الآية ١٦٠.

وقد قيل: إنه يثبتهم بالقول الثابت الذى هو الوعد والترغيب على الإيمان؛ لأنه داعية لهم إلى الثبات عليه واستجلاب نعيم الآخرة. والأول أقوى.

٣٧٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أن الفلك يجرى فى البحر بإذنه، وقد يجرى فى كثير من الأحوال باكتساب العباد، وذلك يوجب أنه إنما يقع بمشيئته وإرادته، فقال:

﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن الأمر إذا أطلق فحمله على الإرادة توسع، ولا يصح التعلق بظاهره، ويجب أن يتأول الكلام على أنه يجرى بما يختاره من الفعل فيه، لكنه لما كان يستجيب وينقاد فيما يريده فيه، قيل إنه بأمره؛ كما قال: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٢) وكما قال: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾(٣).

٣٧٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل فى العبد مجانبة عبادة الأصنام فقال: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾(٤).

فدعا الله تعالى أن يجعله بهذه الصفة.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الدعاء إنما يقتضى أن الداعى أراد منه تعالى ذلك الأمر الذى سأل، وهل ذلك مما يفعله أم لا، وهل يفعله مع بقاء

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٢.

(٢) سورة غافر: الآية ٦٨.

(٣) سورة فصلت: الآية ١١.

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٥.

التكليف أم لا، وكيف الحال فيه إذا فعله؟ لا يعلم بهذا الظاهر، فمن أين أن الأمر على ما قالوه؟

ويجب أن يكون المراد بذلك، أنه سأل الله تعالى أن يلطف له بما عنده يجتنب عبادة الأصنام، ودعا مثل ذلك لبعض ولده.

٣٨٠ - وقوله تعالى من بعد ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾[1] يجب أن يحمل على مثل ما قلناه؛ لأنه إنما سأل اللطف الذى عنده يختاره إقامة الصلاة «وقد بينا أنه متى لم يحمل الدعاء على هذا الوجه لم يكن فيه فائدة؛ لأنه تعالى إن فعل الصلاة ومجانبة الكفر، فلابد من أن يكونوا كذلك، وسألوا أم كفوا عن السؤال.

وإن لم يفعل فيهم ذلك فالحال واحدة، فلا يكون المسألة - على قولهم - فائدة ومعنى، ولا الرغبة إليه تعالى فى أن يجعلهم بهذه الصفة فائدة، وإنما يفيد ذلك على ما نقول، لأنه تعالى وإن كف وأزاح العلة، فقد يصح أن يكون فى مقدوره ما إذا فعله اختار المكلف عنده الإيمان والطاعة، ولولاه كان يصح أن يكون فى مقدوره ما إذا فعله اختار المكلف عنده الإيمان والطاعة، ولولاه كان يضل ويعصى، فيحسن منه الرغبة والمسألة، على ما ذكرناه.

٣٨١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن المكر من قبله، فقال: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾[1].

والجواب عن ذلك؛ أن ظاهره لا يدل على أنه الفاعل لذلك، لأن هذه الكلمة تقع محتملة قد يراد بها الفعل، كما يراد بها غيره، فلا ظاهر له إذًا.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤٠.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤٦.

ويفارق هذا ما تعلقنا به من أنه تعالى قال فى تحريفهم: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾[1] إن ذلك يدل على أنه ليس من فعل، لأن ما هو من فعل الفاعل لا ينفى أن يكون من عنده، وقد يقال فى الشيء؛ إنه عنده، «ومن عند، لا على طريقة الفعلية، والإثبات فيه يفارق النفى.

وبعد، فإن قولنا فى الشيء: إنه من عنده لو دل على أنه فعله لكان القول بأنه عنده، لا يدل على ذلك، لأن الأول يؤذن بحصوله من قبله، على بعض الوجوه، والثانى لا يؤذن بذلك، ولهذا جوز أن يقال: عنده فلان مال، ولا يقال من عنده المال، إذا لم يكن له فيه صنع.

ويقال: عند فلان خبرى وما أنا عليه، بمعنى: أنه عالم به وإن لم يكن ذلك من قبله، ولا يقال فيما حل هذا المحل: إنه من عنده ولا صنع له فيه. فإذا ثبت أنه لا ظاهر له، فالمراد بذلك أحد أمرين:

إما أنه عالم بحال مكرهم، وأنه غير مؤثر فيما أراده:

وإما أن عنده معاقبتهم على مكرهم، من حيث لا يشعرون.

ثم يقال القوم: لو كان ماذكرتموه يدل على أن المكر من قبله لما جاز أن يضيفه إليهم، فيقول: مكرهم، ولما جاز أن يذمهم عليه! وذلك يدل على ما قلناه فى تأويله.

وبعد، فإنه تعالى نسب المكر إليهم، ثم بين أنه عنده، فإن أراد به أنه فعله أدى ذلك إلى التناقض من حيث يوجب أن يكون مكرهم، ويكون فعلا له تعالى، وإن كان كذلك فإضافته إليه لا وجه له!

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧٨.

وبعد، فإن «عند» لا تستعمل إلا فى موجود، لأن المعدوم لا يصح ذلك فيه إلا مجازًا، فإذا صح ذلك، ثم وقع منهم المكر ووجد، فيجب أن يكون فى تلك الحال عنده تعالى، وفى تلك الحال قد خرج من أن يكون فعلا له، وذلك يوجب إثبات الفعل فى حال يجب نفيه، وهذا الحال، فيجب أن يكون المراد بالظاهر ما قلناه.

٣٨٢ - **مسألة:** قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه جسم يصح أن يُبرز إليه، فقال: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما توهموه؛ لأنه لم يقل؛ برزوا إليه، فيقرب أن يكون له ظاهر، وإنما قال؛ يبرزوا له، وهذا قد يذكر ويراد به الغرض، كما يقول القائل: صليت لله، وحججت له، وطفت. والمراد بذلك أنه فعل ذلك لأجله على جهة التقرب، فمن أين أن ظاهر ذلك أنهم ظهروا له فى مكان واحد؟

والمراد بذلك، أنهم برزوا المحاسبة والجزاء، وفى آخر الآية دلالة عليه؛ لأنه تعالى قال: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾[2]... فبين بذلك أن بروزهم لهذا المعنى، ولو كان بروزهم لله تعالى من جهة الانكشاف فى المكان لم يكن لهذا القول فائدة! وإنما تقع به الفائدة إذا أراد ما ذكرنا.

أو يريد به: أنهم برزوا إلى حيث لا يجرى فيه إلا حكمه تعالى، فيكون كقولنا، إن فلانًا ارتفع إلى الأمير، والمراد بذلك أنه الذى يقوم بفصل أمره دون غيره.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤٨.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٥١.

٣٨٣ - وقد قال أبو علي، رحمه الله، في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[1] إن ذلك يدل على بطلان قول المجسمة، لأنه لو كان جسمًا لوجب كونه متكامًا بآله، ولو كان كذلك لوجب ألا يصح منه الإسراع في المحاسبة والجمع بين الكل فيه، وفي وقت واحد، خصوصًا على قول من يثبته بصورة آدم، «على ما ذهب إليه بعضهم، تعالى الله عن ذلك!

٣٨٤ - وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ يدل على العدل؛ لأنه لو جاز أن يفعل القبيح لجاز أن يبتدئ بالثواب والعقاب من لا يستحقه، فكان لا يعلم فيما يفعله من ثواب أو عقاب أنه جزاء.

وبعد، فإن كان تعالى فعل العباد الطاعة والمعصية، فيجب أن يكون مجازيًا لنفسه دونهم، لأنه لا يصح أن يكون الفعل من قبله، ولولاه لم يقع منهم ألبتة، ثم يجازيهم.

ولو كان كما يذهبون إليه من أن للعبد يكتسب حقيقة، كان لا يصح أن يجازيهم، لأنه كان يجب أن يكون هو الموجب بخلقه أن يكونوا مكتسبين على وجه لا محيص لهم منه، لأنه متى خلق الكسب والقدرة فلابد من وقوعه، وإذا هو تعالى لم يخلقها استحال وقوعه، وهذا يوجب أن يجازيهم بما لم يمكنهم مفارقته والخلوص منه على وجه، وهذا، في أن المجازاة تقبح منه، بمنزلة مجازاة الإنسان على ما لا يتعلق به ألبتة.

***

(١) سورة إبراهيم: الآية ٥١.

ومن سورة
الحجر

٣٨٥ - دلائل: أ - وقوله: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[١] قد صح أنه تهديد وتقريع والمقصد به بعثهم على الطاعة، والعدول عن خلافها، ولا يصح ذلك وليس للعبد فعل، كما لا يصح التوبيخ واللوم والذم إلا على فعل، ولو كان تعالى هو الخالق للأكل والتمتع لما صح أن يهددهم عليه.

ب - وقوله تعالى: من قبل ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٢] يدل على أنهم كانوا يمكنهم الإسلام، ولولا ذلك لما تمنوه على هذا الحد.

جـ - وقوله تعالى: من بعد ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[٣] يدل على أنه ليس فاعلا للقبيح، لأنه لو جاز أن يفعله كان لا يؤمن أن ينزلهم بغير حق، بل كان لا يوثق بشيء مما أنزل من الرسل والكتب.

د - وقد بينا من قبل أن قوله: ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾[٤] يدل على ما نقوله في الآجال، وأنه الوقت الذي يعلم أن موته وهلاكه يحصل فيه، فلا يجوز أن يتقدم أو يتأخر، وإن كان تعالى يقدر على تقديمه وتأخيره، لكنه إذا حكم بأنه يحدث في ذلك الوقت لم يجز خلافه.

٣٨٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الكفر من قبله، فقال: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾[٥].

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢.

(٣) سورة الحجر: الآية ٨.

(٤) سورة الحجر: الآية ٥.

(٥) سورة الحجر: الآيتان ١٢، ١٣.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما قالوه، من وجوه:

منها: أنه لم يتقدم للكفر ذكر، فترجع الكتابة إليه، والذى تقدم ذكره هو القرآن الذكر، فى قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] فيجب أن يكون هو المراد.

ومنها: أن سلوك الشيء فى المكان من صفات الأجسام دون الأعراض، وهو بمنزلة الورود والوصول والمرور، فى أنه لا يصح إلا فى الجسم، وظاهره لا يدل على ما قالوه، لأن الكفر يحل القلب ولا يسلكه، ومتى قالوا فيه إنه مجاز فقد تركوا الظاهر.

ومنها: أنه تعالى قال بعده: ﴿لا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ﴾[2] وإنما أراد الذكر دون الكفر، فكذلك القول فى الكتابة الأولى، لأنهما جميعًا تعودان إلى مذكور واحد.

فإن قال: إذا حملتم الآية على أنه أريد بها الذكر، والذكر عرض، فقد دخلتم فيما عبتم علينا.

قيل له: إذا لم تحمله على الذكر لأن الظاهر يقتضيه، لكن على وجه المجاز، ودللنا عليه بما تقدم ذكره، وأنتم أردتم التعلق بظاهره وبينا أنه لا ظاهر لكم فيه.

على أن للذكر فى هذا الباب مزية، وذلك أنه تعالى إذا أسمعهم ذلك وأورده عليهم، حتى قرع أسماعهم، صار بمنزلة السالك إلى القلب والوارد عليه، وحل محل الجسم إذا ورد على جسم، وليس كذلك حال الكفر، لأنه

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) سورة الحجر: الآية ١٣.

يبتدأ به فى القلب، فلا يصح فيه معنى السلوك، لا مجازاً ولا حقيقة، يبين ذلك أنه خص القلب به لما كان المقصد بإيراد الذكر أن يفهم القلب ثم يعمل به، ولو كان المراد به الكفر والمعصية لم يكن للقلب فيه مزية، لأنهما قد يخلان فى غيره، كما يخلان فيه!

ثم يقال لهم: لو كان تعالى يسلك الكفر فى قلبوهم لم يجز أن يذموا ويكلفهم تركه، ولما جاز أن يقول تعالى، على جهة التوبيخ، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾[1] إلى غير ذلك!

فإن قال: فلماذا خص المجرمين بالذكر، وهو تعالى يورد القرآن على الجميع؟

قيل له: إنه تعالى أراد أن يبين لهم أنهم وإن عدلوا عن الإيمان بالرسول عليه السلام والذكر، واجتهدوا فى جحدهما، فلابد من أن يورد ذلك على قلوبهم، فيكون مزيجا للعلة ومقيما عليهم الحجة، وليبين أنهم من قبل أنفسهم أتوا، لا من بله تعالى، وذلك مما لا يتأتى فيمن قد آمن، فلذلك خصوا بالذكر.

٣٨٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن المعاصى من عنده، فقال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه لا شىء إلا وله عند الله مكان، لأن الخزائن هى الأماكن التى تدخر فيها الأشياء، وهذا لا يصح فى أفعال العباد؛ لأنه لا يمكن فيها أن تكون فى مكان، ولا يصح - أيضًا - قبل

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠١.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢١.

وقوعها من العباد أن تكون موجوده، فضلا عن أن تكون فى مكان، يبين ذلك أنه تعالى قال بعده: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[1] فيجب أن يكون المراد به ما يصح أن يتزل، وذلك لا يصح فى أفعال العباد، فلابد إذا من تأويله على خلاف الظاهر. فبطل تعلقهم!

والمراد بذلك؛ ما ينزله تعالى هو الغيث الذى يحمله السحاب، ولذلك قال تعالى بعده: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾[2].

ومتى حمل على هذا الوجه حمل على ما يصح كونه فى الأماكن، ويصح فيه الإنزال، ولذلك قال تعالى بعده: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾[3] فنبه على أنه تعالى خزنه فى مكان مخصوص ثم أنزله، وأنه ينزل ذلك بقدر الحاجة إليه، على ما قال: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾.

ولو حمل على سائر ما يريده تعالى من أمر العباد، ويكون المراد بذكر الخزائن لذلك الاقتدار، لصح أيضًا، وعلى الوجهين جميعًا سقط تعلق المخالف به، يبين ذلك أنه لا يصح عند الأمة إضافة القبائح إلى خزائنه الفساد والكفر، وإنما تضاف إليها الرحمة والنعمة، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[4] إلى غير ذلك، وكل ذلك يبين بطلان تعلقهم به.

٣٨٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾[5] يدل على أنه كان قادراً على السجود؛ لأن من ليس

---

(١) سورة الحجر: الآية ٢١.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢٢.

(٣) تتمة الآية: ٢٢.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

(٥) سورة الحجر - الآيتان ٣٠، ٣١.

بقادر على الشيء لا يوصف بالإباء والامتناع، كما لا يوصف بالإيثار والاختيار، ولذلك لا يقال فى الزمن؛ إنه أبى المشى، وفى الأخرس: إنه يأبى الكلام، وإنما يقال ذلك فى المتمكن.

٣٨٩ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يضل ويغوى، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١).

والجواب عن ذلك قد تقدم فى سورة الأعراف، وبينا أن المراد بذلك هو الحرمان والخيبة، وأن ذلك فائدته فى اللغة، وإن كان قد يراد به غيره، يبين ما ذكرناه أن إبليس جعل ذلك كالعلة فى أنه يزين لهم الفساد، ولا يليق ذلك بالضلال؛ لأن إضلاله تعالى لا يكون داعيا له إلى ذلك، وتخييبه يجوز أن يكون داعيا له إليه، فكأنه قال: وإذا قد حرمتنى الثواب وجنبتنى الإحسان وحكمت على بالعقوبة؛ فأصير فى ذلك شركاء يستحقون ما أستحقه، لأن المشاركة فى النقمة قد تسأل فى الدنيا على بعض الوجوه.

وقوله تعالى، حاكيًا عنه: ﴿وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ يمكن حمله على التخييب أيضًا، فكأنه قال لأخيبهم بأن أنسب إلى كفرهم وضلالهم بالتزيين والدعاء ويمكن أن يحمل على الإضلال والإهلاك، فيكون سببًا للحرمان.

٣٩٠ - فأما قوله تعالى من بعد: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾(٢) فإنه يدل على ما نقوله فى أفعال العباد؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم الضلال لم يكونوا متبعين له.

وكان يجب أن يكون له على من اتبعه من السلطان الأعلى مثل من لم يتبعه؛ لأن ما يقع عند دعائه إليه هو الفاعل [له] فيهم، فيفعل فى البعض

---

(١) سورة الحجر: الآية ٣٩.

(٢) سورة الحجر: الآية ٤٢.

الضلال والقبول، وفى البعض الامتناع والإيمان، فكان لا معنى للتفرقة بينهما!

ثم يقال للقوم: إذا كان تعالى يفعل فيمن اتبع إبليس الضلال والغواية، كما يفعله فى إبليس، فلم أضاف إلى نفسه ضلال إبليس، دون ضلال من اتبعه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، ثم قال: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ويجب - على مذاهبهم أن يكون كأنه قال: بما أغويتنى لتغويهم، لأن كلا الأمرين من قبله، ولولا خلقه فيهم لما حصل.

٣٩١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه ينزع الكفر من القلوب بفعل الإيمان، فقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن «الغل» لا يدل على الكفر ولا يفيده، ولذلك يصح فى الكافر أن يقال: ليس فى قلبه غل ولا غش، إذا سلم الناس غائله، وزال عنه الحسد والتنافس، فالظاهر إذن لا يدل على ما قالوه.

وبعد، فإن الآية واردة فى أهل الجنة، فيجب أن يكون المراد بها بيان مفارقتها للدنيا فى المنافسات وضروب الحسد والبغضاء؛ لأن الآخرة ليست دار تكليف، فيزول الكفر عن القلوب بالإيمان، ولأن من أهل الجنة من لم يكن فى قلبه الكفر قط، كالأنبياء وغيرهم، فلا يمكن حمل الآية على ما قالوه.

والمراد بها: أن ما يحلق القلب من طلب الرتب، والاعتصام بقصور الأحوال لا يلحق أهل الجنة؛ لأنه تعالى قصرهم على ما أعطاهم، وصيرهم فى هذا الباب بمنزلة الواحد منا الآن فى أنه لا يطلب مرتبة الرسول عليه السلام فى التبجيل والتعظيم، ولا يلحقه بفقد ذلك غم.

(١) سورة الحجر: الآية ٤٧.

٣٩٢ - وقوله تعالى من بعد: ﴿لا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾[١] يدل على أن فى الدنيا يصيبهم ذلك، ولو كان فعلهم من خلقه تعالى لكان لا يصح عليهم النصب والتعب، كما لا يلحق الزنجى بلونه التعب.

٣٩٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يقدر على المعاصى وسائر أفعال العباد، ويقضيها، فقال: ﴿إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[٢].

ثم قال بعده: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[٣].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ إنها لمن الباقين، فحبر تعالى أنها خارجه عن جملة من ينجو من آل لوط، داخلة فى جملة من يهلك، فمن حيث بقيت فى جملتهم وأخبر تعالى بذلك فيها، جاز أن يطلق فيها لفظة التقدير، والمراد بذلك الإخبار عن حالها.

ولو كان المراد بذلك ما فعله بها مع قوم لوط، لكان ذلك غير دال على ما ذكره أن الذى حل بها وبهم هو من فعله تعالى، لا من أفعال العباد. ولهذا استدللنا بهذه الآية على أن لفظة «القدر» قد تطلق على أفعال العباد، على بعض الوجوه، من حيث أخبر تعالى عنه وحكم به.

فأما قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ﴾ فالمراد به الإعلام والإخبار، ولذلك قال بعده: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ ولا يليق ذلك إلا بأن يكون المراد بما تقدم: الإخبار دون الإيجاد. وقد بينا من قبل الكلام فى القضاء والقدر، وما يجوز على الله، وما لا يجوز، فلا وجه لإعادته.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٤٨.

(٢) سورة الحجر: الآية ٦٠.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦٦.

وقد قال بعض شيوخنا رحمهم الله، إن «القضاء» فى حقيقة اللغة: هو الفراغ من الشىء وبلوغ آخره ونهايته، وإذا استعمل «ذلك فى الخبر فمن حيث يدل من حال الفعل على ما ذكرناه، ولهذا يقال فيما يتم ويلزم عند حكم الحاكم: إنه قضاء، ويقال فى سائر ما خلقه تعالى: إنه يقضى به، من حيث خلقه على تمامه، فيما تقتضيه المصلحة، وهذا هو المراد بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ﴾[1].

ولهذا لا يوصف الخبر بأنه قضى به إلا إذا اقتضى فى المخبر هذه الفائدة، فيقال فى خبر الحاكم إذا كان ملزمًا للحق: هو قضاء منه، ولا يقال فى خبر غيره ذلك.

فعلى هذا يجب أن لا يقال: إنه تعالى قضى أعمال العباد الحقيقة، لأنه لم يخلقها على تمام، ويقال فى أخباره على أحوالها ذلك، على جهة التعارف، لما حقق ذلك فيها، ويقال فى إلزامه المطلف الواجبات ذلك، لما صار فى الحكم بهذه الصفة؛ لأن الإلزام آكد من الإخبار، ولذلك لم يطلق شيوخنا رحمهم الله على أفعال العباد أنها بقضاء الله، دون التقييد، لئلا يوهم الفساد، وما يلا جوز القول به فى الدين!

٣٩٤ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[2] يدل على أنه تعالى لا يفعل القبيح؛ لأنه لو فعل الكفر وسائر المعاصى - وهى من حيث محلها بين السموات والأرض يقال إنها بينهما - لوجب أن يكون الكفر حقًا، وكذلك المعاصى، ولو جاز إطلاق ذلك عليه لجاز أن يكون صوابًا وحمة!

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٨.

(٢) سورة الحجر: الآية ٨٥.

ويدل من وجه آخر على ما نقوله، وذلك أن قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ يقتضى أنه خلقهما وما بينهما على وجه لا يكون عبثًا، بل يكون حكمة، وذلك لا يتم مع القول بأنه يخلق القبائح، وأن كل ما يفعله: الحال فيه واحدة، من حيث كان الأمر أمره والعباد عباده، فله أن يفعل فيهم ما يشاء على ما يقوله القوم!

٣٩٥ - وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(١).

يدل على قولنا فى العدل؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم المعصية والطاعة لما صح أن يسألهم، بل كان ينبغى أن يكون سائلا نفسه عما خلقه فيهم، ولم سكن لإضافته إلى أنه علمهم معنى ولا فائدة.

٣٩٦ - وقوله تعالى من قبل: ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(٢).

يدل على قولنا؛ لأن الانتقام والمجازاة لا تصح من الفاعل إلا على فعل غيره فكما لا ينتقم من نفسه، فكذلك لا ينتقم لأجل فعله.

* * *

(١) سورة الحجر - الآيتان ٩٢، ٩٣.

(٢) سورة الحجر - الآيتان ٧٨، ٧٩.

ومن سورة
النحل

٣٩٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خص بالهدى بعض المكلفين دون بعض، فقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(١).

والجواب عن ذلك أن ظاهره إنما يقتضى أن عليه تعالى قصد السبيل، ليكون مزيحًا لعلة المكلف ومبينًا له ما كلفه، ليفصل بينه وبين الخارج عنه، وأنه لو شاء الهدى الخلق أجمعين، ولم يبين ما الذى أراده بالهدى، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يريد بالهدى الدلالة والبيان؛ لأن ذلك ينقض صدر الآية؛ ويدل على أنه لم يفعل ما عليه أن يفعله، وما التزمه بالتكليف، وتعالى الله عن ذلك، فإذا يجب أن يكون المراد به الثواب.

وقد بينا من قبل: أن الأصل فى الهدى هو الفوز والنجاة، وأن الأدلة إنما توصف بذلك، من حيث تفضى إليه، فمتى حملناه على هذا الوجه لم يخرج عن الحقيقة، فكأنه تعالى قال: على بيان السبيل الحق الذى من سلكه فاز، وفى السبيل ما هو جائر وباطل، وخارج من الاستقامة، ويفضى بصاحبه إلا الهلاك؛ ولو شئت لأثبت الجميع، لكن لا أفعله إلا بمن يستحقه ممن يسلك قصد السبيل.

ثم يقال للقوم: لو كان تعالى هو الذى يخلق فيهم الهدى، ويوجبه بالقصد والإرادة لم يكن لقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ معنى؛ لأنه إذا جعلهم كذلك فقد حصلوا مهتدين، بين لهم ذلك أم لم يبين. فالآية إذًا دالة على قولنا فى العدل.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩.

ويجوز أن يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ على أنه لو شاء أن يحملهم ويلجئهم إليه لفعل، على نحو ما بيناه من قبل في نظائر هذه الآية وقد بينا هناك أن لا ظاهر لأمثاله، فلا وجه لإعادته.

٣٩٨ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المختص بأن يفعله ويخلق، دون غيره، فقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾(١).

ثم قال بعده: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾(٢).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يوجب أن من يخلق ليس كمن لا يخلق وأن من يدعونه من دون الله، من الأصنام لا يخلق، وهذا مما لا خلاف فيه فمن أين أن غير الله تعالى لا يجوز أن يفعل إذا كان حيًا قادراً.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ ليس فيه بيان أن من يخلق: هو الله تعالى فقط، فكيف يصح تعلقهم بهذا الظاهر، وقد علم أن لفظة: «من» تتناول الواحد من العقلاء وتتناول الكثير، فلا دلالة إذن فيما قالوه.

وبعد، فلو صح أن يستدل به، كان لا يدل إلا على أن غيره تعالى لا يخلق وليس فيه أنه لا يفعل، وقد بينا أن إطلاق الخلق إنما يصح في الله عز وجل، لما كان مقدراً لجميع ما يحدثه، ولا يخرج شيء من أفعاله عن هذه الطريقة، دون من يختلف حاله فيما يحدثه مرة بقدر ومرة ببخت، ومتى استعمل ذلك في أحدنا، فعلى تقييد وبيان.

والمراد بالآية تبكيت عبادة الأصنام وتوبيخهم على عبادتهم، من حيث لا يصح منها أن تخلق وعدولهم وتنعم عن عبادة الله الذي هو الخالق

---

(١) سورة النحل: الآية ١٧.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٠.

للأعيان، والمنعم بسائر وجوه الإنعام، ولذلك قال في الآية الثانية: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ فبين معنى ما ذكرناه، بما أن ذكر نعمه وأنها لا تحصى، منبهًا بذلك على أنه المختص باستحقاق العبادة، من حيث يختص بخلق النعمة التي بها يستوجب العبادة، وهذا ظاهر.

فإن قال: فقد كان فيمن يدعون من دون الله من هو فاعل في الحقيقة عندكم، كنحو من عبد عيسى وغيره، فيجب أن يدل ذلك على أنه لا يجوز أن يخلق!

قيل له؛ المقصد بالكلام هو من يعبد الأصنام، ولذلك قال بعده: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[1] ولو دخل تحته ما ذكرته لكان ما تقدم يسقطه؛ لأنا قد بينا أن العبد لا يخلق على الإطلاق، وقد بينا - أيضًا - أن ما به تستحق العبادة لا يصح من العبد أن يفعله، وكل ذلك يسقط ما ذكرته.

٣٩٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن العبد قد يؤخذ بذنب غيره، فقال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنهم يحملون أوزارهم الذين أضلوهم ودعوهم إلى ما هم عليه من المذاهب، وهذا القدر مما لا يقول به القوم؛ لأن أحدًا منهم لا يقول إن للعبد يستحق عقوبة غيره إذا كان مكلفًا، ومن قال منهم: إن الطفل يؤخذ بذنب أبيه، لم يقل بمثله في المكلف، إلا من قال منهم آخرًا: إن لله أن يفعل بهم من العقوبة ماشاء،

---

(١) سورة النحل: الآية ٢١.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٥.

وهذا القائل يجوز أن يعاقب الله الأنبياء وأن يبتدئ المكلف العقوبات، فلا وجه لأن ستدل بهذه الآية مع هذا القول.

وبعد، فإن الظاهر يوجب أنهم يحملون أوزارهم غيرهم، وذلك يوجب في ذلك الغير أن يزول عنه ذلك الوزر، ومتى قالوا: فالمراد مثل أوزارهم، فقد تكروا الظاهر!

والمراد بالآية: أنهم يحملون أوزارهم، من حيث ضلوا وأخطئوا، ومن أوزار من دعوهم وأضلوهم من حيث كانوا السبب في ضلالتهم، ويكون المراد بذلك أن وزرهم يعظم من حيث تأسى بهم القوم في الضلال، على مثال ما روى عنه ﷺ في قوله: «من سن سنة سيئة فعليه وزرها ومثل وزر من عمل بها».

وقد بينا أن فعل الضال يعظم ما يستحق عليه، من حيث يكون سببًا لضلال الغير، كما تعظم الطاعة بالتأسي، وعلى هذا حملنا أمر النبي ﷺ على أنه إنما زاد في الفضل على سائر الأنبياء عليهم السلام مع قصور في المدة وكثرة المشقة، عن كثير منهم، من حيث كثر مستجيبوه والمتبعون.

ويبين صحة هذا التأويل، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ فنبه على أنهم يحملون البعض من ذلك، وفيما أقدموا عليه يحملون الأوزار كاملة، وهذا إنما يتم على هذا التأويل، وإلا فلم صار البعض بأن يحملوه، من حيث أضلوهم، بأولى من بعض؟

ويجوز أن يريد تعالى بذلك أنهم يحملون أوزارهم إضلالهم غيرهم، ومن حيث تعلق هذا الإضلال بغيرهم جاز أن يقول: يحملون أوزارهم.

وقد قال أبو علي، رحمه الله: إن هذه الآية تدل على أن المعارف

ليست ضرورة من حيث قال: ﴿يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ولو كانت باضطرار لما صح ذلك، ولكانوا مع فقد العلم غير ضالين.

وتدل الآية على قولنا، وذلك أنه إن كان تعالى هو المضل، لم يكن لإضافة ضلالهم إليهم معنى، مع أنه تعالى هو الذى خلقه فيهم على وجه لولاه لكانوا لا يضلون، حصل الدعاء أو لم يحصل.

٤٠٠ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الحركة والإتيان، فقال تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾[1].

والجواب عن ذلك أنه ليس فى المشبه أحد يجوز على الله تعالى ما يقتضيه هذا الظاهر، من أنه تعالى يأتى من القواعد، وأنه كائن فى هذه المواضع، فلا يجوز تعلقهم به.

والمراد بذلك ظاهر فى أول الآية وآخرها؛ لأنه تعالى بين أنهم مكروا وأقدموا على ما يوجب تعذيبهم، ثم بين أنه أتاهم عذاب الله تعالى من قواعد البنيان، فخر عليهم السقف وانخسفت بهم الأرض، ومتى لم يحمل على هذا لا يصح كونه عقوبة على مكرهم.

وقوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[2] يقتضى تعلق ذلك بما تقدم ذكره، ولا يكون له معنى إلا والمراد به أنه أتاهم ابتداء الهلاك من قواعد البنيان، ثم خر السقف - لأجل ذلك - عليهم فصاروا لا يشعرون بموقع العذاب.

---

(١) سورة النحل: الآية ٢٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٦.

وقد قيل؛ إن المراد بذلك أنهم مكروا فأتوا فيما أنزل الله بهم من العذاب من قبل أنفسهم، حتى نزل بهم العذاب بغتة؛ من حيث لم يعرفوا ابتداء.

٤٠١ - فأما قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ الآية[١].

لقد بينا في سورة الأنعام وجه الاستدلال بها أنه لا يريد الكفر والشرك، وأن القائل بذلك مخطئ ومتخرص وقائل بالظن، وكاذب على الله تعالى، ومكذب لرسله!

وقوله عقيب هذه الآية: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ يدل على أنهم بينوا لهم خلاف قولهم إن الشرك بمشيئة اله، فلما لم يقبلوا، بين تعالى أنهم لم يؤتوا من قبل البيان فقد ظهر وبان، وإنما أتوا فيه من قبل أنفسهم.

٤٠٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يهدي ويضل، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ﴾[٢].

والجواب عن ذلك؛ أنا قد بينا أن في الهدى ما لا يجوز في الحكمة أن يفعله تعالى إلا ببعض عباده، وكذا الضلال، وإنما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو كان الهدى والضلال لا يصح فيهما إلا العموم.

والمراد بالآية فإن في كل أمة من انقاد للرسول وقبل منه واستحق الثواب فهداه تعالى إليه، وفيهم من خالف فحقت عليه الضلالة.

---

(١) سورة النحل: الآية ٣٥.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٦.

قال أبو علي رحمه الله: ظاهر قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ يمتنع من أن يرد به الكفر، لأنه باطل وليس بحق، ولا يقال ذلك إلا في الحق والعدل إذا استحقه العبد، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[1] ولو أن قائلا قال: إن أضل العباد من حقت عليه المعاصي وحق عليه الكفر، لكان خارجًا عن اللغة والدين.

ثم يقال للقوم: إذا كان المراد بالآية ما قلتم، فيجب أن لا يكون لإرسال الرسل إلى الفريقين معنى، لأن من هداه الله تعالى يخلق الإيمان فيه، يصير كذلك مع فقد الرسول ووجوده، ومن أضله فكمثل يجوز أن يكون تعالى يجعل الهدى فيهم - والضلال - متعلقًا ببعثة الرسل؟ ولابد إذا ظل ذلك من حمله على أنه بعث الرسل فدعوهم إلى عبادة الله تعالى، واجتناب عبادة الطاغوت، فمنهم من قبل فهداه الله، ومنهم من أبى فحقت عليه الضلالة، وهذا بين.

٤٠٣ - وقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾[2] لا ظاهر له فيما يقولون في الهدى والضلالة.

لأنه لا يجوز أن يقول تعالى لرسوله؛ لا تحرص على إيمانهم فإني أخلق الكفر فيهم! كما لا يجوز أن يقول: لا تحرض على إقامة الأدلة فإني أعميهم عنها، وأخلق فيهم خلاف ما تدعوهم إليه، تعالى الله عن ذلك!

فالمراد بالآية: أنه من يضله تعالى ويعاقبه لكفره وفسقه، لا يهديه إلى الجنة ولا يثبته، وإذا كان تعالى لا يثبته ولا يهديه، على هذا الوجه، من

---

(١) سورة الزمر: الآية ٧١.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٧.

حيث لا يستحقه، فلا تحرص على أن يكون من أهل الثواب. وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[1].

وتكون الآية جامعة لأمرين: أحدهما: تسلية الرسول ﷺ فى عدو لهم عما أراده منهم.

والثانى: بعث المكلف على أن يطيع فيستحق الهدى والثواب، من حيث لا يجوز أن يفعل إلا على جهة الاستحقاق، وهذا بين.

٤٠٤ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[2] يمكن أن يستدل به على قولنا فى الشفاعة؛ لأنه صلى الله عليه وآله، لو كان يشفع لأصحاب الكبائر لكان ناصراً لهم، وقد بينا أن الضلال إذا أريد به العقاب دخل فيه الفاسق والكافر على سواء. ولم يخص تعالى أحدهما دون الآخر، ولا خص أمة رسول دون سائر الأمم.

٤٠٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه لم يرد من الكافر الإيمان، وأنه لو أراده لكان، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3] فلو كان الإيمان مما أراده لكان سيكون لا محالة من الكافر.

والجواب من ذلك: أنا قد بينا فى نظير هذه الآية أن المراد به ما يفعله تعالى ويدبره، وأنه لا يمتنع عليه المراد كما يجوز أن يمتنع على غيره، وأنه لا يجوز أن يخلق الأشياء: «كن» ونقصينا القول فيه.

ولو حملت هذه الآية على ظاهرها لوجب أن يكون تعالى قائلا لإيمان الكافر: كن، وأن يكون آمراً الإيمان بذلك، وقائلا له ذلك، وهذا ليس بقول

---

(١) سورة القصص: الآية ٥٦.

(٢) سورة النحل: الآية ٣٧.

(٣) سورة النحل: الآية ٤٠.

أحد، والعقل يمنع منه، لأن ما أمر به الكافر من الإيمان معدوم، وليس ممن يصح منه الفعل ولا أن يكون يقتضيه، ومتى عدلوا فى تأويل الآية عن هذا الوجه، فقد تركوا الظاهر، وصاروا ينازعوننا تأويله، فعند ذلك نبين أن تأويلنا أولى مما قالوه بالدلالة، فثبت بطلان تعلقهم بالظاهر، على كل وجه.

٤٠٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن كل شيء مضاف إليه، وهو الذى يقدر عليه ويملكه، فقال: ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ﴾[1].

والجواب عن ذلك أن الإضافة، على هذا الوجه، قد تكون على وجوه فلا ظاهر لها، لأنه قد يقال ذلك بمعنى الملك وبمعنى الفعلية وبمعنى الولادة وبمعنى الأفضال، وبمعنى المالك والفاعل، فيقال: له دار، وله ولد، وله إحسان وأفضال، وله يد ورجل وله رب وخالق، إلى ما لا يحصى. وذلك يبين أنه لا ظاهر للآية إذا تجردت.

وبعد، لو دلت على أنه المالك لما ذكره لصح؛ لأن السموات والأرض قد ثبت أنه الخالق لهما والمتصرف، وقد صح فى الدين أنه الذى شرعه وبينه وأوجبه، فمن أين أن أفعال العباد من خلقه؟ وقد بينا أنه لو قيل فى أفعال العباد إنه تعالى يملكها، من حيث يصح أن يمكن منه ويمنع منه، فيكون وجوده وتعذره لأمر من قبله، لصح، لأن المالك قد يملك الشيء على وجوه ويختلف تصرفه فيما يملكه. وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥٢.

٤٠٧ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أن الإيمان من فعله ومن قبله، فقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1] فليس يخلو الإيمان من أن يكون نعمة

فيجب أن يكون من الله، أو لا يكون نعمة، فيكون القول به خروجًا عن العقل والدين، وموجبًا للتسوية بينه وبين الكفر أو بينه وبين المباح!

والجواب عن ذلك: أننا نقول فى الإيمان: إنه نعمة، وإنه من أعظم النعم، لأنه يؤدى إلى الثواب الدائم، ونقول: إنه من الله تعالى، لكن هذه الإضافة لا تدل على الفعلية، فمن أين - من جهة الظاهر - أن الإيمان من فعله؟ ولم يقل تعالى: وما بكم من نعمة فمن فعل الله

فإن قال: لا فرق بين قوله: ﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ وبين قوله: «ومن فعل الله» فى هذا الباب.

قيل له: إن ادعيت فى التسوية بينهما لغة أو تعارفًا، فبينه، وإلا إذا اختلفت اللفظتان لم يجب اتفاقهما فى الفائدة إلا بدليل، وقد علمنا أنه قد يقال فيما يتخذه الإنسان من دار وغيرها إذا أعانه غيره ببذل النفقة عليها: إنها من فلان.

وإن لم يكن له فيها فعل! ويقال فيما يحصل للولد من الأدب والعلم: إنه من أبيه، لما أعان عليه، وإن لم يكن «الأدب من فعله، وإذا وصل بأدبه إلى ممالك فقد يضاف إلى والده، لما كان الأدب هو السبب فيما هو السبب فيه، فما ادعاه من الظاهر لا يصح. وعلى هذا الحد يطلق فى المعاصى، فيقال: هى من الشيطان.

---

(١) سورة النحل: الآية ٥٣.

لما كان دعاؤه إليها كالسبب والمعونة وربما قويت هذه الإضافة فيتسع فيها بذكر الفعل لقوتها، فيقال في دب الولد، إنه من عمل أبيه، وقد قال تعالى في مثله: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾[1].

وعلى هذا الحد نقول في الطاعات أجمع: إنها من الله تعالى، لما ولصنا إليها بألطافه ومعونته وتيسيره، ولا نقول ذلك في المعاصي، وإن مكن تعالى منها، لما منع منها بالنهي والزجر والتهديد.

وعلى هذا الوجه نقول فيما يصل إلينا من العطايا والهبات: إنها من نعم الله، وإن كان آخر السبب الذي به ملكنا من فعلنا، وما قبله من فعل المعطي، لما كان لا يتم كونه نعمة إلا بأمور من قبله تعالى في الحال ومن قبل، و[لأنه] أراد ذلك ولم يمنع منه.

فإن قيل: أليس تعالى يشكر على نعمه أجمع، فيجب أن يستحق للشكر على الإيمان والمدح والتعظيم، وهذا يوجب كونه مستحقًا لذلك على فعلنا.

ولئن جاز ذلك ليجوزن ما قالت المجبرة، من أنا نستحق المدح والذم والثواب والعقاب على فعله تعالى فينا!

وبعد، فيجب أن يكون القرآن من جملة النعم التي بها يستحق القديم - تعالى - علينا العبادة - وذلك يوجب أن تكون العبادة مستحقة علينا بنفس الشيء الذي هو عبادة منا، وهذا يتناقض!!

قيل له: إن المنعم يستحق الشكر والتعظيم. وقد يكون منعمًا بأن يفعل النعمة، وقد يكون كذلك بأن لا يفعل بعض الأفعال، وقد يكون كذلك بأن

---

(١) سورة القصص: الآية ١٥.

ينوب عنه غيره، فبأى وجه فعل صار منعمًا يستحق الشكر ولذلك يستحق أحدنا الشكر إذا جاء أجل الدين ولم يطالب الغريم، ويستحق تعالى الشكر لو غفر للكفار والفساق، فالمعتبر فى كون المنعم منعمًا بأن يكون التنعيم من قبله يحصل، والتمكن من ذلك من قبله. أو زوال الضرر عنه، أو التمكن من ذلك يحصل من قبله، فمتى حصل ذلك أو بعضه بفعل وجب الشكر، وإن حصل من غير فعل وجب الشكر، ولولا أن الأمر كذلك لما استحققنا الشكر، وإن حصل من غير فعل وجب الشكر، ولولا أن الأمر كذلك لما استحققنا الشكر على من نطعمه ويأكل؛ لأن الأكل والتنعيم من فعله، لكنا لما مكنا منه وألجئناه له كنا منعمين عليه، وعلى هذا يكون الإنسان منعمًا على غيره إذا أعطاه المال وسائر ما ينتفع به.

فإذا ثبت ذلك وجب أن يكون تعالى منعمًا بالإيمان، وإن كان من فعلنا لما وصلنا إليه بأمور من قبله وتمكينه فيه ودواعيه إليه، فإذا صح ذلك وجب أن يستحق الشكر إذا كان منعمًا، وإن لم يكن فاعلا لنفس النعمة، إذا فعل ما هو السبب فيها، وليس كذلك حال الذم والمدح، لأنه قد ثبت أن أحدًا لا يستحق على فعل غيره هذين، كما ثبت أن المستحق للذم على القبيح من فعله لا يجوز أن يكون مستحقًا للمدح وإن لم يجب أن لا يستحق الشكر. وكل واحد من هذا له باب وطريقة لا يجب استعمل المقايسة فيه، كما لا يجوز أن يقال: إن أحدنا إذا جاز أن يستحق العوض على الفعل ولا يفعله، فيجب أن يستحق المدح والذم، على هذا الحد!

ومن شيوخنا، رحمهم الله، من أجاب عن ذلك بأنه تعالى يستحق التعظيم والشكر على الإيمان، كما يستحق المولى إذ أمر غلامه بالعطية، الشكر على العطية، وإن لم تكن من فعله لما صحت بفعله، فصارت كأنها

واقعة منه، فكذلك الإيمان، وأجراه من هذا الوجه مجرى المسبب عن فعله في هذه القضية.

وفي شيوخنا، رحمهم الله، من قال؛ إنه تعالى إنما استحق الشكر على فعله من التمكين والتسهيل والألطاف لا على نفس الإيمان، لكنه لما عظم ما يستحقه عند مصادفة وقوع الإيمان صلح إطلاقه ذلك، وإلا فالحقيقة ما ذكرناه. والذي نختاره ما ذكرناه أولا.

فأما العبادة فلا يجب أن تستحق بهذه النعم، بل تستحق عندنا بالنعم المتقدمة للتكليف إذا حصلت ثم دامت، فنفس ما يقع به التكليف لا نجعله شرطًا في استحقاق العبادة، بل نعده زائداً في النعمة، ولو جعلناه شرطًا لتناقض، على ما ذكره السائل.

وهكذا الجواب لمن سأل عن مثل ذلك في الشكر، فقال: إن قيام العبد بالشكر من نعم الله تعالى، يستحق بها الشكر، فيجب أن يكون المستحق به هو المستحق عليه؛ لأنا قد نجعل المستحق به ذلك ما تقدمه، فلا يلزم هذا التناقض فأما ما يقولون من أنه تعالى لوجب أن يشكر على النعم وأراد ذلك، لوجب في كل شكر نفعله أن يلزمه به شكر ثاني فيؤدي إلى ما لا نهاية له، فغاط، لأن الشاكر إذا شكر على سائر النعم بشكر واحد، فقد أدى ما عليه، ويدخل نفس قيامه بالشكر في جعله ما شكر عليه حالا بعد حال، ولا يؤدي إلى ما لا نهاية له، وهذا بين.

٤٠٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أنه يختص بالهدى المؤمن، فقال تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1].

(١) سورة النحل: الآية ٦٤.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الكتاب هو الهدى لا الإيمان، فإذا صح ذلك فليس إلا القول بأنه دلالة لهم.

وإذا ثبت ذلك وجب كونه دلالة للجميع؛ لأن القوم لا يخالفونا فى ذلك ولأنه تعالى قد بين فى غير موضع أنه هدى الجميع، وإنما خص بذلك المؤمن؛ لأنه الذى اهتدى به دون غيره، فصار كأنه هدى له. وقد تقدم القول فى نظائر ذلك.

٤٠٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1] الكلام فيه كالكلام فى هذه الآية.

٤١٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أن العبد لا يقدر على شىء، فقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يوجب نفى القدرة أصلاً، وليس ذلك مما يقوله القوم، ويقضى أن الذى لا يقدر هو العبد إذا كان مملوكًا، وهذا التخصيص مما لا يقوله أحد!

والمراد بذلك: أنه لا يقدر على الإملاك كقدرة الأحرار من حيث جُعل، لمكان الرقى غير مالك لما تحتوى عليه يده. فصار كالفقير الذى لا يقدر على شىء من الرزق، ولذلك ذكر بعده أمر الرزق والانفاق، لينبه بذلك على ما ذكرناه.

٤١١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر - تعالى - بعد ما يدل على أن تصرف العبد من قبله، فقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾[3].

---

(١) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٢) سورة النحل: الآية ٧٥.

(٣) سورة النحل: الآية ٧٩.

فدل على أن وقوف الطير فى الجو من قبله، وإذا صح ذلك فى الطير وجب مثله فى العبد!

والجواب عن ذلك: أن الظاهر إنما يقتضى أنها مسخرات إذا كانت فى جو السماء، وأنه تعالى يمسكها، وهذا يدل على أن وقوفها وطيرانها من فعله تعالى؛ لأن المسخر لغيره يوصف بذلك، إذا فعل الأمور التى لولاها لما صح من ذلك الغير التصرف، فمن حيث يفتقر ذلك الغير فى تصرفه إلى هذه الأمور من قبله، يصح أن يوصف بأنه مسخر، هذا هو الظهر فى التعارف؛ لأن المسخر لغيره إنما يوصف بذلك متى كان ذلك الغير متصرفًا، لكنه يتعلق تصرفه به، فيكون مانعًا له عن سواه، أو حاملاً له عليه، إلى ما شاكله.

وأما الممسك فقد يوصف بذلك متى فعل ما عنده يصير ذلك الغير ممسكا، بحيث هو لا ينحدر ولا يسقط، وإن كان سكونه من فعله، فلما كان تعالى يخلقه الهواء تحت الطير، يصح منها الوقوف والطيران، جاز ان يقال إنه الممسك لها بذلك.

ولذلك لا يصح منها الوقوف إلا عند بسط الجناح، ومتى كسرته سقطت إلا أن تحركه للطيران، فبالهواء ما يصح كل ذلك منها، فيجب أن يكون تعالى هو الممسك لها من هذا الوجه وإن كان فاعله لحركتها وسكونها، ويكون تعالى مسخرًا لها، من حيث يقوى دواعيها إلى الطيران فى الجو والوقوف فيه، ويلهمها زوال المضار بذلك، وكل ذلك متسق مع ما نقوله.

٤١٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه لم يشأ الهدى من جميعهم بل أراد من بعضهم الضلال، فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ﴾(١).

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٣.

والجواب عن ذلك قد تقدم في نظائر هذه الآية، وبينا أنه لا ظاهر له؛ لأنه لم يقل تعالى: ولو شاء الله كيت وكيت. وإذا كان ما شاء محذوفًا والوجه الذى عليه شاء محذوف، وكان ذلك قدر يتنافى؛ لم يجز أن يقتضيه الظاهر، فلا يمتنع أن يكون تعالى قد شاء من جميعهم الهدى، على جهة الاختيار، ويقول مع ذلك: ولو شاء أن يلجئهم إلى الهدى لجعلهم أمة واحدة.

وبعد، فإنه تعالى لم يبين الوجه الذى جعلهم أمة واحدة فيه، فمن أين أن المراد بذلك الهدى دون أن يكون المراد سائر ما تجتمع الجماعات فيه.

ولو أن قائلا قال: أراد تعالى بذلك: أنه لو شاء أن يسوى بينهم فى العقل والحياة والقدرة لجعلهم أمة واحدة، لكان حالة كحال المخالف إذا استدل بذلك على الهدى، وليس بعد ذلك إلا التنازع في تأويله، وقد دللنا عليه من قبل، وقد بينا أن الضلال من الله هو العقاب، وأن من استوجبه يضله إن شاء، ويهدى إلى الثواب من شاء ممن يستحق ذلك.

ولو أنه تعالى جعلهم مختلفين فأضل البعض وهدى البعض، لما جاز أن يقول فى آخر الاية: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1].

٤١٣ - مسألة: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعاله لا تقع بحسب اختياره، فقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[2].

ولولا ذلك لم يكن للاستعاذة بالله من شر الشيطان معنى.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٣.

(٢) سورة النحل: الآية ٩٨.

والجـــواب عن ذلك: أن ظاهره إنمـا يدل على أنه - تعـــالى - أمـــر بالاستعـاذة منه بالله تعالى فمن أين انه تعالى هو الخالق لأفـعالنا وقد بينا من قبل أن الأمر من الله تعالى بالفـعل، يدل على أنه من قبلنا، فمن هذا الوجه يجب أن يدل على قولنا.

ومن وجه آخر، وهو أن الشر الذى نستعـيذ بالله منه لو كان الله خالقًا له فينا لم يكن للاستعاذة معنى؛ لأنـه تعالى إن خلقه فينا وجب كونه وجدت الاستعاذة أم عدمت.

ومن وجه أخر: وهو أنه كان يجب أن نستعيذ بالله من شر، لا من شر الشيطان؛ لأنه تعالى هو الفاعل لذلك فينا، دون الشيطان!

ومن وجـه آخـر: وهو أن هذه الاستـعـاذة تقـتضـى الانقطاع إلى الله تعالى، والاستعاذة فيـما يريده من قراءة القرآن، وذلك لا يصح إن كان تعالى هو الذى يخلق فينا القراءة المستقيمـة؛ لأنه متى خلقها كذلك استقامت، وإن خلق فينا السهـو اختلفت، فلا وجه لذلك إلا على مـا نقوله، يبين ذلك انه تعـالى قال بعـده: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] وقـد أمرهم تعـالى بالاستعاذة، فبين أنه لا سلـطان له، فلو لم يكن الفعل للعبد، لكان لا وجه لذلك إلا التحرز مما يخلقه تعالى! والتحرز من ذلك محال.

ومن وجه آخـر، وهو أن ما يفـعله الشيطان من الوسـواس - أيضًا من فعله تعالى فإن كان التحرز بالاستعـاذة منه وطلب المعونة فيه، فقد عاد الأمر إلى أنا نتحرز من الله، لكنه يـلزم التحرز منه بشيئين: أحـدهما: الوسواس، والآخر؛ ما يقع فينا من السهو، وإذا كان تعالى يريد أن يفعل فينا ذلك، ولا

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٩.

يحتاج إلى الوسواس فى أفعاله فهو - إذن - عبث! فإذا كان عبثًا فليس للشيطان فيما يلحق العبد مدخل ألبته، فكيف تجب الاستعاذة بالله منه؟!

ومن وجه آخر: وهو أن للشيطان إذا وسوس، فالوسوسة فيه واجبة لأمر لا يتعلق بنا، وإذا أخطأنا فذلك واجب فينا، لا يتعلق بالشيطان، فلم ضرنا بأن نستعيذ من الشيطان بأولى من أن يستعيذ الشيطان منا فى هذا الفعل خاصة؟

ومن وجه آخر: وهو أنه تعالى بين أنه لا سلطان له على الذين آمنوا، وأن سلطانه على الذين يتولونه، ولو كان ما يحدث فى المؤمن وفيمن يتولاه، من قبله تعالى، لكان حاله فيهما سواء فى أنه لا سلطان له عليهما.

فإن قال: فهذا يلزمكم إذا قلتم إن المؤمن ومن يتولاه يتساويان، فى أن ما فعلاه من قبلهما!

قيل له: ما لا يجب ذلك؛ لأن من يتولاه صار الوسواس الواقع من الشيطان داعية له إلى الفعل، فأقدم عليه لأجله، وعلى القبول منه، وليس كذلك المؤمن؛ لأنه أبى أن يقبل منه، ولم يؤثر وسواسه فيه، فلذلك افترقا - ولو كان تعالى هو الخالق لفعلهما - ولا يجوز أن يقال فى وسوته إنه يدعو القبيح إلى الفعل أو يفعله لأجل قبوله منه، فوجب ما ذكرناه على المخالف.

فإن قيل: إذا كان يدعو من يتولاه على الحد الذى يدعو المؤمن، فكيف يجوز أن يكون معنى: ليس له سلطان على الذين آمنوا وإنما سلطانه على الذين يتولونه، وحال فعله معهما لا تختلف؟

قيل له: إن المؤمن، لما كان لقوة بصيرته وشدة رغبته فى الطاعة ومعرفته بموقع المعصية تصير وسوسته غير مؤثرة فيه، جاز أن يقول: لا سلطان له

عليه. ومن يتولاه لما خرج عن هذه الصفة، وصير نفسه كالمنقاد له فيما يخطر له من الشر، جاز أن يقول: له عليه سلطان، وإلا فلو كان يفعل بمن يتولاه أكثر من الوسوسة حتى يحمله على المعصية وقدر على ذلك، لكان يفعل مثله بالمؤمن؛ لأنه إلى الإضرار بالمؤمن أقرب، ومحبته لصرفه عن الإيمان أشد.

وهذه الآية من هذا الوجه، تدل على بطلان قوله الحشرية أن الشيطان يقدر على أن يضرع الإنسان ويخبطه، لأنه لو قدر على ذلك لكان له سلطان على الذين آمنوا، لأن فيهم من قد يلحقه ذلك.

وتدل أيضًا على أن الشيطان لا يقدر على أن يرفع الصوت على وجه نسمعه؛ لأنه لو قدر على ذلك لأفشى سر المؤمن، ولبث عنه ما يضره انتشاره وظهوره، وكان يكون له عليه سلطان من بعض الوجوه.

ومن وجه آخر، وهو أن قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[1] يدل على أن العبد يفعل، لأن توكله عليه إنما هو بأن يطلب الشيء من جهته ولا يعدل عنه إلى غير وجهه، ولو لم يكن فاعلاً لما صح ذلك فيه، كما لا يصح أن يتوكل على الله في لونه وسائر ما اضطر إليه!

ومن وجه آخر: وهو أنه تعالى بين أن توكل المؤمن على الله هو كالسبب في أن لا سلطان له عليه، ولا يكون كذلك إلا بأن يكون داعيًا له إلى الطاعات - ولو كان تصرفه خلقًا لله تعالى لما صح ذلك فيه.

٤١٤ - وأما قوله تعالى، بعد ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾[1] والمراد به: أنه لا يثبتهم، وقد تقدم القول في نظائره.

---

(١) سورة النحل: الآية ٩٩.

(٢) سورة النحل: الآية ١٠٤.

(١) أى سورة الإسراء ومن بين أسمائها سورة بنى إسرائيل.

٤١٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر فيها مـا يدل على أنه يقضى الفساد، فقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[1].

والجـواب عن ذلك: أنا قـد بينا أن القـضـاء قـد ينطلق على الإعـلام والإخـبـار، وهو المراد بهـذه الآية. يبيـن ذلك أنه ذكر الـفسـاد على وجـه استقبال، والقـضاء على وجه الماضى، ولو كان المراد له الخلق لما صح ذلك، ولأن لفظ «القضاء» إذا عدى بـ «إلى» فظاهره الخبر، ومتى أرد به الفعل عدى بغير ذلك، أولم يُـعَدّ بحرف. فإذا صح ذلك دل الظاهر على أنه تعـالى خبر بفـسـادهم الذى يكون، ودل على ذلـك لضـرب من المصلحـة، وهذا مما لا نفكره، وإنما ندفع القـول بأنه تعالى يقـضى الفساد؛ بمعنـى الخلق والإيجاد، والتقدير والتدبير، لمـا فى ذلك من ارتفاع الحمد والذم وبطلان التكليف، ولما فيه من وجوب الرضا بالفسـاد، أو القول بأن فى قضائه مالا يجب الرضا به، وقد شرحنا ذلك من قبل.

٤١٦ - **مسألة**: قالوا ثم ذكـر تعالى بعده ما يـدل على أنه تعالى يريد من العباد القتل والظلم ويبعثهم عليه، فقال: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾[2].

والجـواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه يبـعث عليـهم مَن من هذا حاله، وليس فيه أن الذى يقدمون عـليه فساد، وقد يجوز أن يكون ذلك صلاحًا، ويجوز أن يكون فسادًا، فلا يصح تعلقهم به.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥.

وبعد، فلو كان الفساد مذكـوراً فيه، لما صح تعلقهم بالظاهر؛ لأنه كان يجب أن يكون تعالى يبعث من يفسد ويأمر بذلك، وليس هذا بمذهب القوم؛ لأنهم وإن قالوا إنه تعالى يريد ذلك، فمـن قولهم إنه قد نهى عنه وزجر عن فعله، ولا يـجوز أن يكون باعثًـا لهم عليه، أو إلـيه مع النهى والزجـر، فلا يصح - إذن - تعلقهم بالظاهر!

والمراد عندنا بذلـك: أنه تعـالى بعث، لما وقع الفـسـاد الأول من بنى إسرائيل، من حـاربهم وغزاهم، فيكون الكلام على ظاهره، ثم قـال تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾[1].

فجعل لهم الظفر لما تابوا وعدلوا عن طريق الفساد، فبعض ذلك يصدق بعضًا فى الوجه الذى ذكرناه.

وفى شـيوخنا، رحـمهم الله، من قـال: إنه تعالى لما خلى بين الـقوم وبينهم ولم يمنعهم من محاربتهم، جاز أن يقول: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾[2] كما قال: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[3] من حـيث خَلّى ولم يمنع على بعض الوجوه.

٤١٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر - تعالى - بعده ما يدل على أنه الفاعل لكل شىء، فقال: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾[4].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه فصل بين الأشياء، وقد ينطلق ذلك على تعريف حاله، كما قد يراد به أحداث على وجه، فمن أين أن المراد ما ذكروه!

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٦.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٥.

(٣) سورة مريم: الآية ٨٣.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٢.

وبعد، فإن الفاعل للشيء الواحد لا يقال: «فصله» وإذا فعل الأشياء متميزة يقال ذلك من حيث ميزها، فإذا هو ميز ما ليس بفعلٍ له جاز أن يقال ذلك فيه.

وبعد: فإنه تعالى عدَّد علينا نعَمه بما يفعله من ليلٍ ونهار إلى غير ذلك ثم عقبه بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾[1] فبين أن المراد بذلك ما تقدم ذكره، فحمله على العموم لا يمكن.

ويبين أن الظاهر لا يصح تعلقه به: أنه يوجب فى الشيء الواحد أنه مفصل، وذلك يتأتى فى الأشياء، فالمراد - إذن - ما قدمناه.

ولا يمنع ذلك من تعلقنا بقوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾[2] فى حدث القرآن؛ لأن الإشارة هناك إلى نفس الكتاب الذى هو جملة، فإذا وصف بالتفصيل فقد وجب حدثه؛ لأنه لا يصح التفصيل فى القديم.

٤١٨ - دلالة: قوله تعالى: ﴿مَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[3].

يدل على أمور: منها: أن العبد هو الذى يفعل الاهتداء والضلال.

ومنها: أن يؤتى فى أن يضل من قبل نفسه.

ومنها: أنه لا يجوز أن يضر أحداً ضلاله؛ لأنه لو أضرَّ به ذلك لم يكن ضلاله على نفسه، بل كان عليها وعلى غيره، وذلك يدل على أن أحداً لا

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٢.

(٢) سورة هود: الآية ١.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٥.

يؤخذ بذنب غيره، كما يدل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ على ذلك.

ومنها: أنه تعالى نبه بهذا على أن العبد لا يجوز أن يؤخذ بما يُخلق فيه؛ لأنه لو جاز ذلك لكان الضلال من الخلق، ولا يكون حكمه وعقوبته عليه، بل يكون على من أوجده فيه، ولو جاز ذلك لجاز أن يؤخذ بفعل غيره.

٤١٩ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ يدل على بطلان قولهم فى المخلوق من جهات.

منها: أنه لو عذبهم على ما خلقه لم يكن لبعثه الرسول معنى، فضلاً على أن يجعل شرطًا فى تعذيبهم!.

ومنها: أنه تعالى نبه بذلك على أن تعذيبهم لا يقع إلا بعد إزاحة العلة ببعثه الرسل، فإن لم يكن تصرفهم يقع من قبلهم لم يحتج إلى ذلك، لأن وجوده كعدمه.

ومنها: أنه بين أنه لا يعذبهم حتى يبعث إليهم رسولا فبأن لا يعذبهم على ما لا يقدرون عليه أولى؛ لأنه إذا لم يعذِّب القادر العاقل على فعله من حيث لم يبعث إليه من يبين له الأمور، فبأن لا يعاقب من لا يتمكن من الفعل أولى!

فإن قال: فما المراد بذلك، وعندكم أن المكلف بالتكليف العقلى بحسن تعذيبه وإن لم تبعث إليه الرسل؟

قيل له: إن المراد به العذاب المعجَّل فى دار الدنيا؛ أن عادة الله تعالى لم يجرها إلا بعد بعثه الرسل، ووقوع التكذيب منهم.

وقد قيل: إن المراد بذلك: من المعلوم من حاله أن مصالحه موقوفة على شريعة الرسل؛ لأن من هذه حاله لا يجوز أن يُخلَّى من رسول يبعث إليه، ولو لم يبعث إليه لم يحسن تعذيبه!

وقد قيل: إن المراد بذلك الخواطر الواردة على المكلف على كل حال؛ لأن التكليف كان لا يصح إلا بعدها. وعلى جميع الوجوه؛ فالذى ذكرناه من الأدلة صحيح.

٤٢٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه - تعالى - يريد الفكر والفسق والهلاك، فقال: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره - إن دل - فإنه يدل على أنه تعالى أمَرَ بذلك، وليس هذا بقول لأحد، فكيف والظاهر لا يدل على ما قالوه؛ لأنه لم يذكر تعالى المأمور به، وحذف ذكره، وإنما بين فسقوا فيها، فكيف يصح التعلق بظاهره؟

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ فالهلاك المراد قد يكون حسنًا إذا كان عقابًا أو محنة، فلا ظاهر له فى أنه قد أراد القبيح، تعالى الله عن ذلك!

وبعد، فإن قوله: ﴿فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ يدل على أن المأمور به هو الشىء الذى بفسقهم خرجوا عنه، ولولا ذلك لم يصح أن يتعلق به.

فالمراد بالآية: أنه أمرهم بالطاعة ففسقوا بالخروج عن ذلك، فحق عليهم القول والوعيد، لأنه تعالى كان خبر عنهم أنهم سيهلكون بسوء اختيارهم.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٦.

فإن قيل: قد قرئت الآية على وجه يدل على أنه تعالى يريد الفسق والفساد، وهو بتشديد الميم من: ﴿أَمَّرْنَا﴾ وإذا أمرهم بهذا، فيجب أن يكون قد أراده منهم.

قيل له: هذا كالأول في أنه لا يدل على أنه أمَّرهم ومكنهم لكي يفسقوا، فيجب أن يكون المقصود بتأميرهم غير مذكور، وأن يحمل الأمر فيه على أنه جعل إليهم الإصلاح ومكنهم من ذلك ففسقوا وأفسدوا، وليس يحسن عندنا، لأن العبد معه، وعنده، لا يخرج من أن يكون ممكنًا من الطاعة ومن مفارقة المعصية.

فأما إذا قرئ ﴿أَمَرْنَا﴾ بالتخفيف فيجب أن يكون المراد به؛ كثرناهم، ولله تعالى أن يكثر المكلفين ويمكنهم من الطاعات، ومتى عصوا فإنما أتوا من قبل أنفسهم.

٤٢١ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه تعالى يريد ما يريده العباد من تعجيل الشهوات التي قد تكون حسنة وقبيحة، فقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على أن مرادهم قبيح، ولا على أن الذي عجله لهم كمثل، فليس له ظاهر في الوجه الذي تعلقوا به، ولو كان مرادهم فعل القبائح لكان تعالى إذا عجل لهم الدنيا لا يجب أن يكون قبيحًا؛ لأن التمكين من اللذات يحسن وإن كان المتمكن بمثله يكون مقدمًا على القبيح، على بعض الوجوه. وقد صح أن التمكين من القبيح بالإقدار لا يقبح «بخلق الأجسام المشتهاه، فهذا أولى، يبين ذلك أنه يمكنه مع وجودها

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١٨.

أن يمتنع منه على وجه يشق فيستحق الثواب، كما يمكنه الإقدام. فلو قبح ذلك لوجب قبح النعم التى يتمكن منها فى حال الصيام، وهذا ليس بقول لأحد.

وإنما أراد تعالى أن يبين أن المعلوم من حاله أن مقصده الدنيا، وأنه لاصلاح له فى شىء من الأفعال يختار عنده الآخر، فإنه سيمكنه من العاجلة ثم يعاقبه بما يستحقه ومن أراد الآخرة، فإنه سيلطف له بما فى المقدور ثم يثبته على ما بينه تعالى.

٤٢٢ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يقضى أفعال الخلق، فقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1].

فإذا صح أنه يقضى الطاعات من فعلهم، فكذلك المعاصى.

والجواب عن ذلك: أن المراد بالقضاء قد يختلف إذا أطلق، وإنما يعرف المارد بضرب من التقييد أو الدلالة، وقد بينا ذلك من قبل.

فالمراد بهذه الآية: أنه ألزمهم ذلك وأمرهم به، ولذلك خص الواجب بالذكر دون غيره، والكلام فى أنه يقال فيمن ألزم غيره الشىء: إنه قضاه، وقضى به عليه، مشهور، وقد تقدم ذكره.

٤٢٣ - **دلالة**: فأما قوله تعالى، بعد ذكر الزنا والقتل وغيرهما من المعاصى ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[2] فإنه يدل على أنه يكره المعاصى ولا يريدها؛ لأنه لا يجوز أن يكون كارهًا مع كونه مريداً لها؛ لأن ذلك يتضاد، ولا يمكن أن يقال: إنه تعالى يكره منها ما لا يقع، لأنه تعالى عم ولم

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٨.

ويخص، وفي جملة من نهى عم ذلك، من يقدم عليه، كما أن فيهم من يمتنع منه، فيجب كون الجميع مكروهًا، ولا يمكن حمل ذلك على أنه يكره ما يقع أن لا يقع، وما لا يقع يكره أن يقع؛ لأن الكراهة يجب أن تكون على حسب ما جرى ذكره فيما تقدم. وقد علمنا أنه جل وعز إنما نهى عن فعله فيجب أن يكون كارهًا لفعله.

٤٢٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه - تعالى - قد يمنع المكلف من الطاعة، فقال: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن هذه الآية ظاهرها يدل على ما ليس بقول لأحد، لأنه لا يجوز عند الجميع أن يمنع تعالى من سماع الأدلة مع التكليف، فلو كان تعالى يمنع كل من لا يؤمن من سماع قراءته، ﷺ، لما جاز أن يكلفهم عند جماعة الأمة.

وبعد، فقد علمنا أن الحال كان بخلاف ذلك؛ لأنه ﷺ كان يقرأ القرآن على الكفار ويتحداهم به، ولا يجوز أن يريد تعالى بذلك ما يعلم خلافه، لأنه منزه عن الكذب!

وقد علمنا أيًا أنه لم يكن في الكفار من إذا أراد سماع قرآنه جعل الله بينه وبينه حجابًا حادثًا، فيجب أن يكون المراد بالآية غير ظاهرها وهو:

أنه ﷺ، كان يتأذى ببعض الكفار بالقول والفعل إذا هو قرأ القرآن، فشغلهم الله عنه بضرب من الشغل، من مرض أو غيره، وهو المراد بالحجاب. وهذا إنما يفعله بعد قيام الحجة وسماعهم القرآن مرة بعد مرة، لأنه

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤٥.

إذا علم تعالى، فيمن هذا حاله، أنه لا مصلحة له فى سماع قراءته من بعد، وأن فيه تأذى الرسول عليه السلام جاز أن يمنعهم منه.

٤٢٥ - فأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[١]، فالمراد به التشبيه. وقد بينا ذلك فى سورة الأنعام.

٤٢٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد لا يقدر إلا عند الفعل، فقال: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾[٢] ولو قدروا على خلاف ما هم عليه لما صح أن يقول ذلك!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما أخبر أنهم لا يستطيعونه، من حيث لم يذكر مالا يستطيعون السبيل إليه، بل الظاهر يقتضى خلاف ما قالوه، وهو أنه تعالى حكى عنهم أنهم ضربوا الأمثال للرسول ﷺ بما لا يليق به، وأنهم ضلوا بذلك، ثم قال: ﴿فَلا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾ إلى ما تقدم ذكره؛ لأنهم كانوا لا يقدرون على أن يثبتوا أنه ساحر أو مجنون، وليس فيه أنهم كانوا لا يقدرون على مفارقة الضلال والكفر، فالتعلق به لا يصح.

٤٢٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده، ما يدل على أنه الفاعل فى العبد تصرفه ومسيره فى البر والبحر، فقال: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾[٣] ثم قال بعده: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[٤].

والجواب عن ذلك: أنه ليس فى ظاهره أنه فعل ذلك أو سيفعله. وإنما قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾[٥] ثم قال بعده مبينا لهم أنه

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٤٦.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٤٨.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٦٩.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

(٥) سورة الإسراء: الآية ٦٨.

المُسلِّم، وأن الواجب التوكل عليه والانقطاع إليه: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ مبينا لهم أنهم لا يؤمنون بذلك، وليس فيه أنه يفعله بهم، أو قد فعله بهم، رأوا خبر أنه يفعله بهم لوجب أن يقول: إنه يعيدهم إلى البحر بفعل يفعله. فلا يدل ذلك على أنه الخالق لسائر أفعالهم!

فأما قوله: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ فظاهر «حملناهم» لا يدل على أنه خلق فيهم تصرفهم فى الموضعين؛ لأن خالق ذلك فى الحقيقة لا يقال فيه: أنه حملهم، لأن الحمل هو فعل مخصوص لا يصح إلا على الأجسام. ومتى حمل على خلافه فهو توسع، وإن ظهر فيه التعارف.

وهذا هو المراد عندنا؛ لأنه تعالى بين أنه الذى يمكنهم من التصرف فى البر والبحر، ويعطيهم الآلات التي يركبونها فتصير حاملة لهم، كالدواب فى البر، والسفن فى البحر، وإنما ذكر ذلك على طريق الامتنان بهذه النعم العظيمة ولو أراد به أنه يضطرهم إلى ذلك ويخلقه فيهم، لم يكن له معنى!

٤٢٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يثبت المطيع على الطاعة، ولو لم تكن من فعله لما صح ذلك، فقال: ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن التثبيت على الشيء ليس هو الشيء بنفسه؛ لأن الفعل قد يحصل ولا يبت الفاعل عليه، وقد يحصل ويثبت عليه، فلا يدل ظاهره على أنه تعالى إذا ثبته فقد فعل فيه الإيمان، وعلى هذه الطريقة تجرى هذه اللفظة؛ لأنه يقال: فلان قد ثَبَت على هذا الأمر، وقد ثبت على الفعل.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٤.

ويراد بذلك غير الفعل، لكنا قد علمنا أن الفاعل لا يجوز أن يثبت على فعله لعلة سوى فعله، فلابد من أن تحمل الآية على أنه تعالى يثبته بالألطاف والمعونة والتأييد والعصمة، فلا تدل الآية على ما قاله القوم، ولو كان تعالى ثبته ﷺ بأن خلق فيه الفعل ونهاه لم يكن لقوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾ معنى؛ لأنه كان يجب أن يكون ممنوعا من هذا الركون، فإنما يصح على ما قلناه.

٤٢٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قدير يريد الكفر والقبيح فقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[1] فإذا علمنا أن القرآن لا يجوز أن يزيدهم، علمنا أن منزله هو الذى زادهم، وهذا يدل على أنه أراد منهم الخسران وفعله.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أن القرآن لا يزيد الظالمين إلا خساراً، فمن أين أنه تعالى يريد ذلك أو يخلقه، ولم صاروا، إذا لم يمكنهم حمل الآية على ظاهرها، أن يتأولوها على أنه تعالى يزيدهم، دون أن تحمل على وجه آخر؟

لأن ما أمكن فيه الوجه الكثيرة فحمله على البعض دون البعض يحتاج إلى دلالة. ولِم صاروا بتأويلهم أولى منا بأن نقول: إن نزول القرآن لَمّا كان كالسبب فى أن كفروا جاز أن يُضاف ذلك ليه، كما أضاف تعالى زيادة الرجس إلى السورة، فى قوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾[2].

ولولا أن الأمر على ما قلناه لم يستحقوا الذم بذلك، ولم يكن القرآن

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٢.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٥.

شفاء ورحمة للمؤمنين؛ لأنه تعالى هو الذى خلق فيهم الإيمان وفى غيرهم الكفر فلا يكون للقرآن تأثير فى ذلك، وهذا ظاهر البطلان.

٤٣٠ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾[١] يدل على أن المكلف يتمكن من الإيمان، قادر عليه، مزاحُ العلةِ فيه، وإنما يؤتى من قبل نفسه.

ولو كان تعالى لم يقدره عليه، بل خلق فيه الكفر وقدرة الكفر، لكان تعالى قد منعه من الإيمان، فكان لا يصح أن يوبخ بهذا القول أو يقرع بذكره.

ومن وجه آخر: وهو أنه قال: ﴿إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَّسُولاً﴾[٢] فبين أنه لا مانع لهم إلا هذا بزعمهم، وبين أن هذا غير مانع أيضًا؛ لأن بعثه المَلَك إليهم فيه فساد، ولو كان تعالى منعهم، بما ذكرناه عن القوم لم يكن لهذا القول معنى، وكيف يجوز، وقد منعوا بوجه كثيرة، كالكفر، وقدرة الكفر، وإرادة الكفر، وقدرة إرادة الكفر، أن يقول تعالى لا مانع لهم من الإيمان إلا هذه الشبهة!!

٤٣١ - وقوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[٣] يدل على أنه تعالى منزه عن القبيح؛ لأنه لو جاز أن يفعله لم يعلم أنه بالحق أنزله، ولم يكن لإنزاله معنى ولا فائدة، ولا إرسال الرسل مبشِّرين ومنذرين وجه، ويجرى ذلك مجرى إنزال كتاب يشتمل على الأمر والنهى عن الألوان والهيئات، والوعد والوعيد فيها، وإرسال الرسل فى ذلك، وهذا مما تنافيه الحكمة.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٩٤.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٩٤.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٥.

٤٣٢ - وقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[1] يدل على ما نقوله؛ لأن حسن الاسم هو لحسن معناه لا لأمر يرجع إليه؛ لأن اللغات يجوز فيها أن تتبدل وتتغير، وتقع المواضعة فى الاسم على الشيء وخلافه، والذى لا يتغير هو المستفاد بالاسم، فإذا صح ذلك فلو كان تعالى يفعل الظلم والجور لم يصح أن توصف جميع أسمائه بالحسنى!

* * *

(١) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

ومن سورة
الكهف

٤٣٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه الخالق للإيمان والهدى، فقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن الهدى لا يقع على الإيمان حقيقة، وإنما بوصفٍ به من حيث يؤدى إلى الفوز والنجاة، فلا ظاهر لما تعلقوا به فى الوجه الذى ذكروه؛ ويبين أنه تعالى عطف الزيادة على الإيمان فيجب أن تكون غيره؛ لأن من حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه.

والمراد عندنا بذلك أنه زادهم لطفًا وأدلة، على جهة التأكيد، لكى يكونوا إلى الثبات على الإيمان أقرب كما بينا، فى قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾(٢).

ويحتمل أن يريد بذلك: الثواب والتعظيم؛ لأنه تعالى بعظم من قد آمن ويثيبه ويحكم بذلك فيه.

وأما قوله: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فلا ظاهر له فيما قالوه؛ لأن فائدته الشد والعقد، وذلك إنما يصح فى الأجسام إذا شدَّت بغيرها، وذلك لا يتأتى فى الإيمان وسائر الأفعال، فيجب أن يحمل الأمر فيه على أن المراد بذلك: الألطاف وضروب المعونة التى معها يثبت الإنسان على إيمانه.

أو يراد بذلك: أنه قوى قلوبهم حين أظهروا الإيمان، ولذلك قال:

---

(١) سورة الكهف - الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) سورة الأنعام - الآية رقم ١٢٥.

﴿إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1] فبين أن ذلك كالعلة فى قياسهم وإظهارهم هذا القول.

٤٣٤ - فأما قوله تعالى بعد ذلك: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾[2] فقد بينا فى نظائره أنه لا يصح التعلق بظاهره، وإنما المراد بذلك الثواب والعقاب، وما يجرى هذا المجرى.

٤٣٥ - **مسألة**: قالوا: ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئته تعالى. فقال: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[3].

ولم يخص شيئًا من شىء، فدخول المعصية فيه كالطاعة، وذلك يوجب أنه متى فعل، فغنما يفعله بمشيئة الله، ولولا ذلك لم يكن لهذا القول معنى!

والجواب عن ذلك: أن ظاهر ذلك ليس بقول لأحد، لأن أحدًا من المسلمين لا يقول إنه يجوز أن يقول الرجل: أزنى غدًا إن شاء الله، وأسرق وأقطع الطريق، وأقتل إن شاء الله، بل يمنعون من ذلك أشد منع، ويجيزون هذا القول فيما يخبر به الإنسان من الأمور الحسنة، وذلك يمنع من تعلقهم بهذا الظاهر.

وبعد، فليس فى الظاهر بيان هذه المشيئة، والوجه الذى تحصل عليه، وقد بينا أنه تعالى قد يشاء من العبد الفعل على جهة الإلجاء، وعلى طريق الاختيار، فإذا لم يكن فى الظاهر بيان ذلك فمن أين أن المراد بهذا القول الذى أدب الله تعالى نبيه به مشيئة الاختيار، ليصح أن يتعلق به!!

---

(١) سورة الكهف - جزء من الآية ١٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ١٧.

(٣) سورة الكهف - الآيتان ٢٣، ٢٤.

والمراد عندنا بذلك: أنه أدب رسوله عليه السلام والعباد، بأن لا يخيروا في الأمور المستقبلة على القطع، لأن المخبر لا يأمن أن يخترم دونه ويمتع منه، فيكون كاذبًا أو واقعًا موقع التهمة، فإذا أدخل فيه اشتراط المشيئة خرج عن هذا الباب، فحسن منه.

وقد اختلف الناس في المراد بهذه المشيئة، وذكروا فيها وجوهًا:

فمنهم من قال: ينبغي أن يريد بذلك مشيئة الإلجاء.

ومنهم من قال: يجب أن يريد به مشيئة المنع والحيلولة:

ومنهم من قال: يجب أن يريد به كل مشيئة تمكن فيه. وفي العلماء من قال: إن المقصد به إيقاف الكلام على الوجه الذي ابتدئ عليه، لئلا يعتقد في المتكلم أنه قاطع على ما أخبر به، ولا يجب أن ينوى في ذلك الإلجاء ولا غيره، وقد حكى ذلك عن الحسن، رحمه الله. وطريقة الإلجاء هو مذهب أبي علي، رحمه الله، ولذلك قال في الحالف: إنه إنما لم يحنث إذا اشترط لمشيئة في يمينه، من حيث يريد به الإلجاء، ولو أراد به الاختيار وعينه ولم يقصد به سواه، وما كان ما حلف عليه مما يعلم أنه قد أراده، يحنث. وقد بينا ذلك في مواضع، وتقصيه هاهنا يطول.

٤٣٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى على أنه يخلق في قلب العبد الجهل والغفلة ويمنعه من الإيمان، فقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر ذلك قد ينطلق على السهو الذي قد يكون من فعله تعالى، كما ينطلق على غيره، فلا يصح تعلقهم به.

وبعد، فإن الغفلة إذا استعملت فيما يفعله المرء من الجهل والتشاغل عن ذكر الله والطعن فيه، ولا تكون إلا مجازًا؛ لأن من هذا حاله هو ذاكر للشيء عالم به وبأحواله، فلا يوصف بأنه غافل.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٨.

وخروج الكلام على طريق الذم يمنع من أن يكون ظاهره ما قالوه؛ لأنه تعالى لو أغفل قلوبهم، بأن منعهم من الإيمان بالذكر لما جاز أن يذمهم! ولما صح أن يصفهم بأنهم اتبعوه الهوى، وليس يمتنع فى الكلام أن يكون له ظاهر إذا تجرد، فإذا اقترن به غيره، أو علم أنه قصد بعض الوجوه، خرج عن ذلك الظاهر.

والمراد بذلك عندنا: ما ذكره أبو على، رضى الله عنه، من أنه أراد: ولا تطع من «صادفنا قلبه غافلا ووجدناه كذلك، كما يقال فى اللغة: أجبنت فلانًا وأبخلته وأفحمته، إذا صادفه كذلك، وهذا ظاهر فى اللغة.

قال: ويمكن أن يراد بذلك أنا عرينا قلبه عن سمة الإيمان، كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ﴾[1]، فبقى غفلا لا سمة عليه، فصح أن يقول لذلك: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ﴾.

ومتى حمل على أحد هذين الوجهين لم ينقه قوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾[2] لأن كل ذلك ذم لا يصح لو كان منعه من الإيمان بالذكر.

٤٣٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكفر والإيمان فى أنهما من قبله تعالى وبمشيئته، فقال: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[3].

فإذا صح أن ذلك لا يكون أمرًا، فيجب أن يكون دالاً على إرادته الأمرين، ولذلك قال فى صدر الكلام: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾.

---

(١) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٨.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢٩.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه أمر بالكفر، وهذا ليس يقول لأحد، فلابد من أن يكون المراد به التهديد والتقريع!

وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ المراد به أن الحق بالأدلة والبيان قد ظهر وعرف ثمرة التمسك به، وما يلحق العادل عنه، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، على جهة التهديد، كما يقول أحدنا لغلامه، وقد بين له الشيء الذى يلزمه التمسك به، ويضره العدول عنه: إن سلكت ما أقوله، وإلا فاعمل ما شئت، على طريق التهديد. وهذا ظاهر.

٤٣٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[٢].

يدل على أنه منزه عن الظلم، ولو كان يفعل الظلم - على ما يقوله القوم - لكان إنما ينزه نفسه عن العبارة والاسم، لا عن الظلم فى الحقيقة. والتنزيه لا يقع فى العبارات، وإنما يقع فى المعانى، وإنما تنزه تعالى عن كثير من الأسماء، لأن معانيها لا تصح عليه، أو لأنهما توهم ما يتعالى عنه.

٤٣٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾[٢] يدل على أنه مكنهم من الإيمان وأزاح سائر عللهم فيه، وإلا لم يكن ليصح هذا القول منه، ألا ترى أن أحدنا لو قيد غلامه بالقيد الثقيل وإلا لم يكن ليصح هذا القول منه، ألا ترى أن أحدنا لو قيد غلامه بالقيد الثقيل وأغلق الباب عليه، لم يصح أن يقول له مع ذلك: ما منعك أن تتصرف فى الأسواق؟، ومتى وقع ذلك منه عد سخفا، تعالى الله عن ذلك!

---

(١) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥٥.

٤٤٠ - وأما قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[١] فقد تقدم القول فى نظائره، فلا وجه لأعادته.

٤٤١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد إنما يقدر على ما هو فاعله، وأنه غير قادر على ما ليس بفاعل له، فقال: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾[٢] فبين أنه غير مستطيع للصبر، من حيث لم يقع الصبر منه!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على ما قالوه؛ لأنه يقتضى أن لا يستطيع الصبر فى المستقبل، لأن «لن» إذا دخلت فى الكلام أفادت الاستقبال، وهذا مما لا يمتنع عندنا، سواء قيل إن القدرة مع الفعل، أو قبله، وإنما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو أفاد أنه غير مستطيع فى الوقت، من حيث لم يحصل الصبر منه وليس فى الظاهر ذلك.

وقول موسى عليه السلام فى جواب ذلك: ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾[٣] يدل على الاستقبال، ويدل أيضًا على فساد تعلقهم به، من وجه آخر، وذلك أن صاحب موسى لو أراد بقوله: ﴿لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ نفى قدرته على الصبر فى الحقيقة، لم يكن قول موسى: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ جوابًا له، بل كان الذى يليق به: ستجدنى إن شاء الله مستطيعًا للصبر فلما أجاب بذلك دل على أن المراد بالأول نفس الصبر. فكأنه قال: إنك لن تصبر، ويثقل ذلك عليك، فأجابه بما ذكره.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٧.

(٢) سورة الكهف - الآيتان ٦٧، ٦٨.

(٣) سورة الكهف: الآية ٦٩.

ويبين ذلك قوله لموسى: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ فلو كان لا قدرة له على الصبر لكان لا يجوز أن يصبر: لا على ما عرف علته، ولا على ما لم يعرف، ولكان حالهما سواء. فلما بين بهذا القول أنه لا يصبر على ما يعجب ظاهره، ولا يعرف علته علم أن المراد بالأول: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ﴾ بمعنى: أن ذلك يثقل عليك ولا يخف، لأن المعلوم من حال الطباع أنها تحب الوقوف على علل الأمور الحادثة، إذا كانت معجبة في الظاهر ومشتبهة.

يبين ذلك أنه قال في الجواب: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾[1] ولو كان لا يقدر عليه، لكان الأولى أن يقول: لا تؤاخذني بما لست أقدر عليه، لأن مع النسيان قد يقع الفعل، ومع فقد القدرة يستحيل عليه على كل حال.

ويبين ذلك: أنه لما سئل عن سبب قتل الغلام أعاد هذا القول، ولولا أنه أراد بالأول أن ذلك يثقل عليه لم يكن لإعادته عليه معنى! ولكان لا يجوز أن يوبخه على ذلك! ولما صح من موسى أن يجعل العذر في ذلك في قوله: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[2] لأنه إذا كان لا يقدر على الصبر ن ذلك في الحقيقة، لم يصح أن يكون هذا جوابًا له إذا كان لا يقدر على الصبر عن ذلك في الحقيقة، لم يصح أن يكون هذا جوابًا له ولذلك قال في آخره: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾[3] فبين أنه إنما أراد بالقول الأول أنه يثقل عليه الكف عن المسألة عما شاهده من الأمور التي لا يقف على سببها. وقد يقال في مثل هذا القول: ألا ترى إلى قول القائل: إن فلانًا لا يستطيع أن يسمع كلام فلان ﴿في أن يراد

---

(١) سورة الكهف: الآية ٧٣.

(٢) سورة الكهف: الآية ٧٦.

(٣) سورة الكهف: الآية ٧٨.

بذلك أنه يثقل عليه، ولا يخف على طباعه! وكل ذلك يبين فساد تعلقهم بهذه الآية.

٤٤٢ - وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بقوله: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾[1] على القول فى اللطف؛ لأنه تعالى بين أنه إنما قتله، وحسن منه ذلك من حيث لو بقى لكان فى بقائه مفسدة لأبويه. وكانا يختاران لأجله الكفر، وذلك يوجب أن منع ما هو مفسدة لأبويه. وكانا يختاران لأجله الكفر، وذلك يوجب أن منع ما هو مفسدة فى التكليف واجب، وأن فعل ما يدعو إلى ترك الكفر، وللإيمان، لا بدمنه فى إزاحة العلة.

ويدل على قولنا فى أفعال البعاد، وذلك أنه تعالى لو كان يخلق فيهما الكفر إذا بلغ، لكان وجود قتله كعدمه، فى أنه لا تأثير له ذى ذلك، وإذا كان يتقيه الغلام لا يحمل القديم تعالى على فعل الكفر فيهما، فما الفائدة فى أن يقتل لهذه العلة.

٤٤٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن الاستطاعة مع الفعل وأن من لا يفعل الفعل لا يكون مستطيعًا له، فقال: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يدل على أن العبد لا يستطيع السمع الذى هو إدراك الصوت، وهذا قولنا، لأن مشايخنا يختلفون فيه، فمنهم من يثبت للصوت إدركًا ويجعله مقدوراً لله تعالى فقط، ومنهم من يقول فيه: إنه

---

(١) سورة الكهف: الآية ٨٠.

(٢) سورة الكهف - الآيتان ١٠٠، ١٠١.

ليس بمعنى، وإنما يدرك الصوت ويسمع بصحة الحاسة وارتاع المولنع، فلا يثبت ما يصح إثبات القدرة عليه، أو نفيها، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

ويجب أن يحمل الكلام على أنهم كانوا يستثقلون ما يسمعون والتفكر فيه فيمرضون عنه وعن التدبر له، فوصفوا بذلك، على ما يقال في الشاهد، فيمن يستثقل المسموع: إني لا أستطيع أن أسمع هذا الكلام، ومقصده ليس إلا ما ذكرناه.

وقوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾ لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يوجب إثبات غطاء لأعينهم، والمعلوم خلافه، فإذن يجب أن يحمل على التشبيه، من حيث لم ينتفعوا بما رأوا. على ما بيناه في الختم والطبع.

٤٤٤ - فأما قوله تعالى، قبل ذلك: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ﴾[1] فقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، به على بطلان قول القوم، لأنه لو كان كما يقولون لوجب أن يقول: وما أنسانيه إلا الرحمن، لأنه الذي يخلق فيهم ذلك على وجه لا يمكنهم التخلص منه. وإنما يصحّ ذلك على ما نقوله من حيث كان الشيطان يوسوس، فيتشاغل العبد عن ذلك الأمر الذي كلف، فيصح عنده أن يقال: إن الشيطان أنساه ذلك وعلى مذهبهم لا يمكن ذلك، ولا يكون له معنى!

***

(١) سورة الكهف: الآية ٦٣.

ومن سورة
مريم

٤٤٥ - **مسألة**: قالوا: ثم كر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل المؤمن مؤمنًا ويخلق الطاعة فيه، فقال: ﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[1]، فلو لم يكن رضيًا بفعله، لما صح لهذا الدعاء معنى!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إن ذل، فإنما يدل على أنه تعالى يصح أن يجعله رضيًا ويقدر عليه، وذلك مما نأباه، وإن كنا نقول: إن العبد يفعل ويقدر.

وبعد، فإن الرضيَّ قد يكون رضيًا بأمور من قبله، وقد يكون كذلك بأمور من قبل الله تعالى، نحو كمال خلقه وعقله وسائر ما يفضله الله تعالى به على غيره وليس في الظاهر عموم، فمن أين أن المراد بذلك أحدهما دون الآخر؟ وقد بينا من قبل أن الداعي إذا دعا بالشيء فلا ظاهر لدعائه، لأنه إنما يحسن منه القصد، فما لم يعلم إلى ماذا قصد لا يعرف فائدته، لأنه لابد من شرط في الدعاء مضمر إذا لم يظهر فيه ذلك، وكل ذلك يبطل تعلقهم به.

والمراد عندنا بذلك: أنه سأل الله تعالى أن يلطف له ويمينه ليختار ما يصير به رضيًا، كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[2] إلى ما جرى هذا المجرى، وهذا أصل معروف في اللغة: أنه متى أضيف إلى الغير أمر من الأمور بلفظ يقتضي في غيره الفعلية، فيجب أن يكون محمولا على أسبابه، فلما كان وصف المسلم بذلك يفيد أن الإسلام من قبله اقتضت الإضافة ما ذكرناه، وكذلك القول في الرضى إنه لا يكون رضيا في الدين إلا

---

(١) سورة مريم: الآية ٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٢٨.

بأمور من قبله، فإذا جعله غيره رضـيًا، فالمراد به الألطاف وسائر الأسباب فى ذلك، وهذا كما يقول أحدنا لولده: قد جعلتك عاملا صالحًا، فيكون المراد ما ذكرناه!

٤٤٦ - **دلالة**: وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله تعالى بقوله: ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[1] على أن قوة الفعل يجب أن تكون حـاصلة قبل الفعل؛ لأنه تعالى أمره بالأخذ قبل حصول الأخذ منه، وأمره أن يفعل بقوة حاصلة.

وهذه الآية وإن كـان المراد بها غـيـر ظاهرها، فوجـه الاسـتدلال بهـا صـحيح؛ لأنه تعـالى أمـره أن يعرف الكتـاب الذى أنزله ويتلقـاه بالقبـول، ويجعلـه على وجه يقوم بأدائـه، وكل ذلك مما لا يصح إلا بقوة، فـيجب أن تكون حاصلة.

٤٤٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكـر بعده ما يدل عـلى أن ما يصيـر به الإنسان مؤمنا طاهرًا من قبله، فقال: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾[2].

والجـواب عن ذلك: أنا لا نمنع فى طاعـة الإنسان أن نـقول: إنهـا من الله، على مـا بيناه. ويجوز أن يقـول تعالى فـيه: ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾ ويريد المعونة والألطاف والتسـهيل؛ لأنه إنما صار زكـيًا تقيًـا بهذه الأمور الكـائنة من قبله تعالى، ولولاها لم يكن كذلك.

ولولا أن الأمـر كمـا ذكرناه لـم يصح أن يقول تعـالى: ﴿وَكَانَ تَقِيًّا﴾ فينسب ذلك إليـه؛ لأن التقى هو القاصـد بفعله توقى المخوف من العـقاب، فلابد من أن تكون الطاعة من قبله، ليصح ذلك فيها.

---

(١) سورة مريم: الآية ١٢.

(٢) سورة مريم: الآية ١٣.

ولو قيل: إن المراد أنه رحمة من الله تعالى على أمته، تطهيراً لهم من الذنوب، فوصفه بأنه زكاة من هذا الوجه، لصح، ويكون محمولاً على الظاهر؛ لأن هذه الصفة، خاصة إنما حصلت فيه من حيث أرسله الله وحمله الرسالة، وقد علمنا أن شخص يحيى عليه السلام لا يسمى زكاة إلا على جهة التوسع، فيجب حمله لا محالة «على ما ذكرناه».

٤٤٨ - وقوله تعالى في قصة عيسى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾[١] يجب أن يكون محمولا على نظير ما ذكرناه، بل الكلام فيه أكشف! لأنه ليس في ظاهره أنه تعالى يجعله كذلك، وإنما يدل على ظاهره على أنه يهب لها الغلام، ثم بماذا يصير زكيًا؟ ليس في الظاهر، فلا تعلق لهم به!

٤٤٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن النبي إنما يصير ثابتًا على الإيمان ومُقْدمًا عليه بخلق الله ذلك فيه ويجعله، فقال:

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾[٢].

وقد علمنا أنه إنما يصير كذلك بطاعاته، فيجب أن تكون «من فعل القديم تعالى.

والجواب عن ذلك: أنه لو أراد ما قالوه لم يصح ما ذكره بعده، من قوله: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٣] لأنه لا يصير مباركًا على ما ذكروه إلا بالصلاة والزكاة، فكان يجب أن يكون داخلا في جملة ما جعله

---

(١) سورة مريم: الآية ١٩.

(٢) سورة مريم - الآيتان ٣٠، ٣١.

(٣) سورة مريم: الآية ٣١.

الله عليه، فلا يكون لتوصيته به معنى. ومتى ثبت أنه لا يكون مباركًا فى المستقبل، على ما ذكروه، إلا بأمور من قبله تعالى، فكذلك القول فيما تقدم.

وبعد، فلو صح ما قالوه لأمكن حمله على أن المراد به: أنه تعالى جعله مباركا على أمته بإرساله، وتحميله إياه الرسالة ويثبتون على الطاعات، فصار سببًا لثباتهم على ذلك، فوصف بأنه مبارك، لهذه الوجوه؛ لأن البركة هى الثبات، والتقى هو لزوم الخير.

ويجوز أن يراد بذلك: أنه تعالى فعل به من الألطاف ما يثبت معه على طاعاته وإيمانه، فكان جاعلا له كذلك، على ما بيناه فيما تقدم ذكره.

٤٥٠ - وقوله تعالى: من بعد: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾[1] يجوز أن يحمل على ما يكون من قبله تعالى ويجعله، فى الأحوال التى يكون عليها، مما لا يدخل تحت فعله؛ لأن ذلك قد يكون برا بها، أو يحمل على الألطاف على ما بيناه، لأن البرَّ بوالديه يوصف بذلك على جهة الفعلية، فإضافته إلى غيره يجب أن تكون إضافة سببه، كما ذكرناه فى إضافة علم الولد وصلاحه إلى والده.

٤٥١ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾[2] لا يدل على أنه لو كان كذلك لكان يجعله تعالى، وإنما يدل على أنه لم يجعله بهذه الصفة، فقط، فلا ظاهر له فيما يقولون!

والمراد بذلك: أنه تعالى خلقه على صفة الخضوع والخشوع واللين وخفض الجناح، يوقد يكون ذلك بأمور ترجع إلى ما يخلق الله عليه العبد وقلبه، فلا يتعلق بما ذكروه.

---

(١) سورة مريم: الآية ٣٢.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٢.

٤٥٢ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾[١] يدل على نفى الظلم عنه؛ لأن اتخاذ الولد لا يجوز أن يحمل على أمر محال غير معلوم، فلو أريد به الولادة فى الحقيقة لم يصح؛ لأنه لما هو عليه فى ذاته يستحيل ذلك فيه، فيجب أن يحمل على أمر يتعلق بالفعل، وهو أنه ما كان له أن يصف نفسه بذلك، أو يفعل ما يوهمه كما يدعيه النصارى.

فإذا ثبت أنه ليس له ذلك، لقبحه، فكذلك القول فى سائر القبائح.

ويبطل ذلك أيضًا ما يقوله القوم من أن الله تعالى يفعل كل شىء، لأنه مالك، وإلى ماشا كل ذلك من عللهم، ويبين أن الصحيح أن يقال: ليس لله أن يفعل الظلم والجور. تعالى الله عن ذلك.

٤٥٣ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[٢] يدل على أن الصلاة من قبلهم؛ لأنها لو كانت بخلق الله فيهم لم يصح أن يكونوا المضيعين لها، كما لا يصح أن يوصف الإنسان بأنه أضاع لونه وهيئته. واتباع الشهوات لا يصح لو كان تعالى يضطر إليه، وإنما يصح ذلك متى اختار الفعل للدواعى والشهوة، وهذا ظاهر.

٤٥٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قادر على أفعال العباد، فقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ﴾[٣] والرب هو المالك القادر، والمعاصى داخل فيما بينهما، فيجب أن تدل هذه الآية على قولنا!

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يتناول إلا الأجسام لأنه قال ﴿فَاعْبُدْهُ﴾ فبين أن خلقه لما تقدم ذكره هو الموجب لعبادته، وليس لأفعال

---

(١) سورة مريم: الآية ٣٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٥٩.

(٣) سورة مريم: الآية ٦٥.

العباد مـدخل فى ذلك، ولا يجوز أن يراد به إلا النعم التى بها يـستوجب - تعالى - العبادة، ولذلك قال بعد: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[1] يعنى: مثلا ونظيراً فى هذا الأمر الذى به يستحق العبادة، مبينًا بذلك أن الواجب إخلاص العبادة له فقط، دون غيره.

وقد بينا من قبل أنا لـو قلنا: إنه تعالى مالك لأفعال العـباد، من حيث يقدر على تمكينهم منها ومنعهم منها لصح، ولجرى ذلك على طريق الحقيقة، لأن المراد بالملك فى المملوك على ما ذكرناه قد يختلف.

٤٥٥ - **مسألة**: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يورد المؤمن النار يوم القيامة، ثم ينجيه منها، وعلى أن له أن يفعل بكل عباده ما يريد، فقال: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[2].

والجـــواب عن ذلك: أن الورود لا يوجب الـوقـوع فى الـشىء، وإنما يقتضـى الدنو والمقاربة - وعلى هذا الوجه يحمل قـوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾[3] لأن المتعالم فى ذلك أنه لم يخص الماء وإنما قرب منه - فـذكر تعالى من قبل مـا يدل على أنه أحضر الجمـيع حول جهنم جثـيًا، على ما ذكره، ثم بين أن لكل وارد عليـه، على هذا الحد، ثم بين أنه ينجى الذين اتقوا ويذر الظالمين فـيها جثيًـا، وإنما أراد تعالى بذلك أن المؤمنين إذا قربوا مـنها وعاينوها وعلمـوا أن المخلص لهم منها مـا فعلوه من الطاعات فيما سلف، وأن أعداءهم يقعون فيـها لأجل معاصيهم السابقة عظم عند ذلك سرورهم، فيكون ذلك زائدًا فى سرورهم ونعيمهم.

---

(١) سورة مريم: الآية ٦٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٧١.

(٣) سورة القصص: الآية ٢٣.

ولو لم يحمل على ما قلناه لوجب أن يقال فى الأنبياء والمؤمنين: إن الله يدخلهم النار، وليس ذلك بمذهب لأحد، ولو كان فيه خلاف لم يمتنع أن يقال: إنهم يَرِدون النار ويجنبهم تعالى الضرر فيها، كما نقوله فى الملائكة الموكلة بالعذاب.

٤٥٦ - **مسألة:** قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يرسل الشياطين على الكافرين، فإذا جاز أن يفعل ذلك جاز أن يضلهم، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه أرسل الشياطين لهذه العلة، كما أرسل الأنبياء للدعاء إلى سبيل ربهم، وليس ذلك بقول لأحد.

والمراد عندنا به: أنه تعالى خلى بينهم وبين الكافرين مع قدرته على المنع والحيلولة من كل وجه، فقيل توسعًا: إنه أرسلهم، كما يقال فيمن «يمكنه أن يمنع كلبه من الإقدام على الإضرار بغيره إذا تركه وذاك: إنه أرسل كلبه على الناس، وكما يقال فى الملك إذا أمكنه ضبط جنده وكفهم عن الفساد وقطع الطريق: إنه قد أرسلهم على الناس، إذا هو لم يمنعهم.

ثم يقال لهم: إن مذهبكم ينافى ما تقضيه الآية؛ لأنه تعالى إذا كان هو الذى يؤزهم ويخلق فيهم الكفر فلا تأثير للشيطان، ولا فرق بين أن يرسل عليهم أو لا يرسل، على أنه إذا عدى الإرسال بـ «على» لم يقتض ظاهره الرسالة والأمر، وإنما يفيد ما ذكرناه، فأما إذا عدى بـ «إلى» فالمراد به الرسالة، ولذلك لا يقول أحدنا: أرسلت غلامى على فلان، إذا بعثه إليه برسالة. وهذا ظاهر.

---

(١) سورة مريم: الآية ٨٣.

٤٥٧ - فأما قوله تعالى: من قبل: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾[1] فقد بينا أنه لا ظاهر له، وأنه يتأول على زيادة الألطاف والأدلة والبيان، أو على الثواب والتعظيم.

* * *

(١) سورة مريم: الآية ٧٦.

ومن سورة
طـه

٤٥٨ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى تنزيلاً ممن خلق الأرض﴾[1] يدل على حدوث القرآن، من جهات:

أحدها: أنه وصفه بالتنزيل، وذلك لا يصح إلا فى الحوادث.

وثانيها: أنه وصفه بأنه تذكرة، وذلك لا يصح إلا فيما يفيد بالمواضعة، ولا يصح ذلك إلا فيما يحدث على وجه مخصوص، ولو كان قديمًا لاستحال جميع ذلك فيه، لأن مالا مواضعة عليه لا يصح أن يعلم به الفائدة المقصود إليها. وما هذا حاله لا يجوز أن يكون له معنى، فيصير تذكرة لمن يخشى.

وثالثها: أنه تعالى بين أنه أنزله عليه لهذا الغرض، والقصد إنما يؤثر فى الحوادث، ومتى قالوا: إن المراد بذلك أنه أنزل العبارة عنه فقد تركوا الظاهر وادّعوا أمرًا مجهولاً، وسلّموا أن القرآن محدث، وهو الذى نريده.

فإن قالوا: إذا كان القرآن عندكم عَرضًا، والأعراض لا يصح فيها الإنزال، فيكيف يصح تعلقكم بالظاهر؟

قيل له: إن الكلام وإن كان عَرَضًا، ولا يصح فيه ما ذكرته فى الحقيقة، فقد يقال فى التعارف: إنه أنزل، إذا تحمله من يحكيه ويؤديه على جهته، وهذا بالتعارف قد صار كالحقيقة؛ لأن المنشد منا لقصيدة امرئ القيس يقال: إن ما أنشده هو شعر امرئ القيس، ولا يدعى فى ذلك الخروج عن التعارف والحقيقة، فيصح من هذا الوجه ما تعلقنا به.

---

(١) سورة طه - الآيات ١ - ٤.

٤٥٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾[١] يدل أيضًا على حدث النداء، من حيث علقه بإتيانه المكان، والقديمُ لا يصح ذلك فيه، لأن التوقيت إنما يصح فى الحوادث. من حيث تحدُث فى وقت دون وقت.

ومن وجه آخر: وهو أنه لو كان قديمًا لكان لم يزل قائلاً: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾[٢] وقد علمنا أن ذلك يقتضى النقص من جهات كثيرة: أحدها أن المتكلم إنما يكون حكيمًا متى استفاد بكلامه أو أفاد غيره، وذلك يستحيل فيما لم يزل، فإثباته على هذا الوجه نقصٌ، يتعالى الله عنه، كما أن أحدنا لو قال وهو منفرد: السماء فوقى والأرض تحتى، ولم يزل يكرره، فإن ذلك وإن كان صدقًا، فإنه من أقوى الدلالة على السَّفه والنقص.

ومنها: أنه لا يجوز أن يكون مناديًا على جهة المخاطبة للمعدوم؛ لأن ذلك يتعالى الله عنه.

ومنها: أنه لا يجوز فيما لم يزل أن يقول: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ وهو معدوم؛ لأن ذلك كذب، تعالى الله عن ذلك، فلا يجوز - إذن - إلا أن يكون حادثًا فى ذلك الوقت.

٤٦٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يخلق فى العبد الإيمان وسائر ما يشرح به صدره، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[٣].

---

(١)، (٢) سورة طه - الآيتان ١١، ١٢.

(٣) سورة طه: الآيتان ٢٥، ٢٦.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه قد يلتمس منه تعالى انشراح الصدر، وهذا مما لا ندفعه، ولا نمنع من كونه تعالى قادراً عليه، ولا يجب إذا صح ذلك منه، أن لا يقدر العبد على الأفعال!.

وقد بينا من قبل الكلام فى الدعاء، وأنه لا يدل على أن المدعو به يجوز أن يفعل، فإنه متى فعل فهو من الباب الذى من حقه أن يكون من أفعال العباد!

وبعد، فلسنا نمتنع أن يكون تعالى يفعل فى القلب وفى الصدر من المعانى ما يكون النبى والمؤمن أقرب إلى سكون النفس عن الأمور التى يشاهدها؛ لأن العلوم الضرورية قد تقتضى ذلك، وهى من فعل الله تعالى، على أن استعمال شرح الصدر فى الأعراض التى يفعلها العبد مجاز، وحقيقته يجب أن تفيد ما عليه الجسم من الصفة، التى تضاد الحرج والضيق.

وهذا لا يكون إلا من عله ومتى استعملناه فى الاستدلال والمعارف المكتسبة فذلك توسع، فلا يصح تعلقهم به.

والمراد بالآية: أنه سأله أن يكثر تعالى ألطافه ومعونته له وتقوية قلبه، ليكون أقرب إلى القيام بما ألزم نفسه، وكلَّفَ تبليغهَ إلى غيره.

٤٦١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعال العباد من جهته، فقال: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1].

وقد دخل تحت «كل شىء» أفعال العباد. وإذا كانت من عطيته فهى من فعله.

والجواب عن ذلك: أن العطية لا تصح إلا فيما يصح من المعطى تناوله

---

(١) سورة طه: الآيتان ٤٩، ٥٠.

وردُّه. هذا هو الذى تقتضيه اللغة والتعارف، ولذلك يقال فى أحدنا إذا ناول غيره الثوب: إنه أعطاه، ولو أقامه وأقعده لم يقل ذلك فيه.

فإذا صح ما ذكرناه لم يدخل تحت الظاهر إلا الأجسام، فتعلقهم به لا ينصح؛ يبين ما ذكرناه أنه دل بهذا الأول على الله تعالى، وقد علمنا أنه يمكن أن يدل عليه بالأفعال التى لا تصح من العباد، كالأجسام وغيرها.

فيجب أن لا يتناول الظاهر سواهما، فكأنه قال: ربنا الذى فعل الأجسام وسائر مالا يتأتى منا، ثم هدى وكلف؛ لأن كلا الوجهين مما لا يصح وقوعه من العبد، يبين ذلك أنه ذكر ذلك بلفظ الماضى لينبه به على الأمور الموجودة الدالة على ربه. وذلك لا يصح فى أفعال العباد التى لا تثبت وتوجد على هذا الوجه!

يبين ذلك أن الكلام يقتضى أنه أعطاهم ثم هداهم، وأن ما أعطاهم له تعلق بالهدى، وهذا يوجب أن يكون المراد: النعم التى معها يصح التكليف. وذلك لا يكون إلا من فعله.

وبعد، فلو لم يكن هذا هو المراد لكان الكلام فاسداً؛ لأنه - ﷺ - أورد ذلك على جهة الحجاج على عدوّ الله.. ولو أنه عند قوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ دل على ربه بتصرفه وتصرف العباد، لكان الكلام سخفًا، فلا عن أن يفسد. فالمراد إذن بذلك ما يقنع فى الدلالة، وهو الذى ذكرناه، ولذلك كفّ عن الطعن فيه، وعدل عنه إلى مسألة سواها. وهذا كله بين.

٤٦٢ - وقوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[1] يدل على نفى التشبيه؛ لأنه تعالى لو كان جسمًا - كما يقولون -

(١) سورة طه: الآية ٥٢.

لوجب لا محالة جواز النسيان عليه، ولصح أن يضل عنه بعد ما عرفه، فلما نزه عن ذلك دل على أنه عالم لذاته، وأنه لا يصح أن يكون جسمًا البتة.

٤٦٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أن فعل الساجد من قبله تعالى، فقال: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره أنهم ألقوا سُجَّدًا، وليس فيه ذكر فاعل الإلقاء فيهم، فالتعلق به بعيد.

فإن قيل: فإذا لم يصح أن يلقيهم سجَّدًا إلا الله، دون سائر الناس، وجب حمله على ما قلناه.

قيل له: لِمَ صِرتم بان تحملوه على هذا، عند امتناع الظاهر، أولى من أن يحمل على أنهم سجدوا وألقوا أنفسهم سجدًا؛ لأن في كل واحد من الأمرين خروجًا عن الظاهر، وإنما قال تعالى ذلك، وإن بعد أن يستعمل فيما يكتسب الإنسان مثله؛ لأن الذى له سجدوا هو أمرهم به، فصاروا كالمدفوعين عنده إلى ذلك، لعظم ما عاينوه من ابتلاع العصا المنقلبة حيةً للحبال والعصىّ التى ألقوها مع عظمها، فاستعمل فيه من العبارة ما استعمل مثله فيمن يُفعل فيه الفعل.

٤٦٤ - وأما قوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ﴾[2] فقد بينا أن الفتنة لا ظاهر لها فى الكفر والمعصية، وأن الواجب أن يحل على أن المراد به تشديد التكليف والمحنة، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

٤٦٥ - فأما قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[3] فمن أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يُضل؛ لأنه لو كان قد أضلَّ من عَبد العجل بأن خلق فيهم الضلال،

---

(١) سورة طه: الآية ٧٠.

(٢)، (٣) سورة طه: الآية ٨٥.

لم يكن لدعاء السامرى تأثير، وكان وجـوده كعدمه، وقد بينا القول فى نظائر ذلك أيضًا.

٤٦٦ - وأما قـوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً﴾[1] يدل على قولنا فى الشفاعـة «وأنها لا تكون لأعداء الله، لأنه تعالى بين أنها لا تنفع إلا من يخـتص بهذين الشرطين: أحـدهما: أن يكون الإذن واقـعًا فى بابه، والثـانى: أن يكون مرضـى الطريقة فى القـول. فمن يقـول الكذب وما لا يجوز، لا يجب أن يكون داخلا فى الشفاعة، على وجه.

٤٦٧ - وقـوله تعالى قـبل ذلك: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾[2] يدل على أن من شرط من يغفر له بالشـافعة أو غيرها، أن يكون تائبًا مؤمنًا عاملا للأعمـال الصالحة، سالكا طريقة الهدى، وهذا يوجب أن لا شفاعة للكفار والفساق.

٤٦٨ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[3] يدل على أمور، منهـا: حدث القرآن لأنه جعله عـربيًا، ولا يكون كذلك إلا وهو حادث بعد تقرر العربية، لتصح هذه الإضافة.

ووصفه بأنه قرآن يقتضى - أيضًا - حدوثه؛ لأن الأمور المقرونة بعضها ببعض لا تكون إلا حادثة، لاستحالة هذا الوجه على القديم.

وقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ﴾ يقتـضى حدثه، لأن التـصريف لا يصح إلا فى الأفعال الواقـعة على بعض الوجوه، وهذا بمنزلة التصـريف فى الأمور، التى تقتضى هذا المعنى.

---

(١) سورة طه: الآية ١٠٩.

(٢) سورة طه: الآية ٨٢.

(٣) سورة طه: الآية ١١٣.

وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يدل على أنه قصد بذلك أن يتقى العباد وأراد ذلك منهم، ولم يخصص، فيجب كونه مريداً للتقوى ممن لا يتقى - أيضًا - على خلاف ما يقوله القوم.

٤٦٩ - فأما قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[1] فقد تكلمنا عليه فى سورة البقرة.

٤٧٠ - وقوله: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[2] فقد بينا أن الاجتباء والاختصاص يراد به اختياره لرسالته، ففعله غير داخل فيه، فلا يصح تعلقهم به فى هذا الباب.

***

(١) سورة طه: الآية ١٢١.

(٢) سورة طه: الآية ١٢٢.

ومن سورة
الأنبياء

٤٧١ - دلالة: قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[١].

يدل على حدث القرآن؛ لأنه تعالى قد نص على أن الذكر محدث، وبين بغير آية أن الذكر هو القرآن، بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾[٢] وقوله: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[٣]. فإذا صح أنه ذكر، وثبت بهذه الآية حدوث الذكر، فقد وجب القول بحدوث القرآن.

فإن قالوا: الوصف بالحدوث يرجع إلى قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم﴾ لا إلى الذكر.

قيل له: إن الذى يقتضيه الظاهر أن الذكر هو المحدث دون ما ذكرته، فلا يصح تعلقك به؛ لأنه جعله صفة للذكر، ثم قال: ﴿إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ﴾[٤] فبين أن الذى يصح أن يسمع هو المختص بالحدث.

وقد قال بعض الجهال: إن هذا القول يوجب أن فى الأذكار ما ليس هذا حاله، وهذا جهل؛ لأنه تعالى إنما ذكر الذكر من حيث عقبه بما يعمله الكفار عند استماعه، فلذلك نكره، وخصه، لا لأن ما عداه ليس بحادث، ومتى صح فى بعض الأذكار أنه محدث وجب مثله فى سائره، لأن القرآن فى هذا الحكم لا يجوز أن يتبعض، فيكون بعضه حادثًا وبعضه قديمًا.

فإن قالوا: المراد بذلك العبارة عن كلام الله، دون نفس الكلام.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢.

(٢) سورة يس: الآية ٦٩.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٥٠.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٢.

قيل لهم: إنما يدل على حدث ما نعقله من القرآن، فأما ما يدعون من إثبات أمر لا يعقل فمحال أن يتكلم فى حدثه أو قدمه، لأن القول فى ذلك فرع على إثبات ذاته على كونه معقولا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾[1]. يدل على أنه تعالى لم يخلق أعمال العباد؛ لأنه لو خلقها وفيها لعب، لوجب كونه لاعبًا بها، فكان لا يصح أن ينزه عن ذلك!

هذا إن حمل على ظاهره، وإن أريد به: إنى ما خلقتهما وما بينهما على وجه العبث، فهو أقوى فى الدلالة، من الوجه الذى قدمنا ذكره، فى غير موضع.

٤٧٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على قولنا فى المخلوق، وعلى أنه تعالى، وإن فعل القبيح، فإنه لا يقبح منه، بل يكون حسنًا، وإنما يقبح من غيره، فقال: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه تعالى لا يسأل عما يفعل وليس فيه بيان ما يفل مما لا يفعل من الأمور المعيبة، فالتعلق بظاهره لا يصح!

وبعد، فإنه لا خلاف بيننا وبينهم فى أنه تعالى لا يسأل عمل يفعل، لكنا نقول: إن الذى يفعله هو الأمور الحسنة، وهم يقولون: إنه يفعل مع ذلك القبائح. والخلاف فى ما الذى يدخل فى أفعاله ولا يعلم صحيحه من سقيمه، فمن حيث ثبت أنه لا يسأل عما يفعل، لأن إحدى المسألتين غير الأخرى، ولهذا صح الوفاق فى أحدهما مع الخلاف فى الأخرى.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٣.

وبعد، فإن الخلاف بيننا وبينهم في العلة التي لها لا يسأل عما يفعل وفي حكمها، فنقول: إن كان الأمر كما تقولون من أنه يفعل كل قبيح، فينبغي أن يسأل عما يفعل لأنه مالك، إلى غير ذلك من عللهم، وهذا الخلاف لا تعرف صحة الصحيح منه من ثبوت القول بأنه لا يسأل عما يفعل!

وقد استدل شيوخنا، رحمهم الله، بهذه الآية على ما تقول؛ لأنه تعالى إنما وصف نفسه بذلك من حيث كان لا يفعل إلا الحكمة والعدل، ومن لا يكون فعله إلا بهذه الصفة لم يجز أن يسأ» عن فعله، لأن المحسن منا إذا ظهر فيما يفعله وانكشف أنه إحسان لم يجز أن يسأل فيقال له: لم فعلت؟ وإنما يسأل عن ذلك الظالم والمسئ والفاعل للقبيح، فلولا أنه تعالى منزه عن القبائح لم يصح أن يوصف بذلك.

وبعد، فإنه تعالى قال: ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ فلا يخلو من أن يريد به: أنهم يسألون عما يفعله، أو عن فعلهم، وقد علمنا فساد الوجه الأول، فليس إلا أنهم يسألون عن فعلهم، وهذا يوجب في فعلهم أنه ليس بفعل له، وإلا لم يصح أن يقع السؤال عنه لأجل قوله: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾. ولوجب دخوله تحت هذا العموم. يبين ذلك أن العبد إذا كان لا يصح أن يتصرف إلا بأن يخلق الله تعالى فيه الفعل، فمتى لم يسأل: لم فعلت؟ عادت المسألة إلى أنها تتجه على من حلقها فيه؛ لأنه لولا خلقه لما صح أن يكسب ويتصرف.

فيجب أن يكون الصحيح متى يسأل عن ذلك أن يقول: فعلت لأنه تعالى خلقه في، فمتى قيل مرة ثانية: ولم خلق فيك؟ عادت المسألة إلى أنها متجهة إلى الله تعالى فيما فعل، وقد نزه الله نفسه عن ذلك بقوله: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ فلو لم يكن في القرآن ما يدل على قولنا في المخلوق والعدل إلا هذه الآية لكفى.

٤٧٤ - **دلالة**: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[1].

يدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائقه مرضية، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها.

فإن قال: الآية واردة في الملائكة لا في النبي ﷺ!

قيل له: إذا ثبت فيهم أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى وكان هذا حاله، فكذلك القول في الأنبياء؛ لأن الكل يتفقون في أنهم من أهل الشفاعة، لعظيم منزلتهم.

٤٧٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق الخير والشر، فقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضي أنه يبتلي بذلك ويمتحن، وليس فيه: أنهما من خلقه تعالى وفعله، فلا ظاهر للقوم فيما ذكروه.

والمراد: أنه تعالى يمتحن العباد في دار التكليف، فمرة يفعل فيهم السراء، ومرة يفعل فيهم الضراء. وأجرى اسم الشر على ذلك من حيث الشر من حقه أن يكون ضررا. وشابه ما يلحق العبد من الملل والأمراض وسائر الآفات في ذلك، فإما يفعله الله تعالى أو يكلفه، فلا يصح أن يكون شرا في الحقيقة، لأن الشر هو الضر والقبيح، ويتعالى الله عن أن يفعل المضار على وجه يقبح. ولو كان ما يفعله يوصف بذلك في الحقيقة، لوجب أن يكون موصوفا منه بأنه شر الأشرار، وهذا كفر من قائله. وهذا أحد ما يدل على أن الشر الواقع من العباد ليس من قبله، و إلا وجب كونه موصوفا بما ذكرناه.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

٤٧٦ - وقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ قد بينا أنه لا تعلق للمشبهة به، وأن المراد بذلك أن حكمهم فى الآخرة يرجع إليه تعالى، من حيث لا ينظر فيه سواه.

٤٧٧ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾[٢].

يدل على ما نقوله فى العدل، من وجوه:

منها: أنه بين أنه لا تظلم نفسا شيئا، فيتنزه عن ذلك، وقد بينا أن ذلك تنزه عن فعل الظلم لا عن تسميته بذلك. وبين أنه لا يبخس المستحق مثقال حبة من خردل، ومن وصف بذلك على طريق المدح لا يجوز أن يوصف بأن جميع الظلم من قبله.

وبين بوضع الموازين بالقسط وبالمحاسبة أنه تعالى لا يفعل إلا العدل؛ لأنه لو جاز أن يفعل الظلم أو يكون ذلك من قبله لكان وصف نفسه بذلك عبثا وسفها!

ويدل ذلك على أنه تعالى لم يخلق الضلال والإيمان؛ لأنه وفعلهما لكانت المحاسبة راجعة إليه دون لعبد.

ويدل ذلك على أنه تعالى أن يعذب أطفال المشركين من غير ذنب، لأنه بين بهذا الكلام أنه لا يفعل بهم إلا ما يستحقون، دون ما يكون ظالما بفعله. ولا صفه للظلم تعقل إلا وهى حاصلة فى تعذيب أطفال المشركين لو فعله تعالى فقول من يقول: إنه تعالى يفعل ذلك ولا يكون ظالما، مناقضة، وهو

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٣٥.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

بمنزلة أن يخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه ولا يكون كذبا. ومن بلغ به الأمر إلى هذا المبلغ لم يمكنه إثبات شيء من الحقائق، على وجه.

٤٧٨ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل أنه يجعل المؤمن مؤمنا، فقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[١].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن إضافة الشيء الذى من حقه أن يكون فعلاً لفاعله إلى الله تعالى، يقتضى أنه ليس المراد به أنه فعله، كما أن قول القائل فى صلاح ابنه وعلمه، إنى جعلته عالمًا صالحًا، يقتضى ذلك، وقد بينا أن الكلام يتغير ظاهره بالقرائن، وبينا فى ذلك ما كفى فلا يصح تعلقهم بذلك إذا كان إنما يصير كذلك بأمور من قبله.

فأما أن تحمل الآية على أنه تعالى جعلهم كذلك بأن حملهم الرسالة، فهذا صحيح عندنا، ويمكن معه[٢] حمل الكلام على الظاهر، ولذلك قال: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ فنبه على هذا الوجه الآخر.

٤٧٩ - وقوله تعالى من قبل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلاًّ جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾[٣] يجب أن يحمل على ما ذكرناه، وإن لم يمتنع أن يقال: إنه تعالى جعلهم فى الحقيقة صالحين فى خلقتهم وأحوالهم، ويكون ذلك من خلقه تعالى.

ولا يمتنع أن يراد بكل ذلك أنه تعالى أخبر بذلك وحكم به، وذلك بالعادة والتعارف صار كالحقيقة، ألا ترى أن الرجل يقول فيمن يخبر عن غيره

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٣.

(٢) بياض بالأصل.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٧٢.

بأنه سارق أو لص: قد جعلتنى سارقًا لصًا، إذا كان لقوله تأثير فى هذا الباب، فلما أخبر تعالى من حالهم، بما ذكرنا، جاز أن يضاف إليه على هذا الحد من الإضافة.

٤٨٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يُفهم بعض المؤمنين والأنبياء الصواب، ويضل عنه غيره فقال: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره ليس إلا أنهما حكما فى القضية المذكورة، وأنه تعالى عالم بحكمهما، وأنه فهم سليمان. ولا يدل شيء من ذلك على ما ظنه القوم؛ لأنه ليس فى تخصيصه سليمان بالذكر دلالة على أنه لم يفهم داود ولم يدله على الحق. ولو صح أنه ذهب فى القضية عن الصواب كان ذلك لا يدل على أنه تعالى أضله؛ لأن مع البيان قد يجوز أن لا يتبين المكلف على بعض الوجوه.

والمراد بهذه الآية ما قاله أبو على، ورضى الله عنه، من أنه تعالى قد كان نسخ الحكم الذى حكم به داود على لسان سليمان، وأنزل عليه النسخ عليه خاصة، وغيره إنما يعرفه من قبله، وهذا لا يمنع أن يكون داود مصيبا وإن حكم بالمنسوخ؛ لأن الكلف، ما لم يثبت عنده دليل النسخ. وإنما يحصل مخطئا متى حكم به وقد ماتت دلالة النسخ عليه. ولذلك قال تعالى: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[2] ولو كان قد أخطأ فى الحكومة لما صح هذا الثناء من الله تعالى عليهما جميعا.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.

وهذا دليل على بطلان قول من يظن فى هذه الآية أنها تدل على أن الحق فى واحد من مسائل الاجتهاد، لأن ما اختلف حكمها فيه - على ما ذكرناه - ليس هو من هذا الباب، ولأنه صوبها جميعا، فكيف يدل ذلك على أن أحد القولين خطأ غير هذه القضية، مع أن الآية تدل على ذلك فى هذه القضية نفسها؟

ولو صح أن ما اختلفا فيه: طريقة الاجتهاد - على ما تأوله بعضهم - لما دل ألا على قولنا فى أن كل مجتهد مصيب؛ لأنه تعالى صوبهما جميعا وأثنى عليهما معا! وإنما يدل على أنه تعالى فهم سليمان فى ذلك ما لم يعرفه داود، فما فى هذا ما يوجب خلاف ما قلناه.

٤٨١ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾[1] لا يدل على أن فعل الصلاح من قبله، وذلك أنه تعالى ذكر بأنه أصلح زوجه، وذلك قد يراد به الصلاح الراجع إلى الجسم، لأن ذلك مما يبتغى فى الأزواج. فمن أين أن المراد به الصلاح فى الدين؟

وبعد، فإنا نصف الله تعالى بأنه أصلح فى الدين من لم يختر الصلاح على بعض الوجوه، لأن الصلاح فى الدين من الله تعالى لا يوجب أن يكون العبد صالحا إلا إذا أقبل واختار، كما أن النفع فى الدين لا يوجب انتفاعه إلا على هذا الحد، فلا يمتنع أن يفعل الصلاح فى الدين وإن كان العبد يصلح عند اختياره لكنه إذا قبل العبد يوصف بأنه أصلحه، وإذا لم يقبل يقال: استصلحه؛ لأن إطلاق القول بأنه أصلحه يوهم أنه قد صلح. فأما إذا قيل نما يزيل الإيهام، فذلك سائغ. وهذا بين فيما تأولنا عليه.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٩٠.

٤٨٢ - وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[١]، فالمراد به الأصنام والأوثان دون ما عبدوه من الملائكة والأنبياء، ولا يمتنع أن يعلم الله تعالى أن الصلاح أن يعرفهم بأنهم وما يعبدون من هذه الجمادات يجتمعون فى النار، وأنها لا تغنى عنهم فيما وقعوا فيه وحل بهم، ليتنبهوا على أن الواجب عليهم إخلاص العبادة لله الذى ينفع ويضر، ولهذا قال تعالى من بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[٢] لئلا يظن ظان أن من عبدوه من المسيح وغيره من الملائكة داخلون فى الآية الأولى؛ لأنهم بما سبق منهم من الحسنى يجب إبعادهم من النار.

فإن قيل: فإذا كانت الحسنى فعلهم، فلماذا قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ وهذا يوجب أنه من فعله!

قيل له: قد بينا أن الطاعات قد تضاف إلى الله تعالى على وجوه، بما يعنى عن إعادته.

ولا يمتنع أيضا أن يكون المراد بذلك أنهم سبقت لهم الحسنى الذى هو الوعد بأنهم يدخلون الجنة ويبعد بهم من النار، لأنع ليس فى الظاهر أنه الطاعات. دون ما ذكرناه، فمتى حمل على هذا كان محمولا على حقيقته.

* * *

(١) سورة الأنبياء: الآية ٩٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٠١.

ومن سورة
الحج

٤٨٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيما ما يدل على أنه يضل من يتولاه ويجعله ضالا بعد الاهتداء، فقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن «الهاء» من «تولاه» ترجع إلى الشيطان الذى تقدم ذكره: ﴿وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ﴾[2] وقال بعده: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾ يعنى: الشيطان، ﴿فَأَنَّهُ﴾ يعنى: الله تعالى ﴿يُضِلُّهُ﴾، لأنه استحقه باتباعه الشيطان وإقدامه على الكفر، والمراد بهذا الضلال هو العقوبة التى يستحقها على كفره وتوليه للشيطان وأتباعه إياه.

٤٨٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أن الوطء الذى يكوم منه العلوق من فعله وخلقه، وذلك يوجب فى كل أفعال العباد مثله، فقال: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾[3].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يقتضى أنه يقر فى الأرحام ما يشاء وليس فيه بيان ما يقره، فلا تعلق لهم به فى أن الإنزال يجب أن يكون من فعله وخلقه، فأما ذكر الوطء فى ذلك فيبعد من أن يذكر، لأن الذى فيه شبهة هو الإنزال الذى يحصل فى الرحم فإما أن يقره تعالى فيه على وجه. فيصير علوقا وإما أن يزول.

وبعد، فإن الإنزال لا يجب أن يكون فعلا للعبد، وإن كان عند فعله

---

(١) سورة الحج: الآية ٤.

(٢) سورة الحج: الآية ٣.

(٣) سورة الحج: الآية ٥.

يحصل، فهو كنزول الدمعة عند البكاء؛ لأنه من فعل الله تعالى، ولذلك تختلف أحوال الناس فيه، ولو كان من فعل العبد الواطئ لوجب أن يكون متولدا عن الحركة المخصوصة، فكان لا يختلف فيمن يقدم على هذا الفعل، وكان يجب أن لا يتأخر عن الحركة الأولى! أو كان يجب أن تكون موجبة لليسير من الإنزال عقيبها إن كانت الحركات أجمع هى الموجبة لكل الإنزال، وبطلان ذلك يبين صحة ما ذكرناه.

فإذا كان من فعله تعالى فبأن يكون استقراره فى الرحم من قبله أولى، ولو ثبت أن الإنزال أولا من فعل العبد كان لا يمتنع أن يكون لبثه واستقراره من فعل الله تعالى، فقد سقط تعلقهم بالظاهر على كل وجه وإنما ذكر تعالى ذلك منبها على التوحيد، ولذلك قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ﴾[1] ثم بين ما يزيل هذا الريب من خلق الإنسان وتدريجه فى الخلق من حال إلى حال.

٤٨٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه يفعل كما يريده، فإذا صح كونه مريدا للطاعات فيجب أن تكون عم فعله، ويجب فيما يقع من المعاصى أن يكون مريدا لها، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[2] وقوى ذلك من بعد بقوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾[3] وكذلك بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾[4].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه يفعل ما يريد أن يفعله ولا يدل على أنه يفعل ما يريد غيره مما ليس بفعل له، وهذا هو المعقول

---

(١) سورة الحج: الآية ٥.

(٢) سورة الحج: الآية ١٤.

(٣) سورة الحج: الآية ١٦.

(٤) سورة الحج: الآية ١٨.

بالتعارف؛ لأن القائل إذا قال: أفعل ما أريد، لم يعقل منه إلا إرادة ما تقدم ذكره، كما إذا قال: آكل ما أريد، فالمراد به ما أريد أكله، ضرب من أريد: يعنى من أريد ضربه، ومتى لم يحمل ذلك عليه تناقض الكلام وفد لم يكن لآخره تعلق بأوله، وهذا مما لا يقع، فإذا صح ذلك فالذى اقتضاه الظاهر أنه تعالى يفعل ما يريد أن يفعلهن وهذا مما لا نخالف فيه. ومتى قالوا: أن فعل العبد ممن يريد أن يفعله، يلزم أن يدلوا - أولا - على أنه من فعله ثم يستقيم لهم ذلك، وإذا كان لا بد من تقديم الدلالة على ذلك، فكيف يمكن أن يستدل به عليه؟!

وبعد، فإنه تعالى ذكر قبل ذلك: أن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجرى من تحتها الأنهار، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[1] مبينا بذلك أنه مريد لما تقدم، فاعل له لا محالة، لا يجوز عليه فعل المنع، ومتى قال القائل مثل هذا القول عقيب بعض الأفعال المخصوصة أو بعض الأمور التى تقدمها، فالظاهر أنه المراد بالقول، لأنا قد بينا أن فى الكلام حذفا، فإذا تقدم ذكر ما يمكن أن يكون هو المحذوف فإن يقال إنه المراد أولى.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾ فالتعلق به يبعد، لأنه ذكر أمرا مخصوصا، وبين أنه يريده، ولم يعم، وذلك الأمر هو الثواب. أو يكون المراد به: الهداية والدلالة، وهذا أشبه بالكلام، لأنه ذكر عقيب قوله، ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾[2] فكأنه بين أن يهدى بالآيات من يريد أن يكلفه دون أن يبلغه هذا الحد، وأراد به يهدى بذلك أمة دون أمة

---

(١) سورة الحج: الآية ١٤.

(٢) سورة الحج: الآية ١٦.

من المكلفين,لأن الشرائع قد تختلف فى مثل ذلك وعلى جميع الوجوه فتعلقهم بذلك قد بطل.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الكلام فيه كالكلام فى الآية الأولى فى كل ما ذكرناه، فلا وجه لإعادته.

٤٨٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعدة ما يدل على أنه الذى يخلق العبادات، فقال: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾[١] والمنسك هو العبادة، ولذلك قال من بعد: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[٢].

والجواب عن ذلك: أن المنسك هو محل العبادة، وهو ما أمر الله بذبحه، وذلك من خلقه تعالى، وإن كان ما نفعله فيه من الذبح من جهتنا، وهو الذى يقتضيه الظاهر، وهو الصحيح. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ يعنى خلقناها وبينا وعرفنا وأشعرناكم العبادة التى عليكم فيها، فخلقها من قبله، وهو الذى جعلها من الشعائر بالبيان والإظهار، وأن كان النحو من فعلنا، فلا نعلق للقوم فى ذلك.

٤٨٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل فى العباد محاربة الغير ومدافعته فقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٣].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قول القائل: إن فلانا دفع فلانا بفلان لا يقتضى أن ذلك الفعل وذلك الدفع من قبله، وإنما يقتضى أن له فيه مدخلا؛ إما بالأمر والتزيين، وإما بالإلجاء.

---

(١) سورة الحج: الآية ٣٤.

(٢) سورة الحج: الآية ٣٦.

(٣) سورة الحج: الآية ٤٠.

فلما كان تعالى دفع عادية الكفار وأذيتهم بالمؤمنين، من حيث ثموهم وأذلوهم ومنعوهم من الإقدام على إذلال الإسلام، جاز أن يقول تعالى هذا القول مبينا بذلك أنه لولا تعبده لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد.

٤٨٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا رسول إلا والشيطان يتسلط، فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[1].

فبين أنه تعالى يجعل ما يلقى الشيطان فتنة وفسادا: ولولا أنه من قبله لما صح ذلك.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى إلا أن الشيطان يلقى أمرا، وأن ذلك الأمر يزال ويرفع، ولا يدل على أنه تعالى يفعل ذلك، أو على أن يفعله الشيطان يؤثر فى الرسول، ولا ينافى ذلك ما ذكره تعالى من أنه لا سلطان له على المؤمنين، وذلك أنهم إذا لم يقبلوا وعدلوا عن ذلك زال سلطانه، وإن كان قد يلقى إليهم ما ذكره تعالى.

وأما قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ فظاهره أنه تعالى يجعله تشديدا فى المحنة، وهذا مما لا نمنع منه، وقد بينا أن الفتنة تنصرف على وجوه، وأن ظاهرها - فى التعارف - ينطلق على تشديد المحنة، وهو الذى أراد بقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾[2] وبقوله: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ﴾[3] وكل ذلك يمتنع من تعلقهم بهذا الظاهر.

---

(١) سورة الحج - الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٣) سورة العنكبوت - الآيتان ١، ٢.

والمراد بالآية عند أبى على رحمه الله أنه ما من رسول إلا إذا قرأ كتاب الله تعالى ووحيه ألقى الشيطان بوسوسة ما يشغله عن الاستمرار، فر مما لحقه سهو فى القراءة وغلط يجوز عليه، فينسخ الله ذلك، لئلا يقدر أنه من القرآن، ويحكم آياته، لكى يعلم أنه لا يلتبس بغيره، ويبين أن التمنى ينطلق على القراءة بيت حسان:

تمنى كتاب الله أول ليله وآخره لاقى حمام المقادر

وبين فساد ما ذكره بعضهم من أنه ﷺ غلط فى القرآن حتى أدخل فيه: تلك الغرانيق العلا، شفاعتهم ترتجى، وأن المشركين بمكة لما سمعوا ذلك سجدوا شكرا وفرحا، وظنوا أن الرسول ﷺ، قد عظم آلهتهم[1]، بأن يقال: إن مثل ذلك لا يجوز أن يقع من الأنبياء على سبيل الغلط أيضا، لما فيه من التنفير، كما لا يجوز أن يقع منهم، على جهة السهو، العبادة لغير الله، وإن جاز السهو عليهم فى الأفعال، وبين أن المتعالم من قارئ القرآن أنه لا يجوز أن يغلط فيدخل فى القرآن شعر امرئ القيس، ومتى علم ذلك من حال بعض القراء عد زائل العقل.

فكيف يجوز مثل ذلك على الرسول ﷺ! وكيف يجوز، والمعلوم من حاله بمكة أنه كان يستتر بالصلاة خوفا، فكيف اتفق ذلك منه فى ملأ منهم، وقد صح أن المشركين كانوا مضطرين إلى قصده فى الدعاء إلى عبادة الله والاستخفاف بمعبودهم.

فكيف ظنوا هذا الغلط الواقع حتى سجدوا شكرا، وكيف زال عن قلوبهم العداوة الشديدة لهذا الأمر اليسير، حتى أقدموا على هذا الصنع. وكل ذلك يبين جهل القوم.

---

(١) رواه البخارى.

وأما قوله: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾ فالمراد بذلك أنه - عند ذلك - شدد المحنة والتكليف على الكفار، فيلزمهم الدلالة على الفرق بين ما يحكمه الله وبين ما يلقيه الشيطان، وأنه تعالى يزيل ذلك، لئلا يقع به فساد، وينسخه، ويحكم آياته بأن يجعلها على وجه لا يلتبس بها غيرها. وهذا بين.

٤٨٩ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المسخر للبهائم والفاعل لتصرفها، والمجرى للفلك، على كل حال، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر التسخير لا يقتضى الاضطرار، وإنما يقتضى أنه قصد تعالى بها نفع المكلف وأعدها لذلك، وقد بينا القول فى ذلك، وأن المراد بذكر الأمر فى الفلك: أنه يجرى من جهته بالرياح التى تجريها. وقد مضى الكلام فى ذلك من قبل.

٤٩٠ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[2] فإنه من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد مالا يطيقه؛ لأنه إذا لم يجعل فى الدين من ضيق ومشقة شديدة، رأفة ورحمة، فكيف يجوز إن يتوهم مع ذلك أنه كلفه ما لا يقدر عليه، ثم يعذبه لأنه لم يفعل؟!

* * *

(١) سورة الحج: الآية ٦٥.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٨.

ومن سورة
المؤمنين

٤٩١ - دلالة: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ...﴾[1] الآيات [١ - ١١] تدل على أن العبد هو الفاعل المختار؛ لأن الخشوع فى الصلاة لا يكون إلا بفعل من قبله على وجه مخصوص. والإعراض من اللغو لا يصح وصفه به إلا مع قدرته عليه. ولا يجوز أن يكون فاعلا للزكاة إلا أن يحدث الفعل الذى يقدر عليه، ولا يصح أن يحفظ فرجه على شىء مخصوص إلا وهو متخير لفعله يختار بعضه على بعض. ولا يجوز أن يوصف بأنه للأمانة راع إلا بأن يختار فعلا على فعل، وكذلك الفعل فى المحافظة على الصلاة.

٤٩٢ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[2] يدل على أن غير الله يصح منه الفعل والخلق؛ ألا ترى إلى فساد القول بأنه أحسن الآلهة؛ لما لم يصح إثبات إله سواء، وصحة القول بأنه ارحم الراحمين لما صح إثبات راحم سواء.

فإن قال: فيجب أن يقال فى غيره تعالى إنه خالق بالإطلاق!

قيل له: لا يجب؛ لأن التعارف أوجب أن لا يطلق هذا الاسم إلا فى الله تعالى، كما اقتضى أن لا يطلق اسم الرب إلا فيه، ثم لم يمتنع أن يكون العبد ربا لدابته وداره، فإن صح [هذا] المعنى فيه، فكذلك يجب أن يصح فيه معنى الخلق والفعل، وإن منع فيه الإطلاق للإبهام.

وما قدمناه من الآى يدل على أن المؤمن لا يتكامل كونه مؤمنا إلا بسائر ما ذكره من الصلاة والزكاة وغيرهما، وأن الإيمان عبارة عن الواجبات والطاعات، ولا يختص القلب فقط.

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ١.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٤.

ويدل أيضا على أن المؤمن لا يفلح ولا يفوز بالظفر والثواب إلا بأن يختص بهذه الصفات. وفى ذلك دلالة على أن مرتكب الكبائر لا يستحق الجنة.

٤٩٣ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يخلى العبد والجهل، وأنه يفعل الأفعال لا لصلاح الخلق، فقال: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لاَّ يَشْعُرُونَ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾ يقتضى الأمر بتخليتهم وما يختارون من الجهل والكفر، وهذا هو الواجب على الرسول علية السلام، لأنه لا يجوز أن يمنعهم عن ذلك قسرا، فنبه تعالى بهذا الكلام على التقريع والتوبيخ، للعقاب المنتظر الذى دل عليه بقوله: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ فزجر بذلك الكافر عن كفره! وإنما سمى ذلك غمرة لاستيلائه على القلب، ولأنه غمر سائر أفعاله وغلبه، فصار العقاب أولى به.

وبين بقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ أن الذى عجله لهم من اللذة لا يرفع عنهم من العقاب شيئا، لئلا يظن ظان فيقول: لو كانوا مستوجبين للعقاب، بما أقدموا عليه، لم يكن تعالى ليديم عليهم النعم بالأموال والأولاد وهذا بين.

٤٩٤ - وأما قوله تعالى، من بعد: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[2] وقد ثبت أن الوسع دون الطاقة، من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد فعلا فى وقت دون وقت إلا وهو قادر عليه، وذلك يبطل قولهم إنه تعالى كلف

---

(١) سورة المؤمنون - الآيات ٥٤ - ٥٦.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٦٢.

الكافر الإيمان، ولم يقدر عليه، ويوجب أن القدرة متقدمة للأفعال، ليصح القول بأن المأمور بالإيمان قادر عليه من قبل.

٤٩٥ - وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ﴾ يدل على نفى القبائح عن الله، لأن هذا الوصف فى الكتاب لا يصح إلا مع هذا القول.

٤٩٦ - وقوله: ﴿وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ يوجب أنهم متى عوقبوا فمن استحقاق، وذلك يبطل القول بأنه تعالى يجوز أن يبتدئ بذلك، أو يخلق الكفر ثم يعاقب عليه!

٤٩٧ - **مسألة**: قالو: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الإماتة فى جميع الموتى من فعله، وفيهم المقتول الذى - بزعمكم - مات بفعل القاتل، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن الموت لا يكون إلا من فعله تعالى، كالحياة، والقتل غير الموت، فلا يجب أن يتنافى فى إضافة القتل إلى القاتل، مع القول بأن الموت لا يكون إلا من فعله تعالى؛ لأنهما غير أن لا يمتنع اختلاف حكميهما، ولذلك أضاف الموت إلى نفسه فعلا.

وأضاف القتل إلى القاتل وتوعده عليه، فلا يصح تعلق القوم بما ذكره، ويجب أن ينظر فى المقتول: فإن حصل فيه مع القتل الموت من فعله تعالى فيجب إضافة الموت إلى الله تعالى، وإن لم يحصل ذلك لم يحصل ميتا أصلا، فلا معنى لهذه الإضافة، ومتى قيل إنه ميت، فليس المستفاد بذلك [إلا] ثبوت الموت فيه.

واختلف شيوخنا رحمهم الله فى ذلك، فمنهم من ينبت فى المقتول

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٨٠.

والمذبوح الموت لا محالة، ومنهم من يجوزه، ومنهم من يقطع بأن الموت فى المذكى ولا يحتاج إلى ذكر الصحيح من ذلك فى بيان فساد تعلقهم بالظاهر.

٤٩٨ - وأما قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا﴾[1] (الآيات ٨٤ - ٩٠) فإنه من أقوى ما يدل على الحجاج والنظر وفساد التقليد.

ومن هذا الوجه، يدل على بطلان قول المجبرة، لأن على مذهبهم لا فائدة فى النظر والحجاج؛ لأنه إن خلق تعالى فى العبد المعرفة بربه حصل عارفا، تقدم منه الاستدلال أم لا، وإن فعل فيه خلافه فكمثل، فلا فائدة - على مذهبهم - فى مكالمتنا لهم، ولا فى سماع محاجتهم بزعمهم منهم.

وذلك أنا نقول لهم: إن كان تعالى يريد منكم ربكم إلا ما أنتم عليه، ويخلقه فيكم حالا بعد حال. فما الفائدة فى مناظرتنا لكم؟!

ومن وجه آخر، وذلك أن من قولهم: إن القدرة توجب الفعل؛ من حيث لا يصح وجودها خالية منه، فالنظر منا ومنهم واجب وقوعه بأمر من قبل الله تعالى، فما الفائدة فيه؟ لأنه لو شاء أن يختار فينا خلافه لفعل، وهذا يوجب، من وجه آخر الفساد؛ وذلك أنه يجب أن لا يستدل بالحجاج على علم العالم؛ لأنه تعالى هو الخالق فيه القدرة الموجبة.

فمن أين أن المناظر والمجادل عالم بكيفيته حتى أمكنه إيراده؟ ويجب - على قول القوم - أن لا يكون لتأليف الكتب معنى، وأن يكون أعظم الناس عبثا ولغوا من صنف منهم الكتب؛ لأنهم إذا دعوا بذلك الموافق إليه، فقد خلق الله فيه الوفاق وإن دعوا به المخالف فقد خلق الله فيه الخلاف! ومتى تغير حالهما إلى غير مذهبهما فلأن الله تعالى يخلق ذلك، فما الفائدة فى تأليفهم الكتب وتكلفهم الكثير من ذلك؟!

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٨٤.

وقد قال شيوخنا، رحمهم الله، للقائلين بالإلهام: إذا كان الله تعالى هو الملهم للمعارف، فما الفائدة فى تأليفكم الكتب؟ وهل هذا إلا بعث للقديم - تعالى - على خالق المعارف! وإن لم يصح ذلك فهو لغو!

وهذا للمجبرة ألزم؛ لأنهم يقولون فى جميع الأفعال بمثل قولهم فى المعارف فقط، ولو أن الواحد منا سأل وألحف فى مسألته ووجد المسئول ساكتا للامه، ونسى عند ذلك مذهبه من أن العبد مصرف فيما يأتيه من سكوت ونطق!

وبعد، فإنه يجب على قولهم أن لا يحصل العبد منعما بشىء من نعم الدنيا، كما لا يحصل منعما بالدعاء إلى الله تعالى بالقول والكتب، وذلك أنه إن أنعم بالإطعام فالله تعالى هو الذى خلق فيه حركات يده التى بها نقل الطعام وأصلحه، بل عندهم أن سائر ما فى الطعام مما معه يعد نعمة من خلقه تعالى متفردا.

وكذلك القول فى العطايا أجمع، فقد صح أن قولهم كما يوجب أن لا نعمة لله تعالى على أحد، من الوجوه التى بيناها، فكذلك يوجب أن لا نعمة لأحد على أحد، وأن لا يصح الدعاء إلى المنافع، ولا الجدال فى الدين.

٤٩٩ - وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ فَلا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[1] فقد بينا أنه لا بدل على أنه تعالى يجعل الظالم ظالما، وذكرنا الوجه بالدعاء فلا وجه لإعادة. هذا وظاهر هذا القول يقتضى أنه لا يجعله فيهم، وليس فيه أنه لا يجعله ظالما، وإنما يعلم ذلك لا بالظاهر.

(١) سورة المؤمنون: الآية ٩٤.

٥٠٠ - وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[1] يدل على أن العبد مختار فاعل، و إلا كان لا يصح منه ذلك!

٥٠١ - وقوله من بعد: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] يدل على قولنا في العدل، لأنه تعالى إن كان يفعل ما يشاء، على ما يقوله القوم، فما الفائدة في الموازين التي يظهر بها حال المحسن من المسيء بين الخلائق وعلى رءوس الأشهاد؟ وإنما يصح ذلك على قولنا؛ لأن العبد إذا علم ذلك في حال التكليف يكون أقرب إلى أن يفعل الطاعة ويتمسك بها؛ هربا من الفضيحة يوم القيامة بما يظهر من ثقل الميزان وخفته.

٥٠٢ - وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[3]، على التقريع والتوبيخ لهم في تلك الحال، من أقوى ما يدل على أن التكذيب كان من قبلهم، وعلى أنه قد كان أزاح العلة وأوجد السبيل إلى الطاعة.

٥٠٣ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[4] يدل على العدل، وعلى تنزيهه عن القبيح؛ لأنه مع تجويز ذلك علية يلزم القول بأنه عابث بسائر ما خلق الله، تعالى عن ذلك.

ويدل على بطلان قول من ينكر المعاد والرجعة.

* * *

(١) سورة المؤمنون - الآيتان ٩٩، ١٠٠.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٠٢.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ١٠٥.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ١١٥.

ومن سورة
النور

٥٠٤ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[١] يدل على ما نقوله في الوعيد، من جهات: أحدهما: أن الزنا لو لم يكن كبيرة مزيله لثواب فاعلها لم يكن ما يلزمه من الحد عقوبة له، وذلك يدل على أنه من أهل النار، لأنه لا يجوز أن يستحق العقوبة في الدنيا وما معه من الإيمان قد أزال عقاب الآخرة؛ لأن كل ما أزال العقاب يجب أن يزيل جميعه، كالتوبة، وكان يجب أن لا يحد إلا امتحانا! ولو كان كذلك لم يوصف حده بأنه عذاب، وكان يجب، لو لم يكن كذلك على جهة العقوبة، أن يجوز أن يرأف به، فلما منع ذلك وأوجب أن يستخف به، دل ذلك على بطلان هذا القول!

٥٠٥ - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٢] يدل على أن رمي المحصنات من الكبائر، على قدمناه.

ويدل أيضا على أن فاعله فاسق إن لم يتب، وبين أن المؤمن التائب لا يكون فاسقا و إلا كان يجب، وإن تاب، أن يكون بهذه الصفة، وكان لا يصح بهذا الاستثناء معنى!

٥٠٦ - وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٣] يدل على أن المغفرة للتائب تختصه متى صلح واستقامت طريقته، ولو كان مرتكب الكبائر يجوز أن يغفر له لكانت التوبة في المغفرة كافية.

---

(١) سورة النور: الآية ٢.

(٢) سورة النور: الآية ٤.

(٣) سورة النور: الآية ٥.

ويدل ذلك على بطلان قولهم فى الشفاعة؛ لأنه لو غفر له بشفاعته عليه السلام لم يتعلق غفرانه بالتوبة والصلاح.

٥٠٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر بعده ما يدل على أن القبيح قد يكون حسنا وخيرا من الله تعالى، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يوجب أن الإفك والكذب هو خير لمن يفعل به وليس بشر، وهذا مما لا يطلقه أحد من الأمة، فلا بد للجميع من أن يتأولوه، وإذا تنازعوا التأويل فقد زال الظاهر.

ولولا أن الأمر كذلك لوجب أن يكون من جاء بالإفك يحمد على ما فعل؛ لأنه قد فعل بمن رماه الخير، وهذا يوجب كونهم محسنين إلى النبى ﷺ، وهذا كفر من قائله! ولو كان كذلك لم يحتج إلى إنزال الآيات فى تكذيبهم!

فإذا صح ذلك فيجب أن يكون المراد بالآية أن ما فعلوه، بما حصل عنده الصبر على ما ورد على القلب من الغم، وعظم الثواب فى ذلك، أو العوض، كان ذلك خيرا كثيرا. ونبه تعالى بذلك على أنه لما بين من حالهم الكذب لم يكن لقولهم تأثير ألبتة، فصار وجوده كعدمه، وزال الشر فصار الخير مشتملا حاصلا، وهذا بين.

٥٠٨ - وأما قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٢) فإنه يدل على أنه أراد منهم ترك العودة إلى ما افترقوه من الذنب.

---

(١) سورة النور: الآية ١١.

(٢) سورة النور: الآية ١٧.

وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يوجب أنهم لا يصيرون كذلك إلا بترك المعاودة. وهذا يوجب أن من جملة الإيمان أفعال الجوارح.

٥٠٩- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾[١] قد بينا أنه يدل على أمور: منها: أن الإنسان يؤاخذ بأفعال قلبه، لأن المحبة هى من أفعال القلوب.

ومنها: أن محبة القبيح لا تكون إلا قبيحة، و إلا لم يحسن ذمهم من حيث أحبوا الفاحشة فقط. وإذا ثبت ذلك فيها وكانت هى الإرادة، فيجب أن تكون إرادة القبيح قبيحة.

ومنها: أنه قد يحصل فى الإرادات الكبائر؛ لأنه تعالى بين فى هذه المحبة أنه يتعلق الوعيد بها.

ومنها: أن من أحب الفاحشة، فإيمانه لا يزيل عذاب الآخرة عنه؛ لأنه تعالى قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[٢].

ومنها: أنه يدل على أن ما يستحقه من العذاب قد يقدم إلى الدنيا، وأن الحدود فيها عقوبات، وليس كفارات، على ما يقوله بعضهم!

ومنها: أنه يدل على أنه لا فرق بين أن يريد الإنسان المعصية من نفسه، أو من غيره، فى تعلق الوعيد؛ لأنه تعالى سوى بين الأمرين.

ومنها: أن انتشار الفاحشة فى المؤمنين له من المزية ما ليس لغيرهم، فلذلك جل وعز خصهم بالذكر، ولا يكون الأمر كذلك إلا والفاحشة إذا ظهرت من المؤمن لا يكون الحال فيها كالحال إذا كتمها، وهذا دلالة على أن

---

(١) سورة النور: الآية ١٩.

(٢) سورة النور: الآية ١٩.

المستحب أن يكتمها وأن لا يفضح نفسه، لأنه إذا رغب غيره فى ذلك فكذلك حاله.

ومنها: أن المحب للمنكر ولظهوره فى حكم المقدم عليه، فى أنه بمنزلة إقدامه على المنكر، وأنه يجوز أن يؤاخذ كمؤاخذة من أقدم على ذلك.

ولا تدل هذه الآية على أن المقدم على الفاحشة مؤمن، على ما تقوله المرجئة؛ لأنه تعالى إنما ذكر محبة ظهور الفاحشة فى اللذين آمنوا، ولم يبين أنها إذا وقعت كيف حالهم، ولا يمتنع أن يكون المؤمن مؤمنا ثم يظهر فى المستأنف ما يخرج به من هذه السمة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يفيد الاستقبال لا محالة، فكيف يدل على ما قالوه؟

وإذا ثبت من أن هذا حاله له عذاب فى الآخرة لا محالة؛ بطل القول بالشفاعة، على ما يقوله من يذهب إلى أنه بشفاعته لا يدخلون النار.

٥١٠ - وقوله تعالى من بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[1] يدل أيضا على قولنا فى الوعيد، لأنه تعالى بين كونهم ملعونين [و] أنهم من أهل النار والعقاب، وبين بقوله: «فى الآخرة» أنهم يبعدون من الثواب، وينزل بهم العقاب هناك، وبين مع ذلك أن لهم عذابا أليما، سوى اللمن الذى هو بالقول.

٥١١ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا يمتنع أن يكون فاعلا للكلام فينا ونحن متكلمون به، فقال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم﴾[2].

---

(١) سورة النور: الآية ٢٣.

(٢) سورة النور: الآية ٢٤.

فبين أن الشهادة من فعل غير الألسنة، وإن كانت هى الشهادة.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الكلام إنما يدل على أن ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم تشهد، وليس فيه أن ذلك الكلام من فعلها أو من فعل الله فيها، فلا ظاهر لهم!

وقد جوز شيخنا أبو على، رحمه الله، فى ذلك أن تكون الشهادة من فعلها، بأن جعلها الله أحياء ناطقة، وجوز أن يفعل تعالى ذلك فيها وتوصف بأنها تشهد، على جهة المجاز، وبين أن الغرض بذلك لطف المكلف فى الدنيا؛ لأنه متى علم أنه سيلحقه ذلك فى الآخرة كان أقرب إلى العدو عن المعصية إلى الطاعة.

٥١٢ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم، فقال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]..

والجواب عن ذلك: أن ظاهره مما لا يقول به مسلم، لأنهم لا يقولون إنه فى الحقيقة بهذه الصفة، ولو كان الأمر كذلك لوجب كونه محدثا، ولوجب أن يكون ضياء النهار أبدا باقيا، لأنه لا يخرج من أن يكون نور السموات والأرض؛ لأن التغيير عليه لا يجوز، ومتى جوزوا ذلك فيه لزمهم أن يكون مرة نورا لهما وأخرى ظلمة، يتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وفى الكلام، ما إن حمل ما قالوه على ظاهره، تناقض؛ لأنه قال: ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ وهذا يوجب كون النور غيره بحق الإضافة، والأول يقتضى أنه النور، ويتعالى عن أن يريد ذلك بكلامه.

والمراد بذلك: أنه تعالى نور السموات والأرض بالنور الذى يحدثه تعالى، أو يكون المراد به: أنه الهادى لأهل السموات والأرض، المبين لهم أمر

(١) سورة النور: الآية ٣٥.

دينهم، وهذا كما وصف فى كثير من المواضع الإيمان نورا، والكفر ظلمة. وعلى قريب من ذلك يتأول قوله ﷺ: «إن الله هو الدهر» إن صح عنه. وقوله: ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾[1] ويأتى بالأزمان، يبين ذلك أنه أراد أنه المصرف للدهر.

٥١٣ - فأما قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ﴾[2] فقد علمنا أن ظاهره لا يتأتى، فإذا ثبت ما ذكرناه علم أن المراد غير ظاهره، وأنه تعالى أراد أنها بما يظهر منها: تنزهه تعالى عما لا يليق به فى ذاته، من إثبات صاحبه وولد وشريك، وما يليق من فعله من المقبحات.

وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[3] يوجب أن حمل على ظاهره، أنها تصلى كما أنها تسبح، وهذا مما لا [يقول به] أحد، فلا بد من حمل ذلك على دلالتها على الخضوع والانقياد لما يريده، وكذلك القول فى التسبيح.

٥١٤ - وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾[4].

فمن قوى ما يدل على بطلان قولهم بتكليف مالا يطاق؛ لأنه تعالى إذا أزال عنهم الضيق وعذرهم بالتأخر عن الجهاد للعذر الحاصل الذى لا يمنع فى الحقيقة من الجهاد، لكنه يشق معه، فكيف يجوز أن يوجب فيمن لم يفعل ما لا يقدر عليه ولا سبيل له إلى ما فعله، العقاب الدائم؟! هذا مما لا يجوز أن يتصوره أحد من العقلاء!

---

(١) سورة النور: الآية ٤٤.

(٢) سورة النور: الآية ٤١.

(٣) سورة النور: الآية ٤١.

(٤) سورة النور: الآية ٦١.

ومن سورة
الفرقان

٥١٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه الخالق لكل شيء والمقدر له، فقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾[١].

والجواب عن ذلك قد تقدم فى سورة الأنعام، وبينا أن ذلك لا يدل على خلقه أفعال العباد؛ من جهات، وأن ظاهره فى اللغة يقتضى أنه قد قدر كل شيء، وذلك مما لا نأباه فى أفعال العباد، لأنه تعالى قد قدرها وبينها. ودللنا على أن ظاهر التقدير فى اللغة ليس هو الخلق، ولا يفيد ذلك أن المقدر من الفعل المقدور، وبينا ذلك بقول الشاعر:

وبعض القوم يخلق ثم لا يفرى

فأثبته خالقا ونفى عنه القطع الذى هو الفعل.

وقوله تعالى فى هذه الآية: ﴿فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ يدل على أن هذا هو المراد بالخلق، على ما ذكرناه.

وبعد، فإن التقدير إنما يصح فى الأجسام؛ لأنها التى يظهر فيها اختلاف الأشكال، ولذلك كثر ذكر الخلق فى الأديم دون غيره، فإذا صح ذلك وجب حمل الآية على أنه خلق الأجسام وقدرها على ما أراده، ولهذا ذكر هذا عقيب قوله: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ فأراد أن يدل على أنه المختص بالأمور التى توجب العبادة، ليبين أنه لا سواه، ولذلك قال بعده: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾[٢] وإنما يتعلق الأول به متى حمل على ما ذكرناه ولذلك قال:

---

(١) سورة الفرقان الآية ٢.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٣.

﴿لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[1] منبها بذلك على أن ما ادعوه إلها لا يصح منه الخلق، وكل ذلك واضح.

٥١٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يبقيهم ويريد منهم المعاصي والعدول عن الطاعة، فقال: ﴿وَلَكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يؤذن بأنهم بعد ذلك نسو الذكر، ولا يدل على أنه تعالى متعهم لأجل ذلك، بل الدلالة دلت على أنه يبقيهم لكي يطيعوا!

وبعد، فلو حملناه على ظاهره لم ينفعهم، وذلك أن النسيان عندنا من فعل الله، فلا يمتنع أن يقال إنه أراد أنه أبقاهم البقاء الطويل حتى آل الأمر بهم إلى أن نسوا، وإلى أن زال عنهم التكليف، ولم يتلافوا ما كان منهم، زاجرا بذلك المقدم على هذا عن ترك التوبة، مرغبا له فيها.

٥١٧ - وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[3] يدل على نفي الرؤية؛ لأنه تعالى عظم هذا القول من قائله، ولو كانت الرؤية جائزة، لم يجب ذلك فيه، وقد بينا القول في نظير ذلك من قبل.

٥١٨ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق الأعداء للأنبياء عليهم السلام، ويجعلهم بهذه الصفة، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[4].

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣.

(٢) سورة الفرقان: الآية ١٨.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٢١.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٣١.

والجواب عن ذلك: أنه ليس فيه إلا إنه جعلهم أعداء، فمن أين أنه خلق فيهم المعاصى؟

وقد يجوز أن يكون العدو عدوا بأمور من قبله تعالى إذا أعلمه ضرورة ما يريده النبى، ﷺ، من الشر بالأمارات التى يظهرها، جاز أن يقال أنه جعله عدوا له فى الحقيقة، ومتى ألزم النبى، عليه السلام، قتالهم وأن يعاديهم فى الدين، جاز إضافة ذلك إليه ولو كان تعالى جعلهم أعداء للأنبياء لزال عنهم الذم، ولو جب إذا أمر بدفعهم عن العداوة أن يكون آمرا بدفعه عن فعله، ومتى غلبوا أن يكون تعالى مختصا بذلك، وهذا كفر من قائله!

٥١٩ - فأما قوله تعالى من بعد: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[1] فى الرسول عليه السلام، وقولهم إن ذلك يدل على أنه الخالق للإيمان فى قلبه، فبعيد؛ لأن ظاهره إنما يقتضى أنه يثبت، بما ذكره من القرآن، فؤاده، وليس فيه ذكر الإيمان، بل يواجه أن يحمل على نفسه القرآن، وأنه تعالى إنما لم ينزله رفعه الواحدة كما قاله الكفار، لكى يثبت فؤاده به، ويحفظه، من حيث كان ﷺ لا يكتب ولا يقرأ، ويبين بذلك وجه المصلحة فى تفريط إنزاله، فلا يدل إذا على ما قالوه.

٥٢٠ - وأما قوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾[2].

فقد بينا من قبل القول على نظير هذه الآية.

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٢.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٤٤.

٥٢١ - وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[١].

وتعلقهم بذلك فى أنه الخالق لأفعال العباد، فقد بينا الكلام فى نظائره على أن هذه الآية أبعد من غيرها، وذلك أنه إنما ذكر هذه القول فى الحال التى خلقها، ولم يثبت فى تلك الأيام للعباد عصوا فيها وأطاعوا.

ويجوز عندنا أن يخلق تعالى [ذلك] فى بعض الأحياء وإن لم تكن مكلفة قادرة، ويحسن ذلك، فتعلقهم بذلك بعيد.

٥٢٢ - فأما قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ فقد بينا أنه لا يدل على ما نقوله المشبهة.

٥٢٣ - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[٢].

يدل على الوعيد: وذلك أنه تعالى بين أن من يفعل ذلك يلقى آثاما، والوعيد إذا تعلق بأفعال مذكورة متقدمة، وجب تعلقه بكل واحد منها، فيجب أن يكون الزنا بانفراده، يتعلق هذا الوعيد به.

ويدل أيضا على الخلود، كما نقوله، لأنه قال: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[٣] والخلود ينبئ عن الدوام ونفى الانقطاع، ولذلك قال لنبيه ﷺ: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[٤] ولو كان الوقت المنقطع يوصف بذلك لم يكن فى موته منع للتخليد فيهم!

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٥٩.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٦٨.

(٣) سورة الفرقان: الآية ٦٩.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٣٤.

٥٢٤ - وأما قـوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[1] وقولهم إن ذلك يدل على أنه الفاعل لما يصيرون به أئمه ومؤمنين، فقد بينا من قبل أنه لا يدل على ذلك، وأنه لا يمتنع كون الإمام إماما بأمور من قبله لولاها لم يجب الائتمان به، وتقصـينا ذلك، وبينا أن الظاهر إذا زال، فالواجب حـمله على الألطاف وغيرها.

***

(١) سورة الفرقان: الآية ٧٤.

ومن سورة
الشعراء

٥٢٥ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الأنبياء يجوز أن يضلوا، فقال: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[١] وقوله تعالى من بعد: ﴿فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾[٢] يدل على أن ما به صار عالما حكيما، من قبل الله تعالى.

وقوله من بعد: ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ يدل على أن الفضل الذى له صح كونه رسولا من قبله تعالى.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ لا يدل على ما قالوه؛ لأن الضلال قد يكون فى الدين وفى غير الدين، وقد يسمى العقاب ضلالا، على ما بيناه من قبل.

وقد يوصف من ذهب عن طريق الرشد فى باب ما، إنه قد ضل عنه، وعلى هذا قال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾[٣] وقال: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[٤] فلا يمتنع أن يكون مراده بقوله: ﴿وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾: من الذاهبين عن طريق الدلالة على أنه لم يكن لى إن أضرب ذلك الرجل، وأراد بذلك الذهاب عن الطريق، فإنه يؤدى إلى الهلاك نفسه.

٥٢٦ - وقوله تعالى: ﴿فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا﴾ ظاهره أنه آتاه العلوم التى بها بان من غيره وكذلك نقول.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ أنه بإرسال الله صار كذلك، وهذا قولنا فلا تعلق للقوم به.

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢٠.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢١.

(٣) سورة الضحى: الآية ٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

٥٢٧ - مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أن موسى أراد من السحرة الكفر، فقال لهم: ﴿أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[1] وقد علم أن وقوع ذلك منهم كفر.

والجواب عن ذلك: أن الإلقاء قد يقع على وجه يحسن عليه، بأن يكون مقصدهم فى ذلك ظهور الفصل بينه وبين المعجز، لينكشف صدقه عما يدعيه، وقد يقبح متى قصدوا به التلبيس وبيان كذبه، فلا يمتنع أن يأمرهم موسى عليه السلام بالإلقاء على الوجه الأول، وبطل ما توهموه، وإن كان يقدح ذلك لو كان الإلقاء على كل وجه يكون كفرا، والحال بخلافة.

وبعد، فإن المعلوم من حال موسى أنه لم يأمر بذلك ولا أراده، لأنه كان يريد من جميعهم البدار إلى تصديقه فى النبوة، وإنما قال ذلك على وجه التقرير؛ ليبين أنكم إن كان لا بد من أن تفعلوا ما عزمتم عليه فافعلوه، ليتبين الفرق بين الدلالة والتمويه، كما يقول الواحد منا للمبطل إذا كلمه وقد أظهر عليه الدلالة تكلم على هذا إن كنت محقا!

٥٢٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق فعل العبد ويريده، فقال: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ﴾[2] فبين أنه قرب فرعون من المسلك فى البحر.

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه فعل تعالى الإزلاف، وليس فيه أن ذلك القرب هو قرب من البحر، أو من غيره، فلا ظاهر لهم فى الوجه الذى قالوه.

وقد قال شيخنا أبو على، رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد بذلك أنه

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٤٣.

(٢) سورة الشعراء - الآيتان ٦٤، ٦٥.

قربهم من الأجل والهلاك، لأن ورودهم المسلك فى البحر أوجب هلاكهم وغرقهم، فهذا فى الحقيقة تقريب من الأجل فعله الله.

قال: ويجوز أن يكون المراد بالإضافة: أنه تعالى لما جعل ذلك المسلك يبسا وعبر موسى فيه بأصحابه، وظن فرعون أن يبقى على تلك الحالة، دعاه ذلك إلى القرب والدخول، فمن حيث فعل ما هو الداعى والسبب فى ذلك جاز أن يقال إنه أزلفهم، وإن كان الفعل لهم.

٥٢٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أنه الخالق للهدى والإيمان، فقال: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾[١] وقال: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾[٢] وذلك يدل على أنه جور العقوبة على نفسه مع كونه نبيا، لأن الطمع ظن.

وقوله: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾[٣] يدل على انه جوز ذلك على الله تعالى، وهذا كله يدل على أنه يجوز أن يفعل القبيح!

والجواب عن ذلك: أن قوله: ﴿يَهْدِينِ﴾ المراد به الدلالة والتكليف، وذلك من فعله تعالى، وقد سلف القول فيه.

وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾ المراد به: الانقطاع إليه فى طلب المغفرة فأورد الكلام على وجه الحذر والخوف ليكون إلى الانقطاع أقرب. ولو أورده على غير هذا اللفظ لم يقتض هذا المعنى، وأن كان عالما بأنه سيغفر له وهذا كاستغفارهم لذنوبهم وتكريرهم التوبة.

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٧٨.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٨٢.

(٣) سورة الشعراء: الآية ٨٧.

٥٣٠ - وقوله من بعد: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾[١] قد بينا أن المراد به ما يكون من قبل الله من العلوم والأدلة والألطاف.

٥٣١ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾[٢] ليس المراد به أن يجعله صالحا فيلحقه بدرجتهم ويدخله الجنات فى أعلى المراتب. وإن حمل على أن المراد به مسألة اللطف والمعونة ليبلغ مرتبة الصالحين جاز أيضا.

٥٣٢ - وقوله: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾[٣] فهو على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى، لا لأنه جوز أن يخزيه، لأن القول بذلك فى المؤمن ليس بمذهب لأحد! فكيف فى الأنبياء؟

وقد بينا أن الداعى إذا دعا وطلب الشىء لا يدل على أن ذلك الشىء يقع على كل حال، وقد بينا وكشفنا القول فى ذلك.

٥٣٣ - وقوله: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[٤] يدل على نفى التشبيه، لأنهم وقد حل بهم العقاب بينوا أن الضلال الذى أوردهم ذلك المورد هو تسويتهم المخلوق بالخالق. والقول بالتجسيم والتشبيه يوجب ذلك.

ومتى قال قائل: إن المراد أنهم سووا بينه وبين المخلوق فى أنهم قبلوا من المخلوق وأطاعوه، فأداهم ذلك إلى الضلال، فهذا إن صح فهو غير ممتنع، وهو دال على ما قلناه، لأنهم إذا دعوا ذلك ضلالا، من حيث قبلوا من غير الله ما يختص القديم تعالى بما يوجب القبول منه - وكذلك إذا سوى الواحد منا بينه وبين المخلوق فى ذاته - لزم ذلك.

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٨٣.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٨٣.

(٣) سورة الشعراء: الآية ٨٧.

(٤) سورة الشعراء - الآيات ٩٦ - ٩٩.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلاَّ الْمُجْرِمُونَ﴾ يبطل قوله المجبرة، لأن على قولهم لم يضلهم إلا القديم، ولولا إضلاله لهم لم يؤثر إضلال المجرمين، بل هو الذى أضل المجرمين حتى أضلوا القوم!

٥٢٤ - **مسألة**: قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أن عمل العبد من قبله، وهو الذى يقدر أنه ينزل بالعبد ويخلصه منه، فقال: ﴿رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يوجب أنه طلب النجاة من عملهم، ومعلوم خلافه، لأنه مخلص من عملهم، فلا يجوز أن يطلب النجاة.

٥٢٥ - وقوله تعالى من بعد: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾(٢) قد تقدم القول فى أمثاله.

٥٢٦ - وقوله من بعد: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾(٣) لا يدل على أنهم لا يستطيعون الإيمان والطاعة، لأن الأمر الذى نفى استطاعتهم فيه غير مذكور، فالتعلق به لا يصح. على أن فى مقدمة الكلام ما يدل على أن المراد هو ذكر القرآن، كأنه بين تعالى أن المنزل له هو الروح الأمين، دون الشياطين، وأنهم لا يستطيعون ذلك، ولا يليق بهم، وبين أنهم عن السمع لمعزولون، منبها بذلك على أنهم ممنوعون من استماع ذلك، لورود الشهب عليهم، على ما ذكروه فى قوله: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾(٤).

* * *

(١) سورة الشعراء: الآية ١٦٩.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢٠٠.

(٣) سورة الشعراء: الآيتان ٢١٠ - ٢١١.

(٤) سورة الجن: الآية ٩.

ومن سورة
النمل

٥٣٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يريد الكفر والمعاصي ويزينه، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنه لو كان المراد به ما يقتضيه الظاهر، لوجب أن يكون تعالى مزينا لما وقع من عملهم من الكفر، ولا يجوز ذلك عند أحد؛ لأنه تعالى نهى عنه وزجر عن فعله وقبحه. وكان يجب على هذا أن يكون عملهم حسنا، لأن ما زينه الله لا يكون قبيحا.

فإذن يجب أن يكون المراد به: أنه زين لهم ما كلفهم من الأعمال، ومن حيث كلفهم جاز أن يسميه عملا لهم. وقد ذكرنا ذلك من قبل.

٥٣٨ - وأما بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2] فإنه يدل على حدثه، لأن القديم لا يصح وصفه بأنه يصدر من لدن الحكيم.

٥٣٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾[3] يدل على حدث النداء، لأن وقته حال المجيء، وذلك لا يصح من حال القديم!

٥٤٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على حسن تعذيب من لا يستحقه، فقال: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[4]، فإن قلتم أنه مستحق لذلك، لزمكم جواز تكليف الطيور، على ما يقوله كثير من أصحاب التناسخ!

---

(١) سورة النمل: الآية ٤.

(٢) سورة النمل: الآية ٦.

(٣) سورة النمل: الآية ٨.

(٤) سورة النمل الآيتان ٢٠، ٢١.

والجواب عن ذلك: أن من شيوخنا من قال إنه كان عاقلا مكلفا فى زمن سليمان، وكان ذلك معجزة له، فصح أن يقول هذا القول.

فأما أبو على، رحمه الله، فإنه كان يقول: إنه بمنزلة المراهق الذى يقارب حال العاقل، فصح منه ذلك على جهة التأديب، كما يصح من أحدنا مثله فى المراهق إذا أرسله وعصى فيما أراد منه. قال: ولا يمتنع مع هذا أن يقول: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[1] فيكون حاكيا لذلك من غير معرفة بالله تعالى، كما يحكى مثله المراهق.

٥٤١- وقوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ﴾[2] يدل على قولنا فى العدل، من جهات:

منها: أنه أضاف تزيين عملهم إلى الشيطان، ولو لم يكن ذلك فعلهم لم يكن عملا لهم، ولو لم يكن من جهتهم لم يكن لتزيينه تأثير؛ إن الدواعى إنما تصح فيما لا يحصل من الفعل على جهة الوجوب، ألا ترى أن أحدنا لا يجوز أن يزين له الألم الذى يقع عن ضرب غيره فيه! لأن ذلك يقع به على جهة الوجوب.

ومنها: أنه تعالى لو خلق فيهم عملهم لم يصح من الشيطان أن يكون صادا لهم عن السبيل، بل كان تعالى هو الموصوف بذلك، وكان لا يكون بفعله من التأثير ما يكون صدا.

٥٤٢- وقوله تعالى: ﴿فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ﴾ يدل على تمكنهم من الاهتداء، وعلى أنه لو وقع لكان من قبلهم؛ وذلك ظاهر.

---

(١) سورة النمل: الآية ٢٤.

(٢) سورة النمل: الآية ٢٤.

٥٤٣ - وقوله تعالى من بعد: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾[1] يدل على أن القوة قبل الفعل؛ لأنه وصف نفسه بأنه قوى عل ذلك قبل أن يفعله. ومتى قيل أنه أراد أنه قوى على غير ذلك اقتضى الخروج عن الظاهر، وبطلت الفائدة بالكلام.

٥٤٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل المكر، فقال: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾[2].

والجواب عن ذلك ونظيره قد تقدم. وإنما أراد أن ينجى صالحا من قومه الذين عزموا على قتله، من حيث لا يشعرون، فوصف ذلك مكرا على جهة التوسع، على ما قدمناه من قبل.

٥٤٥ - وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ﴾[3] قد بينا أن المراد ما يجعل بما صاروا به خلفاء فى الحقيقة، من الأحوال التى يفعلها الله تعالى لهم.

ويجوز أن يراد بذلك اللطف والمعونة.

٥٤٦ - وقوله تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾[4] لا يدل على أن الحرام من رزقه تعالى لمن تناوله. وإنما يدل على أنه يرزقنا فقط، ثم يعتبر ذلك من الرزق ومن الرزق رزقا له، لا يدل الظاهر عليه. والمتناول للحرام قد رزقه الله تعالى الحلال. وذلك الحرام فهو رزق لمن ملكه، فهو داخل تحت الظاهر فى الوجه الذى يقتضيه ويدل عليه.

---

(١) سورة النمل: الآية ٣٩.

(٢) سورة النمل: الآية ٥٠.

(٣) سورة النمل: الآية ٦٢.

(٤) سورة النمل: الآية ٦٤.

٥٤٧ - وقوله: ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾[١] فقد بينا في نظائر ذلك أنه على جهة التشبيه بحال الميت الأصم، بحيث أعرضوا عما يلزمهم النظر فيه وتأمل معانيه.

٥٤٨ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلالَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾[٢] المراد به أيضا ما ذكرناه، وقد تقدم ذلك مشروحا.

٥٤٩ - وقوله: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٣] يدل على أنه تعالى لم يخلق القبائح: لأنه لو خلقها وصنعها لوجب فيها أن تكون متقنه، ولو جاز ذلك فيها لجاز أن تكون حكمة وصوابا، وذلك محال.

أو أن يقال: إنه خلقها ولم يتقنها، وهذا بخلاف الظاهر، لأنه يقتضى أنه أتقن الجميع على العموم، فلم يبق إلا القول بأنها لم تحت تدخل الظاهر، وأنها ليست من صنعه، وهى من أفعال العباد.

* * *

(١) سورة النمل: الآية ٨٠.

(٢) سورة النمل: الآية ٨١.

(٣) سورة النمل: الآية ٨٨.

ومن سورة
القصص

٥٥٠ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعله أئمة، ويخلق فيهم الأعمال الصالحة؛ فقال: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾(١).

والجواب عن ذلك قد تقدم، لأنه لا يجوز أن يجعلهم فى الحقيقة أئمة؛ لأنه يجب القبول منهم والاقتداء بهم، من حيث يحملهم الرسالة ويثبتهم بالمعجزة، وقد علم أنهم لا يصيرون كذلك بأفعالهم، فإذن يجب أن يكون المراد بالظاهر ما قلناه. وإذا ملكهم للأمور جاز أن يقول: ﴿وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾(٢) من حيث ملكوا ذلك، ومن حيث ملكهم ومكنهم من التصرف، ويجوز أن يقول: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾(٣) من هذا الوجه، ومن جهة إيجابه على الناس الانقياد لهم والقبول منهم.

٥٥١ - وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾(٤) فقد بينا فى نظائره أنه لا يمكن التعلق بظاهره؛ لأنه يقتضى الربط الذى لا يصح إلا فى الجسمين، فالمراد أنه صبرها وقوى قلبها حتى فعلت بموسى ما فعلته، وكتمت من حالها ما كتمته.

٥٥٢ - وقوله تعالى، من بعد: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(٥)، وقوله: ﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾(٥) يدل على أن ما فعله لم يكن خلقا لله، و إلا لم يكن لإضافته إلى الشيطان معنى؛ لأن وجود دعائه كعدمه فى هذا

---

(١) سورة القصص: الآية ٥.

(٢) تتمة الآية السابقة، رقم ٥.

(٣) جزء من الآية السادسة.

(٤) جزء من الآية العاشرة.

(٥) سورة القصص جزء من الآية ١٥.

الباب. وإنما قال تعالى: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ - وإن كان من عمله - لتقوى بذلك إضافته إليه. وقد يستعمل مثل ذلك كثيرا فى الشاهد إذا كان سبب الفعل وقع من الغير.

٥٥٣ - وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾[١] يدل على أن ذلك من فعله، فلذلك كان هو الظالم لنفسه. ولو كان من فعل الله تعالى لكان هو الظالم له، تعالى عن ذلك!

فإن قال: فكيف يجوز أن يظلم نفسه، وتلك المعصية هى صغيرة لا ضرر عليه فيها؟

قيل له: إن أبا على، رحمه الله، قال فى ذلك: إنه لما ألزم فى نفسه التوبة مع كونها شاقة، من حيث أقدم عليها، كان ظالما لنفسه من هذا الوجه!

وقد اعترض شيخنا أبو هاشم، رحمه الله، بأن قال؛ إن ذلك يوجب أن يكون تعالى بأصل التكليف ظالما للعبد، وهذا مما لا يجوز القول به؛ لأن التكليف نفع، من حيث يستحق أنه يصل إلى الثواب، فكيف يكون ظالما؟.

وقال رحمه الله: إنما صار لنفسه بالصغيرة، من حيث نقصت من ثوابه، فصار فوت النفع بمنزلة حصول المضرة.

قيل: وهذا هو الصحيح من الجوابين.

٥٥٤ - وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾[٢] يدل على أن القوة على الفعل تحصل قبله؛ لأنها لو كانت تحصل حالا بعد حال لم يكن ذلك ترغيبًا لأبيها فى استئجاره. ووصفها له بأنه

---

(١) سورة القصص: الآية ١٦.

(٢) سورة القصص: الآية ٢٦.

قوى، متى لم يرد به ما ذكرته من قبل من الاستئجار لم يكن فيه فائدة ولا له معنى، وكان فيه الزوال عن الظاهر.

٥٥٥ - وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1] يدل على حدث النداء، من حيث علقه أولا بإتيانه الموضع، وقد علمنا أن الوقت إنما يصح فى المحدث دون القديم. ومن حيث قال: ﴿مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ وقد علمنا أن لفظة «من» إذا دخلت فى الكلام لمعنى، فإما أن يراد بها التبعيض، وذلك لا يصح فى هذا المكان؛ لأن النداء لا يصح كونه بعضا للشجرة. أو يراد به ابتداء الغاية، وهو الذى يصح فى هذا المكان، كقولهم: هذا كتاب من زيد، فكأنه تعالى بين أن ابتداء النداء كان من الشجرة، وهذا يوجب حدوثه فيه ليصح ذلك.

٥٥٦ - وقوله بعد ذلك: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾[2] لا يدل على أن دخولهم البحر من خلق الله؛ لأن الظاهر لا يقتضيه، من حيث سمى ذلك نبذًا وطرحًا. فالمراد أنه أغرقهم عند إيصال المال، فصار حالهم عند ورود الماء عليهم حالَ من يرد على الماء بالطرح والنبذ.

٥٥٧ - وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾[3] أحد ما يتعلقون به فى أنه يدل على أن ما به صاروا كذلك من خلق الله تعالى، قالوا ولا يمكنه فى هذا الموضع أن يجعلوه على اللطف؛ لأن القوم كانوا يدعون إلى المعاصى!!

---

(١) سورة القصص: الآية ٣٠.

(٢) سورة القصص: الآية ٤٠.

(٣) سورة القصص: الآية ٤١.

والجواب عن ذلك: أن الظاهر يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار، كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة! وهذا مما لا يقول به أحد، فلا بد عند الجميع له من تأويل!.

والمراد بذلك: أنه أخبر عن حالهم بذلك، وحكم بأنهم كذلك. وقد بينا أن الإضافة على هذا الوجه قد تحصل بالتعارف.

ويجوز أن يراد بذلك: أنه لما شهر حالهم وأظهرها ببعثة الأنبياء حتى عرفوا وعرف مذهبهم، جاز أن يضاف إليه من هذا الوجه.

٥٥٨ - وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1] يدل على حدث القول؛ لأن وصل بعضه ببعض لا يصح إلا مع القول بحدثه، لاستحالة ذلك في القديم والمعدوم.

٥٥٩ - وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يدل على أنه لأراد من جميعهم التذكر، كافرهم ومؤمنهم، لأنا قد بينا أن «لعل» من الله تعالى، بمعنى الشك لا تصح، فهو بمعنى «كي» وقد ذكرنا ذلك في مواضع.

٥٦٠ - وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2] فغير دال على أن الهدى هو الإيمان الذي لا يصح من الرسول، عليه السلام، على ما يذكرون!، وذلك لأن الهدى قد بينا أنه يحتمل، وأن الأصل فيه هو الفوز والنجاة، والدلالة والبيان، فيجب أن يحمل على أن المراد بذلك أنه لا يثبت من أحب. وأن ذلك لا يصح، ولا يحصل بحسب محبته، وإنما يحصل بفعل الطاعة والإيمان، وأنه تعالى يهدي من يشاء ممن قد آمن واستحق ذلك.

---

(١) سورة القصص: الآية ٥١.

(٢) سورة القصص: الآية ٥٦.

ولا يجوز أن يحمل على معنى الدلالة، لأنه تعـالى وصفه بأنه يهدى وينذر، بقـوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] وبقـوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] فيجب أن يكون المنفى غير المثبت، و إلا تناقض الكلام، وكلامه يتعالى عن ذلك.

٥٦١ - وأما قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾[3] فالكلام عليـه كالكلام على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[4]، وقد بينا ذلك من قبل.

* * *

(١) سورة الرعد: الآية ٧.

(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢.

(٣) سورة القصص: الآية ٦٨.

(٤) سورة الحج: الآية ١٤.

ومن سورة
العنكبوت

٥٦٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يفتن فى الدنيا فقال: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾(١).

والجواب عن ذلك: أن المراد بالفتنة ليس هو الكفر والمعصية، وقد بينا ذلك فى مواضع.

وما ذكره فى هذا الموضع من أقوى ما يدل على أن المراد بها تشديد المحنة؛ لأنه بين تخطئة القول بأنه خلق الخلق لا لتكليفهم، فقال: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ﴾(٢) وقوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ المراد به: أنا امتحناهم بالضراء والمصائب والمحن فصبروا فى المستقبل يدل على الصبر على ما يلحق المكلف من المحن، وهو الذى أراد به بقوله: ﴿أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾(٣).

٥٦٣ - وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ﴾(٤) فقد بينا أنه لا يدل على قول المجسمة، فى مواضع، وأن المراد بذلك لقاء ثوابه وعقابه.

٥٦٤ - وقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾(٥) فقد بينا الكلام عليه فى قوله: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(٦).

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٣.

(٢) سورة العنكبوت - الآيتان ١، ٢.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٦.

(٤) سورة العنكبوت: الآية ٥.

(٥) سورة العنكبوت: الآية ١٣.

(٦) سورة النحل: الآية ٢٥.

٥٦٥ - وقوله: ﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[1] يدل على قولنا في العدل؛ لأنه لو كان اضطرهم إليه لم يكن أخذا لهم بذنوبهم.

٥٦٦ - وقوله تعالى: ﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[2] يدل على أنه تعالى لا يخلق فيهم الكفر والمعاصي، ولا يكلفهم مالا يطيقون ثم يعاقبهم.

٥٦٧ - وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾[3] قد بينا من قبل نظائره أنه يدل على تنزيهه عن القبائح، وأنه لا يفعل إلا على الوجه الذي يحسن.

٥٦٨ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾[4] يدل على قولنا في العدل؛ من جهات.

منها: أنه تعالى إذا من أنه جنبه الكتابة والقراءة لئلا يرتاب به، فكيف يظن مع ذلك أنه يخلق في القوم الريبة، والشك، والجهل، والكفر؟

ومنها: أنه تعالى لو فعل ذلك فيهم لكان جعله، ﷺ، بهذه الصفة عبثا لا فائدة فيها، وذلك أنه قد خلق ذلك فيهم وجب كونهم كذلك على كل حال، وإن لم يخلقه فكمثل، سواء كان، ﷺ، على هذه الصفة أو لم يكن.

ومنها: أنه لا يجوز أن يجنب نبيه هذه الأمور لئلا يرتابوا به إلا ويفعل كل ما كان أدعى إلى الطاعة وأبعد عن المعصية، وذلك يحيل القول بأنه الفاعل لنفس المعصية.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤٠.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٤٠.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٤٤.

(٤) سورة العنكبوت: الآية ٤٨.

٥٦٩ - وقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[١] يدل على أن الكفار كانوا يقدرون على الإيمان، وعللهم فيما كلفوا مزاحة؛ لأنهم لو لم يكونوا كذلك لم تقع لهم الكفاية بالقرآن. ولوجب لو أنزل الله من الكتب مالا يحصى أن يكون وجوده كعدمه فى أنه لا يمكنهم الفعل مع عدم القدرة.

٥٧٠ - وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٢] لا يدل على قوله المرجئة إنها لا تحيط إلا بهم، [ولا] على قول الخوارج إن كل من فيها يجب كونه كافرا؛ لأن الكلام إنما يدل على أنها تحيط بهم، ولا يمنع من كونها محيطة بسواهم.

٥٧١ - وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[٣] يدل على أنه تعالى ألزم العبد أن يقوم بما كلف على كل حال، وإن احتاج إلى الانتقال من مكان إلى مكان. ولو كان الكافر والعاصى لا يقدران على ذلك، لكان سعة الأرض كضيقها، فى أنه لا يؤثر فى حالها، و لكان الخوف فى مكان الأمن؛ فى أنه لا يؤثر فى ذلك.

ويجب على قولهم أنه لا يكون للإكراه على الكفر معنى، وذلك أن المكره غيره على كلمة الكفر إذا أكرهه ثم وجد ذلك من المكره فإنما وجد على الحد الذى يوجد لولا الإكراه؛ لأن فى الحالين - جميعا - لا بد من وجود القدرة الموجبة فيه، ولا بد من خلقه تعالى ذلك، فما الفائدة إذا فى الإكراه، حتى يختلف حكمه وحكم الاختيار فى العقل والشرع؟ وكيف يعذب المكره

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٥١.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٥٤.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٥٦.

من حيث هدده غيره على ما وجد فيه، ولا يعذب إذا كان الله تعالى خالقا لذلك فيه؟ وقد علمنا أن مع ذلك تهديد الغير قد يصح خلافه، ومع خلق الله تعالى فيه يستحيل وقوع خلافه. وهذا بين.

٥٧٢ - وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾[١] يمكن أن يحمل على ما يقتضيه ظاهره، من أنه ألقى في قلوب من يخيف ذلك المكان ماله ولأجله انصرفوا عنه، فحصل آمنا، ويعتد فيه بما يقتضى زوال الخوف فحصل ذلك.

٥٧٣ - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[٢] لا يدل على أنه يخصهم بالدلالة والبيان، لأنا قد بينا أن ذلك واجب عمومه في جميع المكلفين، ومتى خص بعضهم بالهداية فالمراد به غير ذلك المراد به أنه لما اختص بأن اهتدى بذلك خص بالذكر، وإنما أراد تعالى بذلك سبيل النجاة، والفوز، والثواب، لأنه تعالى يخص بذلك من جاهد وأدى ما كلف.

***

(١) سورة العنكبوت: الآية ٦٧.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.

ومن سورة
الروم

٥٧٤ - دلالة: قول تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾[1] يدل على أنه تعالى لم يفعل ولا يفعل القبائح، وذلك أنه لو كان فاعلا لم يصح أن يقول: ما خلقهما وما بينهما إلا بالحق؛ لأن الباطل لا يجوز أن يكون مفعولا بالحق؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال لغريمه: لا آخذ منك هذا المال إلا بالحق، أن ذلك يدل أنه يأخذه على وجه يحسن، ولو كان تعالى يفعل القبيح لم يوثق فى شىء مما فعله أنه خلقه بالحق، بل كان يجوز أن يكون فاعلا له على وجه العبث والظلم؛ لأنه مالك، ولأنه يفعل فى ملكه ما يريد.

وقول من يقول: إن المراد بقوله: ﴿إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾: قال كن فكان جهلٌ؛ لأن ذلك لا يعرف فى اللغة، فيمنع أنهم يعرفون الحق والباطل، وما يقتدى به، فكيف يجوز أن يجعل عليه؟ وكأنه تعالى أراد أن يبين أنه خلق جميع ذلك على وجه الحكمة، لكى يعتبر المكلف، ويستدل، فيصل إلى المطلوب، ويؤديه ذلك إلى الفوز والنجاة، وذلك لا يتم إلا على قولنا فى العدل.

ومن وجه آخر، وذلك أن الآية تدل على أنه تعالى بعث بهذا القول على التفكر فى خلقها وما بينهما، والاستدلال بذلك، وهذا لا يتم متى قيل: إن المعروف ضرورة؛ لأنه تعالى إذا خلقها فيه استغنى عن التفكر، وإن لم يخقلها، وخلق الجهل بدلا منها، فلا وجه للتفكر، وبمثل ذلك أبطلنا قول أصحاب المعارف، وبينا أن مع الاضطرار لا يصح البعث على التفكر والاستدلال بهذه الأمور!

---

(١) سورة الروم: الآية ٨.

٥٧٥ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾[١] يدل على أن المراد بالـلقـاء ليس هو الرؤية والقـرب منـه، وإنما هو الوصـول إلى الثواب والمنازل الرفيعة.

٥٧٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى بعـده ما يدل على أنه الخالق لما يجرى بين الزوجين من المودة والعشرة، فقالوا: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[٢].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقـتضى ما نقـوله؛ لأنه تعالى هو الذى خلق الأزواج، وهو الذى يجعل بين الزوجـين المودة والرحمة؛ لأن ذلك إنما هو الشهوة ورقة القلب؛ لأنهما يبعثان على الألفة، والإكثار من الفعل.

٥٧٧ - **مسألة**: قالوا ثم ذكـر تعالى ما يدل على أنه الخالق لكلام الـعبد، فقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾[٣].

والجـواب عن ذلك: أن ظاهرة يقتـضى أنه خلق نفس الألسنة، ومـتى أريد بذلك الكلام المفعول فيها، فهو توسع، وذلك مما لا ينكر.

فإن قالوا: هذا وإن كان كذلك، فمتى حمل الكلام عليه لم يُفد.

قـيل له: هذا لو صـح لم يمنع مما قلناه؛ لأن الكـلام إنما لم يصـر له ظاهر من حيث لو يحمل على وجه مـخصوص لم يفد، وإنما يقال ذلك عند التنازع فى المراد به، مع الاتفاق أن الكلام ليس على ظاهره، وذلك أن اللسان آلة فى الكلام، وبحسـبه يختلف الكلام، فأراد تعالى أن يبـين أنه خالف بين

---

(١) سورة الروم: الآية ٨.

(٢) سورة الروم: الآية ٢١.

(٣) سورة الروم: الآية ٢٢.

الألسنة، لكى تختلف الأصوات والنظم فى الكلام، فيفصل بين متكلم من متكلم، كما خالف بين الألوان، ليقع للمشاهد التمييز.

هذا لو ثبت أن ظاهره يقتضى أنه خلق اختلاف الألسنة، فيكيف والظاهر لا يقتضيه؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ ورجع إلى الآيات، فكأنه قال: ومن آياته اختلاف ألسنتكم، وهذا إنما يوجب أنه دلالة على الله تعالى، ولا يمتنع عندنا فى أفعال العباد أن تساوى أفعاله تعالى فى كونها دلالة، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به.

والأولى ألا يكون المراد بقوله: ﴿وَأَلْوَانِكُمْ﴾ ظاهر الألوان؛ لأنه لا يحصل فيه من الاعتبار ما تقتضيه الآية، والمراد التى يعظم اختلافها، حتى لا يقع فيها تشابه. ولو كان المراد به اللون، وأجناسه محصورة، لوجبَ أن يكون الاختلاف إنما يقع بين الأسود والأبيض، ولا يقع بين الأشخاص البيض، وهذا بعيد. فالمراد به إذن ما قلناه، من أنه خالف بين الصور لكى يقع التمييز، فيفصل العبد إلى منافع دينه ودنياه، وخالف بين أنواع الألسنة، فاختلف لذلك الأصوات والنغم فوقع التمييز، لكى يصل أحدنا إلى ما يحتاج إليه فى دينه ودنياه.

وقد تأول بعض شيوخنا - رحمهم الله - ذلك على أنه تعالى هو خلق اللغات اولاً وعلّمها، وهو الذى أراده بالكلام. وما قدمناه أولى بالآية؛ من حيث لا يخفى الحال فيها على كل مستدل، وليس كذلك هذا القول.

٥٧٨ - وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ﴾[1] ليس فى ظاهره أكثر من أنهما دلالة، ولا يجب لذلك أن يكونا خلقًا من

(١) سورة الروم: الآية ٢٣.

خلقه تعالى، ويجب أن يرجع فى الفرق بين ما هو من خلقه، ومن فعل العبد، إلى أمر سواء.

وأراد - تعالى - أن يبين أن من آياته ونعمه فصل بين الليل والنهار، وجعل الليل سكنًا، والنهارَ معدًا للتصرف وابتغاءِ الفضل، ونبه بذلك على حالهما وموقع النعمة بهما.

٥٧٩ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[١] فقد بينا أن هذه الإضافة لا توجب بظاهرها أمرًا مخصوصًا وأنه يحتاج فيها إلى دلالة، وإن كنا لا ننكر أنه المالك لمن في السموات والأرض، وأنه الخالق لهم؛ لأن المراد بذلك العقلاء.

وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ المراد بذلك: ثابتون على الانقياد والاستسلام؛ لأن هذا هو الذى يشترك الكل فيه، دون العبادة والقيام بها، لأنهم فى ذلك يختلفون.

٥٨٠ - وقوله تعالى ﴿فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾[٢] قد بينا القول فى نظائره، وأنه لا يدل على أنه يقال: يُضِل بخلق الكفر وبخلق سببه. فالمراد بذلك: أن أحدًا لا ينجى من أهلكه الله، ولا يثبت من حكم الله بعقابه، ولذلك قال بعده: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ منبهًا بذلك على ما ذكرناه.

٥٨١ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[٣] يدل على أنه خلق جميع العباد للطاعة والقيام بالدين، على خلاف

---

(١) سورة الروم: الآية ٢٦.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٩.

(٣) سورة الروم: الآية ٣٠.

مـا تقوله المجـبرة، وذلك أن فطرة الله هى ديـنه؛ لأنه الذى خلقهم لأجلهـا وفطرهم لهـا، فلما فطر الخلق لذلك، وصـف نفس الدين بأنه فطره. وعلى هذا الوجـه يصح مـا روى عنه، ﷺ، من قـوله: «كل مـولد يـولد على الفطرة»[1]. وقوله: ﴿لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ يبين ذلك، لأنه أراد أن الوجه الذى له خلق الخلق لا يتبدل؛ لأنه لا يخلق مرة للعبـادة وأخرى بخلافها، ولذلك قال من بـعد: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾، ولو يُرد بما تقـدم ما قلناه لم يكن لـهذه الإشارة معنى!

٥٨٢ - **مسألة:** قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه الخـالق لأفعال العباد والقادر عليـها، فـقال: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2] فعم الجميع بأنه قادر عليه، وأفعالُ العباد داخلة فيه.

والجواب عـن ذلك: أن ظاهره لا يقتـضى إلا أنه تعالى قـادر على كل شىء فمن أين أن العـبد إذا فـعل تصرفه أن ذلك من خلقـه؟ ولا يجب عند كثـير من العلماء أن يكون المقـدور إذا صح كونه مقـدوراً لله، أن يكون عند الوجود مفـعولا لله تعالى، ويقولـون: يصح من الله فعله لو أراده، لكنه إذا قدر العبـد عليه لم يجز أن يريد فـعله، وإنما يفعله العبد، وفى ذلـك سقوط تعلقهم بالظاهر.

فأما على قولنا فى أن مالا يكون فعلا لله لا يجوز يكون أن مقدوراً له، فالجواب أيضًـا ظاهر؛ لأن وصفه جل وعز بأنه قادر عـلى الشىء لا يتضمن صحة كون ذلك الشىء مـقدوراً له أولا! لأن إثبات الصفة يتضمن صـحتها، فـما لا يصح لا يجـوز دخوله تحت الظاهـر، كمـا أنا إذا وصفناه بأنه عـالم

---

(١) رواه البخارى فى باب قوله: (لا تبديل لخلق الله).

(٢) سورة النمل: الآية ٢٣.

بالأشياء لم يدخل فى ذلك مالا يكون معلومًا، وقد ثبت أن فعل العبد لا يصح كونه مقدوراً، فالظاهر لا يتناه له.

وبعد، فإن لفظة الشيء تنطلق على الموجود، والباقى والمعدوم، وقد تكلمنا أنه لا يكون مقدوراً إلا إذا كان على بعض هذه الصفات، فالوجوه التى يحتمل عليها تتنافى، ويستحيل مع بعضها أن يكون معدومًا، ويصح على البعض، فما هذا حاله لا يجوز دخوله تحت الظاهر؛ لأن إرادته كالمتنافى.

وبعد، فإن هذه اللفظة فى الإثبات لا تفيد فى اللغة العموم؛ لأنها بالتعارف تطلق فى المبالغة والتكثير، كقوله تعالى: ﴿وأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[1] و﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[2] و﴿يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3] فإذا كان التعارف خصصها لم يمكن حملها على العموم، ويجب أن تكون محمولة على ما تقدم فى الكلام من إحياء الموتى وغيره، مما بين أنه تعالى يختص بالقدرة عليه، وأنه أولى أن يعبد من الأصنام والأوثان.

٥٨٣ - فأما قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4] فقد تقدم القول فى الطبع، فى غير موضع.

* * *

(١) سورة النمل: الآية ٢٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٣٨.

(٣) سورة القصص: الآية ٥٧.

(٤) سورة الروم: الآية ٥٩.

ومن سورة
لقمان

٥٨٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى مـا يدل على أن الكافر لا سبيل [له] إلى سمع الكلام والاستـدلال، فقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[١].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يقتضى أنه لا يسمع، ولا إثبات الوقر فى أذنيـه؛ لأنه تعالى شـبهـه بمن هذا حاله، لا أنه أثبـته بهـذه الصفـة! !لو استدللنا بذلك على ما تأولنا عليه سائر الآى، من أن المراد التشبيه لا التحقيق لصلح؛ لأنه كـشف ما ذكره هـاهنا على أن مراده فى كل مـوضع هو تشبـيه حالهم، من حـيث أعرضوا عن الاستـدلال بما سمعوا، بحـال من لا يسمع للوقر والصمم.

٥٨٥ - فأما قـوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾[٢] فلا يدل على أن غير الله لا يفعل؛ لأن الكلام إنما يقتـضى أمرا مخصوصًا، وأنه خلقه دون غيره، وإنما بذلك على أن مـا يدعونه من دون الله إلهًا لا يخلق، ولا يملك ضرًا ولا نفعًا. ولو صح أن المراد بذلك الخلق، لكان إنما يدل على أن الأشيـاء المعينـة لا يخلقونهـا، وكذلك نقـول. أو لكان يدل على أنهم لا يخلقون، وإن كانوا يقدرون ويفعلون، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به.

٥٨٦ - وقوله من بعد: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾[٣] لا يدل على أن فعل الجـادف للفلك من خلقه تعالى، وإنما يدل على أن المجـرى لها

---

(١) سورة لقمان: الآية ٧.

(٢) سورة لقمان: الآية ١١.

(٣) سورة لقمان: الآية ٣١.

بالرياح؛ لأنها النعمة التى يجرى بهـا الفلك. أو أنه يجريها بما يفعل فى الماء من شدة الجرى؛ لأن كلا هذين الأمرين يقتضيان جرى الفلك.

٥٨٧ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[1] يدل على أن كلامـه محدث، من جهات.

منها: أنه وصـفه بأنه كلمات، وذلك لا يـصح إلا فى المحدث المنظوم ضربًا من النظام، والمخالف فى ذلك لا بقوله فى كـلامه إنه أشياء، لكى يتم له بزعمه القول بقدمه!

ومنها: أنه جوز عليه النفاد، وذلك لا يصح إلا فى الحوادث.

ومنها: أنه وصف نفسه بالقدرة على ما لا نهاية له منها، وذلك يقتضى أن الموجود منها لا يكون إلا محدثًا.

***

(١) سورة لقمان: الآية ٢٧.

ومن سورة
السجدة

٥٨٨ - **دلالة**: قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[١] يدل على نفى القبائح عن فعله؛ لأنه لو كان الخالق لما يحتمل منها، لم يجز أن يصف خلقه بذلك؛ لأن فاعل القبيح لا يكون محسنًا فيما خلق، لا على وجه الإحسان، ولا على وجه الحسن، بل يجب أن يكون مسيئًا بما يخلق من تعذيب الكفار؛ لأنه أوجد الكفر فيهم ثم عذبهم، فهنا تمدح نفسه بوجه يبين به من كل فاعل؛ لأن سائر الفاعلين يفعلون الحسن والقبيح، فتمدَّح تعالى بأنه المختص، بأنه لا يفعل إلا حسنة.

٥٨٩ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لم يشأ من الكفار الإيمان والهدى، فقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[٢].

والجواب عن ذلك: أن الآية واردة فى أهل النار، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾[٣] فطلبوا من الله الرجعة، لكى يفوزوا بالنجاة مما حل بهم من العذاب، فقال تعالى جوابًا لهذا القول: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾.

يعنى: لو أراد لفعلنا ما طلبوه من الرجعة، وسماها هدى؛ لأن ذلك يتضمن الفوز والنجاة. ثم بين أن وعيده السابق هو الواجب، فقال: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[٤].

---

(١) سورة السجدة: الآية ٧.

(٢) سورة السجدة: الآية ١٣.

(٣) سورة السجدة: الآية ١٢.

(٤) سورة السجدة: الآية ١٣.

وقد قيل: إن المراد نفس الثواب، [أى] أنا لو شئنا لأثبناهم وخلصناهم بالمغفرة مما هم فيه.

وقد قيل: إن المراد بذلك الإلجاء، فكأنه تعالى قال: ولو شئنا لألجأنا كل نفس إلى الهدى والإيمان، ولآمنوا عند ذلك، لكنا أردنا على وجه الاختيار، فمتى عصى الواحد وكفر فليس إلا النار، للوعيد السابق.

٥٩٠ - وقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لاَّ يَسْتَوُونَ﴾[١] يدل على أن الفاسق لا يساوى المؤمن فى الجنة والثواب، ولو كان الأمر كما يقوله كثير من المرجئة، لكان قد ساواه فى ذلك. وبين بما بعده ذلك مفصلا، فقال: ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلاً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾[٢].

ولو كان الفاسق يخرج من النار، إما بانقطاع ما يستحقه من النار، أو بالشفاعة، لما صح ما ذكره تعالى من أنه كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها، بل كان يجب أن يقال: إنهم يريدون الخروج فلا يعادون فيها! وهذا يكذِّب الظاهر!!

٥٩١ - وقوله تعالى: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[٣] لا يدل على أن جميع ما تقدم فى الكفار؛ لأن بعض الكلام إذا استقل بنفسه لم يجب تخصيصه بما يتعقبه؛ ولأن فى الفساق من يكذِّب بدوام العقاب ولا يقطع، فهو مكذب على بعض الوجوه، وذلك يوجب دخوله فى الظاهر.

---

(١) سورة السجدة: الآية ١٨.

(٢) سورة السجدة - الآيتان ١٩، ٢٠.

(٣) سورة السجدة: الآية ٢٠.

٥٩٢ - فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾[1].

* * *

(١) سورة السجدة الآيتان ٢٣، ٢٤.

ومن سورة
الأحزاب

٥٩٣ - دلالة: وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾[1] يدل على تنزيهه عن الكذب، وذلك أنه لو كان يخلقه لكان قوله خطأ من وجهين: أحدهما: أن نفس الكذب ليس بحق. والثانى: أن ذلك يمنع من الثقة بصدقه، فلا يوثق به على وجه من الوجوه!؟ فإن قالوا: إنا نقول إنه يخلق القول الكذب، ولا نقول: إنه يقول الكذب، فلا يلزم ما قلتم. فهذا فاسد؛ لأن فاعل القول لابد من أن يكون قائلا، ووصف بأنه قال ويقول: على حسب المضى والاستقبال، ولا يعرف فى اللغة سواه.

وهذا يوجب، لو فعل الكذب، أن يكون قائلا ما ليس بحق، وقد نفى الله ذلك عن نفسه.

٥٩٤ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه تعالى يعاقب المكلف بمالا يستحقه، فقال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[2].

والجواب عن ذلك: أنه تعالى ذكر أنه يضاعف لها العذاب، ولم يقل: إن الذى يفعله من ذلك لا تستحقه! بل ظاهر وصفه لذلك بأنه عذاب، بعد ذكر المعصية، يقتضى أنه مستحق به، فلا يصح تعلقهم بالظاهر.

فإن قال: فكيف يصير عقوبة ما تأتيه أزواج النبى، ﷺ، ضعف عقوبة غيرهم؟

قيل له: لوجوه تجوز فى ذلك، منها: أن ما يفعله من ذلك يغم رسول الله، ﷺ، ويعظم ذلك عليه، فتعظم المعصية لذلك، ويزيد عقابها له،

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٠.

ومنهـا: أن نعم الله تعـالى عليـهن، بموقعـهن من الرسـول، ﷺ، أعظم، والمعصية للعظم لأجل عظم نعمة المعصى، كما أن معصية الأب لأجل عقوقه مـالا تعظم معـصيـة الأجانب. ومنهـا: أنه يجـوز أن تقع بفعلهن المعـصيـة والفاحشة من الفساد، والتأسى من سائر النساء، وكان لا تقع لولاه، فعظمت المعصية لأجل ذلك لو وقعت منهن.

فإن قال: فكيف يصح وقوله تعالى: ﴿نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[1] هذا المعنى، وقد علمنا أن عظم النعمـة كما يعظّم المعصية يصـغّر الطاعة، فكان يجب فى أجر طاعتهن أن ينقص.

قيل له: لو كان لا يزيد أجرهن إلا لهذا الوجه لوجب ما قتله، لكنه لم يمتنع أن يحصل فيه من سروره رسول الله، ﷺ، وانتفاعه به ما يعظم لأجله [و] من زوال الغم عن قلبه، ما يختص بـذلك لأجله. أو لتأسى سائر النساء بهن فى ذلك، فيحصـل لطاعتهن من المزية نظير ما كان يحـصل للفاحشة لو وقعت منهن، وهذا ظاهر.

٥٩٥ - مسألة: قـالوا: ثم ذكر تعـالى على أنه الفـاعل للكفر والمعـاصى والذاهب بهـما، فـقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2].

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الرجس فى اللغة ليس هو الكفر والمعصية وبأن تنطلق على النجاسات والأمور التى تسـتقذر أولى، فلذلك سمى الله ما هذا حاله رجسًا، والمر والميتة، فإذا صح ذلك فلا يصح تعلقهم بالظاهر.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣١.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

وبعد، فإن ظاهره يوجب أن هل البيت ما ذكروه من الكفر والمعاصى حاصل فأزاله وأذهبه، وهذا معلوم فساده، والمراد بالكلام أنه خصهم لمكان رسول الله، ﷺ، بضروب الألطاف والكرامات، وطهرهم بذلك، وفضلهم تعالى على غيرهم.

٥٩٦ - قوله جل وعز: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[1] فالمراد به الإيجاب والإلزام.

وقد بينا أن ذلك داخل تحت ما ينطلق عليه «القضاء» فى اللغة، فلا يصح حملهم على أنه الخالق لذلك فيهم، فخرجوا فيه عن الاختيار.

وبعد، فإن القوم إن قالوا بأن ذلك من خلقه تعالى، فإنهم لا يصفون العبد بأنه لا اختيار له ولا خيرة، وذلك يبين صحة ما قلناه.

٥٩٧ - وأما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[2] فقد بينا أن ظاهر النور والظلمات لا يفيد أن الكفر والإيمان، ومتى حمل عليهما فقد اعترف فيه بأنه مجاز.

والمراد بذلك: أنه يرحم العباد بالألطاف، فيخرجون بها من الكفر إلى الإيمان، ولذلك قال من بعد: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[3].

٥٩٨ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾[3] فالتعلق به فى أن العقد من فعله تعالى بعيد؛ لأن المزوِّج فى الشاهد ليس هو الفاعل لعقد التّزويج؛ لأن العقد لا يتم به، وإنما يوصف بذلك لأنه فعل ما عنده

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٣.

(٣) تتمة الآية ٤٣.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

يصح من الزوج الفعل الذى به يستبيح الاستمتاع، والله تعالى قد فعل ذلك وسهله للرسول، ﷺ، بوجوه كثيرة، لولاها لما حلت له، ﷺ، فعلى هذا يحمل الكلام.

٥٩٩ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً﴾[١] نصٌّ فى حدوث القرآن؛ لأن فى جملته أوامر [و] قد نص تعالى أن أمره مفعول، وللمفعول لابد أن يكون محدثا.

واختلف العلماء فى الأمر، فمنهم من يقول: إن ظاهره يقتضى القول المخصوص، فإذا استعمل فى الأفعال فهو مجاز. ومنهم من يقول: إنه حقيقة فى الأمرين، وعلى كلا الوجهين فالاستدلال بالظاهر صحيح، إلا أنه فى أحد الوجهين يكون أخص، ودلالته من الوجه الآخر أشهر.

٦٠٠ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[٢] يدل على ذلك أيضًا؛ لأن المقدور هو الذى يصح من القادر أن يفعله ويوجده، وإنما يوصف الموجود بأنه مقدور من حيث كان هذا حاله من قبل، وذلك يقتضى حدث الأوامر على ما ذكرناه.

٦٠١ - قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[٣] فقد بينا أن ظاهره لا يدل على أن ذلك إذا وقع يكون غير مستحق.

والمراد بذلك: أنهم دعَوا على الرؤساء المضلِّين لهم الذين أضافوا إلى ضلالهم وكفرهم إضلالَ مَن تبعهم، فدعوا عليهم بضعفين من العذاب،

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٨.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٦٨.

أحدهما لكفرهم، والآخر لإضلالهم غيرهم، وبين تعالى أن أتباعهم لا يستوجبون ذلك من حيث ضلوا ولم يُضلّوا.

٦٠٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر ما يدل على أنه يجوز أن يكلف السموات والأرض بالأمان، وعلى أن العبد مع عمله الأمانة قدى يكون ظلومًا، فقال: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن الظاهر لا يدل على ما ذكروه، وإنما يقتضى أنه عرض الأمانة على هذه الأمور، والعرْضُ ليس من التكليف بسبيل، وفيه أن الإنسان حملها فلا ظاهر لذلك لأن الأمانة إذا أريد بها الأفعال المخصوصة فوصف الإنسان بأنه حاملها، توسع؛ لأن الحمل فى الحقيقة إنما يصح فى الأجسام وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ ليس فى ظاهره لماذا صار كذلك، فتعلقهم بظاهره لا يصح.

ولم يبق إلا أن يقال: فما المراد إذا كان حمله على ظاهره لا يستقيم؟ وهذا تنازع فى التأويل وتسليم بأن الظاهر لا دلالة فيه.

وقد قال أبو على، رحمه الله، إنه تعالى أراد أنه عرض الأمانة على أهل السموات والأرض والجبال، الملائكة لم تحمل ذلك وحملها الإنسان؛ لأنه كان ظلومًا جهولا، وبين أن حمله على نفس السموات والأرض والجبال، إذا لم يصح، فيجب أن يكون المراد أهلها، ويجب أن يكون المراد المكلفين دون غيرهم؛ لأن ذلك لا يصح فيهم، ويجب أن يراد خفر الأمانة وتضييعها؛ لأن نفسها قد حملته الملائكة وقامت بها.

---

(١) سورة الأحزاب - ٧٢.

وقال أبو مسلم - رحمه الله: المراد بذلك أنا عرضنا الأمانة على هذه الأمور فى الحقيقة من حيث عارضناها بها فوجدناها تعجز عنها وتقصر، وهو الذى أراده بقوله: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ وأن الإنسان مع ضعفه حملها ثم لم يقم بها، وكأن المراد بذلك أن الذى لا تفى به الجبال والأرض والسموات على عظمها، قد حملها الإنسان، وتحمل التكفل بها، والقيام بحقها، فإذا عصى وخفر وضيّع، فهو ظلوم جهول يلحقه العذاب العظيم.

***

ومن سورة
سبأ

٦٠٣ - أما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا﴾[1] فليس فيه أكثر من أنه قدر السير، وذلك لا يدل على أنه من خلقه؛ لأنه «قدر» كما يراد به وذلك، فقد يراد به البيان والتعريف والحكم بمقادير مخصوصة.

وإنما أراد تعالى بذلك أنه غيّر مسالكهم عن الحالة التى كانت عليها فى الخصب والعمارة، إلى خلافة، وقد فيها خلاف ما كان فى سيرهم.

٦٠٤ - وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾[2] لا يدل على مذهب الخوارج من أن كل معذَّب كافرٌ؛ لأن ظاهره وإن دل على ذلك يجب أن يدل على أن المؤمن كافر، لأنه يجازى على ما كان منه!

والمراد بذلك: أنه لا يجازى بعذاب الاستئصال المعجل فى الدنيا إلا من كفر وكذب الأنبياء.

٦٠٥ - وقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[3] يدل على أن كل واحد لا يؤاخذ إلا بذنبه وعمله، وأنه تعالى لو خلق ذلك فيهم لما سئلوا عنه ولا أخذوا به.

٦٠٦ - وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[4] يدل على ما تقوله فى العدل، وذلك إنما ذكر تعالى مما يجرى بينهم ويرجع فيه بعضهم إلى

---

(١) سورة سبأ: الآية ١٨.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٧.

(٣) سورة سبأ: الآية ٢٥.

(٤) سورة سبأ: الآية ٣١.

بعض، من قول المستضعفين للمستكبرين ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1] وقولهم لهم: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾[2] يدل على أنه لا يخلق الكفر في الكافر؛ لأنه لو صح خلقه فيه لما صح أن يكون لهم تأثير في كفرهم، ولما صلح أن يقولوا: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم﴾، بل كان يجب أن يقولوا إن الله صدكم وصدّنا، ولولا خلقه الضلالَ فينا وفيكم لكنا مؤمنين.

* * *

(١) سورة سبأ: الآية ٣١.

(٢) سورة سبأ: الآية ٣٢.

(١) سورة فاطر.

٦٠٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا خالق ولا فاعل إلا الله، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنه لم يطلق القول فى ذلك إطلاقًا بل علقه بالرزق. وعندنا لا خالق إلا الله يرزقنا ألبتة؛ لأن غير الله وإن كان يفعل فلا يجوز أن يفعل الرزق، وإنما نبه تعالى بذلك على أن المنعم بالأرزاق، والمالك للضر والنفع أولى أن يعبد من غيره. وقد بينا نفى الخالق على الإطلاق ليس بنفى الفعل، فهذا أيضًا يبطل تعلقهم بالآية.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾[2] ليس فيه ذكر من زين ذلك. والمراد به شياطين الجن والإنس.

٦٠٨ - وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[3] قد تقدم القول فيه.

٦٠٩ - وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[4] لا تعلق للمشبهة به؛ لأن المراد هو أنه يصعد إلى حيث يختص بالحكم فيه ولا حاكم فيه سواه، وقد بينا لذلك أمثلة من قبل، وبينا أن حمله على ظاهره يوجب أن الكلم فى الحقيقة يصعد، وذلك لا يصح فيه، وبينا أن صعود الكلم إليه إذا لم يحمل على ما ذكرناه لا يفيد، وقد بينا أن ذلك يوجب أنه تعالى على العرش، وفى السماء، دون سائر الأماكن، وقد ذكر تعالى فى الآيات خلافه.

---

(١) سورة فاطر: الآية ٣.

(٢) سورة فاطر: الآية ٨.

(٣) سورة فاطر - تتمة الآية ٨.

(٤) سورة فاطر: الآية ١٠.

٦١٠ - وقوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[1] يدل على أن المراد إثبات ذلك وتحصيله، والورود به عَرَصَة القيامة دون إثبات مكان لله، تعالى عن ذلك!

٦١١ - وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ﴾[2] لا ظاهر له يصح تعلقهم فى أن الكافر الذى لا يقبل، ممنوع من سماع ذلك. بل ظاهره يوجب أنهم موتى فى القبور، ولك مما لا يقوله أحد!

وإنما المراد به المبالغة فى دمهم لإعراضهم عن النظر والاستدلال والقبول.

٦١٢ - **مسألة**: قالوا: ذم ذكر تعالى ما يدل على أن ما فى جملة من اصطفاه بالرسالة من ظالم فى الحقيقة، وذلك لا يصح عندكم، فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾[3].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره ليس فيه إلا أن منهم ظالم لنفسه، وقد بينا أن مرتكب الصغيرة قد يوصف بذلك من حيث فوّت نفسه قدراً من الثواب، لولاها لكان حاصلا.

والمراد بذلك، على ما ذكر أبو على، رحمه الله: أنه تعالى اختص بالرسالة والوحى وأنزل الكتب على الأنبياء، ثم قسم: فذكر أن منهم ظالم لنفسه بارتكاب الصغائر، ومنهم مقتصد، وهو الذى لم يرتكبها، ويفعل سائر الواجبات ومنهم سابق بالخيرات، وهو الذى يبالغ فيما يفعله من النوافل، وينتهى فيه إلى حد عظيم، وكل ذلك مما لا يليق بالأنبياء، عليهم السلام.

---

(١) سورة فاطر: الآية ١٠.

(٢) سورة فاطر - الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٣) سورة فاطر: الآية ٣٢.

وقد قال غيره: إن المراد بذلك أنه أورث الكتاب المؤمنين القابلين عن الأنبياء ما أدوه من الرسالة؛ لأنه لابد أن يرثوا كتب الأنبياء من حيث قبلوا وتمسكوا، ولابد من أيصطفيهم تعالى ويخصهم بالعز والكرامة، ثم قسمهم فقال: منهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق، على ما ذكرناه.

٦١٣- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا﴾[1] يدل على نفى التشبيه؛ لأنه لو كان جسمًا لما صح تسكينهما على الحد الذى قد علمناه؛ لأن الجسم لا يجوز أن يسكِّن الشيء المنفصل منه إلا ببعض جوارحه، ولا يصح أن يسكنه على غير هذا الوجه فلولا أنه تعالى قادر لنفسه يخترع الأفعال اختراعًا لما صح ذلك.

* * *

(١) سورة فاطر: الآية ٤١.

ومن سورة
يس

٦١٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه أقام الحجة على بعض دون بعض، فقال: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾[١].

والجواب عن ذلك: أن الإنذار إذا كان من قِبلَ الرسول فغير ممتنع أن ينذر قومه دونه من تقدمهم، إن لم يكن إرسال الرسول إليهم مصلحة لهم، فاقتصر بهم على ما كلفوه من جهة العقل. وإنما لم ينذروا بالسمع للاستغناء عنه، فلأن الحجة قامت عليهم فى سائر ما كلفوه بالعقل دونه، فبين تعالى أن قبل بعثته الرسول ﷺ، كانت الحال حال فترة لم يُبعث فيها الرسل، وإن كان التكليف قائمًا، فليس فى ظاهر الكلام ما يمنع مما ذكرناه!

وبعد، فإن المخالفين لا يقولون بجواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج، فلابد من أن يتأولوا هذه الآيات على بعض الوجوه. وإنما يلزمهم جواز التكلف مع عدم الدلالة، على قولهم بجوازه مع عدم القدرة، ويبين أن الحاجة إلى القدرة آكد من الحاجة إلى الدلالة، فإذا جاز التكليف معه فبأن يجوز مع عدم الدلالة أولى، وإلا فالقوم لا يرتكبون ذلك على وجه!

٦١٥ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يكلف ويمنع مما كلف: فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ﴾[٢].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره يقتضى أنه جعلهم بهذه الصفة، وهذا لو ثبت لما منع مع الإيمان؛ لأن الغل والسد لا يمنعان من الإيمان، ولو أن

---

(١) سورة يس: الآية ٦.

(٢) سورة يس: الآية ٩.

العـدو عمل ذلك بالأسـير لم يمنـعه ذلك من الإيمـان، والقيـام بما كلف، فالتعلق به فى الوجه الذى ذكروه لا يصح!

وبعـد، فإن المعلوم من حـالهم أنهم لم يكونوا كـذلك، فحـمله على ظاهره تكذيب للخبر، فالضرورة توجب صرفه إلا خلافه.

وقد بينا من قبل فى أمثـاله: أن المراد به التمثيل والتشبـيه لحالهم بحال المقـيَّد المغلول الممنـوع بالسد والحـجب، من حـيث لم ينتفع، وأعـرض عن الاستدلال وشرحنا ذلك بما يغنى عن الإعادة.

٦١٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل علـى أنه يخلق أعمال العباد، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾[1] فخبر بأنه جعل ما عملته أيديهم.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ يقتضى الرجوع إلى أقرب المذكور، فكأنه تعـالى قال: وفجرنا فيهـا من العيون، لكى يأكلوا من ثمره، ومـا عملتـه أيديهم من المكاسب، وقد علمنا أن رجـوعه إلى هذا وإلى ما تقدم لا يصح، لاخـتلاف الغرضين، فلى إلا مـا ذكرناه. ولو حمل على ما ذكروه لتناقض؛ لأن جعله تعالى يقتضى أنه من فعله، وأنه مما عملته أيديهم: يقتضى أنه من فعلهم، وذلك بيناقض.

على أنه يؤدى إلى أن لا يفـيد؛ لأنه لا يجـوز منه تعالى أن يذكـر فى جملة الـنعم ما عملـته أيدينا؛ لأن ظاهر ذلك لا يوجب كـونه نعمـة. ومتى حملناه على أن المـراد ما يؤدى إليه عـملنا من المكاسب دخل فى باب النعم؛ لأنها عندنا من قبله تعالى، ومن جملة ما قدره من الأرزاق. فحمله على هذا الوجه الذى يليق بالآية أولى.

---

(١) سورة يس: الآية ٣٥.

٦١٧ - وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] يدل على أنه لا يجوز أن يأخذ فى ذلك اليوم أحداً بذنب غيره، من الأطفال وغيرهم؛ لأنه جعل ما ذكروه من حكم ذلك اليوم، فظاهره يقتضى أنه لا يجوز خلافه.

ويدل أيضًا على أن لا يجازيهم على ما يخلفه فيهم؛ لأنه يكون مجازيًا لهم على ما لا سبيل لهم إلى التخلص منه، وهذا أعظم من تعذيب الواحد على ذنب غيره!

وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ يقتضى تنزيهه عن الظلم؛ وذلك لا يتم إلا على ما نقول؛ لأنه لو عذب فى ذلك اليوم الأطفال لم يكن فى الظلم أعظم [منه]، وكذلك لو كان سائر من يعذِّبه هو الذى خلق فيه ما عذَّبه عليه لم يكن فى الظلم أعظم منه. ولو كان يجب أن يكون ظالما بالعذاب فى الحال ويفعله لما أوجب ذلك من قبل، فالله يتعالى عن قولهم علواً كبيراً.

٦١٨ - وقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيراً أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾[2] يدل على قولنا فى العدل، من وجوه:

أحدها: أنه تعالى منع من عبادة الشيطان والقبول منه؛ لأنه عدو. وعلى قولهم؛ يوجب ذلك أن لا يقبل منه تعالى أيًا؛ لأن عداوته للكافر أشد؛ لأن الشيطان إنما يدعو إليه ويزينه، ولله تعالى يخلقه فيه على وجه لا مخلص له منه! فما أوجب أن لا يقبل من الشيطان، يوجب أن لا يقبل منه تعالى على زعمهم!.

---

(١) سورة يس: الآية ٥٤.

(٢) سورة يس - الآيات ٦٠ - ٦٢.

ومن وجه آخر، وهو - على قولهم - يجب أن تكون العداوة من الشيطان لا تصح، وإنما تصح من قبله تعالى؛ لأن الشيطان لو دعاه، وبلغ النهاية فيه ولم يختر تعالى خلقه الكفر فيه لكان وجود ما فعله كعدمه، ولو خلق فيه تعالى ذلك لو جب كونه كافراً وإن لم يدعه الشيطان أو رغبة فيه. وهذا يوجب كونه تعالى هو العدو للكافر دون الشيطان! وذلك يؤدى إلى أمرين فاسدين: أحدهما: أنه تعالى جعل ما ليس بموجود فى الشيطان علة فيه! والثانى: يوجب كونه علة فيه تعالى، ونفاه عن نفسه!!

وبعد، فإنه تعالى فعل فى الشيطان ما صار به عدواً لبنى آدم، ولولا فعله ذلك لم يصح كونه عدواً، فيجب أن يكون تعالى هو العدو للكافر - على قولهم - من وجهين: أحدهما: أنه فعل به الضرر. والآخر: أنه فعل بغيره دعاءه إلى الضرر. فهو العدو والحامل للعدو على العداوة، وقد علمنا أن العاجز عن الإضرار، بإرادته المضرة بالغير، لا يكون عدواً فى التعارف مع ظهور عجزه. فكيف يقال فى الشيطان: إنه عدو ولا سبيل له إلى فعل العداوة إلا بأن تخلق فيه! ولا يكون تعالى عدواً للكافر - على قولهم - مع أنه يخلق الكفر فيه ويجعله عليه ويصرفه عن الإيمان وقدرته ثم يعاقبه عقابًا دائمًا.

وكيف يقبل نقض الكفار هذا العهد من الله تعالى مع أنه الذى يخلق فيه المعاصى ولا يمكنه التخلص منها. وفائدة العهد: أن يكون تذكره داعيًا إلى ما عهد إليه من ترك المعصية، وذلك لا يصح، مع وجود فيه من فعل الغير على وجه لا يمكن مفارقته.

٦١٩ - وقوله: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[1] يقتضى أنه بعثه على عبادته من حيث سهّل الطريق وأوضح السبيل؛ وذلك لا يصح إلا إذا كانت

(١) سورة يس: الآية ٦١.

العبادة من حجتهم تقع، وباختيارهم تكون؛ وإن كان تعالى هو الممكِّن لهم من فعلها.

٦٢٠ - وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلاًّ كَثِيراً﴾[1] إنما يتم متى لم يكن هو الخالق للضلال فيهم. وإلا فوجود إضلال الشيطان كعدمه؛ لأنه لا تأثير له؛ لأنه إن اختار تعالى فيه خلق الكفر وجب وجوده، أضله الشيطان أم لا، وإن لم يختر ذلك منه فكمثل، فكيف يقال، على طريق الذم للشيطان: إنه أضل خلقًا كثيراً، مع أنه تعالى هو الخالق للضلال فيهم، بل هو الخالق لإضلاله لهم وللشيطان أيضًا؟

فتعود الحال إلى أنه لا مضلَّ إلا الله تعالى، ولا عدوَّ للكافر إلا هو، لكنه يل ويعادى بخلقه الضلال، ويخلق الإضلال والعداوة فى غيره. وهذا ظاهر فيما نريده من إثبات العدل، وأنه لا يخلق أفعال العباد، ولا يُضلّ الكفار والعصاة.

٦٢١ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على جواز الجوارح عليه، فقال: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً﴾[2].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا من قبل الكلام فى ذلك.

وظاهر هذه الآية مما لا يقول به مسلم؛ لأن من يجوِّز الجوارح على الله تعالى لا يثبت له الأيدى، فلابد من حاجته إلى تأويل هذه الآية، فيكون حاله كحالنا فى تركه الظاهر، والعدول إلى التأويل.

وقد ثبت أن ذكر الأيدى هو على طريق التأكيد، وذكرنا لذلك أمثالا، نحو قول القائل لغيره: ذلك بما جنته يداك، وإن كانت الجناية بالقول

---

(١) سورة يس: الآية ٦٢.

(٢) سورة يس: الآية ٧١.

والكلام، فالمراد به ما جنيته. فكذلك المراد بهذه الآية: أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعامًا؛ وذكر على جهة الامتنان، وبين سائر وجوه منافعهم بالأنعام مما عدد من بعد، إلى قوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾[1].

٦٢٢ - فأما قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2] فقد بينا الكلام فيه.

* * *

(١) سورة يس - الآية ٧٣.

(٢) سورة يس: الآية ٨٢.

ومن سورة
الصافات

٦٢٣ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يعاقب من لا ذنب له، فقال: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنه تعالى لم يذكر أن أزواجهم لا يستحقون العذاب، وقد يجوز أن يكونوا بهذه الصفة؛ لأن الظاهر [لا] يمنع منه، فلا يصح تعلقهم بالظاهر، ولو أن أحدنا قال لغيره: اضرب هذا، فقد جنى، واضرب هذا معه، لم يكن فى الكلام ما يدل على أن الثانى ما حاله.

والمراد بالآية: احشروا الذين ظلموا وقرناءهم الذين شاركوهم فى الظلم وأعانوهم عليه؛ لأن مَن هذا حاله، لأجل المشاركة، يوصف بهذه الصفة.

وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ يدل على أن جميع من تقدم ذكره عَبَدوا من دون الله تعالى، فقد دل على مشاركة أزواجهم لهم بما يوجب عقابهم.

فأما ما كانوا يعبدون من دون الله من الأصنام فغير ممتنع أن يدخلها تعالى الجحيم، كى يزداد غمهم عند مشاهدتهم لها، وتذكرهم أحوالهم معها، وعلمهم بأنهم يعاقبون لأجل ذلك.

٦٢٤ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق أفعال العباد، فقال: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2]. والجواب عن ذلك: أن ظاهر قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ يقتضى أنه علة فى الأول، وقد

---

(١) سورة الصافات - الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٢) سورة الصافات - الآيتان ٩٥، ٩٦.

علمنا أن قوله ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ هو تبكيت لهم، وليس باستفهام[1]، ولا يجوز أن يبكتهم فى عبادة الأصنام، ثم يقول على طريق التعليل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إلا وللثانى تعلق بالأول وتأثير فيه، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون كذلك إلا والموصوف ثانيًا، هو الموصوف أولا حتى يصح كونه علة فيه وسببًا يمنع من عبادتهم له. ولولا ذلك لخرج القول الثانى من أن يتعلق بالقول الأول. فإذا صح ذلك وجب ضرورة حمل قوله ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. على أن المراد به الصمُّ، ليصح أن يكون فى المنع من عبادته، ومقتضيًا التبكيت والتوبيخ، ويكون كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون من الأصنام المعمولة من الخشب والله خلقكم وخلق ذلك معكم، فكيف يصح أن تنحتوه إلهًا يعبد، مع حاجته فى خلقه إلى الله تعالى، كما أنكم تحتاجون إليه؛ ومع أنه لا يملك ضراً ولا نفعًا، وهو تعالى المالك لذلك لكم وله؟

ومتى حمل الكلام على خلاف ذلك أدى إلى كونه سخفًا، لأنه يصير كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون، والله خلقكم وخلق فى أيديكم الحركة! وقد علمنا أن ذلك لا يقع من كثير من السفهاء، فضلا عن الحكيم!

وليس لأحد أن يقول: إن الذى ذكرتموه زوال عن الظاهر، وقد بينتم فى جميع ما يتعلق به القوم أن تثبتوا أن الظاهر ليس معهم، وذلك أن هذا الكلام إذا ورد مورد التعليل كان ظاهره بما يتصل به من مقدمة ومؤخرة، وقد بينا أن ظاهر التعليل إذا ذكر عقب التبكيت، يقتضى ما قلناه، فلم يخرج إذًا لهذا الوجه عما نظمناه فى جميع الآى، على ما زعمه السائل.

يبين ما قلناه: أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لو انفرد لم يفد، وإنما يفيد إذا لق بما تقدم، وفائدته تقتضى ما ذكرناه.

---

(١) سورة الصافات: الآية ٨٢.

وبعد، فإن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لابد من أن يكون راجعًا إلى ما تقدم رجوعه إليه، فيقتضى تقدير محذوف، ولا يخلو ذلك من وجهين: إما أن يريد: وما تعملون فيه النحت. أو يريد: وما تعملونه من النحت فيه، لأنا إن حملنا الكلام على عمل لا تعلق له بالأصنام البتة، اقتضى كون الكلام لغواً. وقد علمنا أنه متى حمل على الثانى خرج من باب التعليل وصار كأنه يتعلق بالأصنام؛ لأن القوم لا يعبدون النحت الذى هو فعلهم فى المنحوت، ولا استحقوا التبكيت واللائمة على شىء يتعلق به، فيجب إذًا أن يكون محمولا على الوجه الأول، وهو ما يعملون النحت فيه، وهذا يوجب أن المراد ما قلناه من أنه خلقهم وخلق ما عملوا فيه النحت من الأصنام. وهذا مما لا ينكر.

يبين ما قلناه أن الفصيح لو قال وقد عصى غيره فى أكل أو شرب أو لباس: كيف تعصينى وقد ربيتك وأعطيتك ما تأكل وما تشرب، لوجب حمل الظاهر على المأكول والمشروب دون الأكل والرب، اللذين هما من فعله. وكذلك ما ذكرناه؛ لأن ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ بمنزلة قول القائل: «ما تأكلون» وإن كان أحدهما أخص من الآخر.

وهذا هو الواجب فى كل ما تعلق العمل به إذا كان العمل فى الأجسام المشار إليها؛ لأن الإنسان إذا قال: الصانع يعمل الخلخال، فالمراد به نفس الجسم، والنجار يعمل الباب، والحداد يعمل الفأس، فعلى هذا الوجه قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾[1] وأراد بكل هذا المعمول فيه دون العمل، وقال تعالى: ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[2] و﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾[3] وأراد

(١) سورة سبأ: الآية ١٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١١٧.

(٣) سورة طه: الآية ٦٩.

بذلك ما صنعوا فيه من الحبال أو غيرها؛ لأنها التى يصح فيها التلقف والتناول، دون حركاتهم.

فهذه طريقة فى التعارف أقوى مما ادعوه لو لم يكن الكلام جاريًا مجرى التعليل أيضًا.

على أن الكلام متى كان على ما حملوه تناقض فى المعنى، وذلك أنه تعالى إذا أراد: والله خلقكم وخلق عملكم، فقد وجب بذلك لا محالة أن يكون خالقًا لنفس عبادتهم لأنهما من جملة العمل، ولأنه لا يصح التفرقة بين الأعمال فى أنه تعالى يخلقها عندهم، فإذا صح ذلك وجب على هذا أن يكون تعالى كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وخلق عبادتكم مع سائر أفعالكم؟ وهذا يوجب زوال التبكيت واللائمة، من حيث قصد به التبكيت، وهذا يتناقض، على ما ذكرناه؛ لأنه تعالى إن خلق عبادتهم فيكيف يجوز أن يوبخهم عليها؟! وإن خلق فيها تحت الأصنام، فكيف يجوز أن يوبخهم على ذلك؟ وكل كلام صدر من حكيم فحمله على ما يناقض فى الوجه المقصود إليه لا يصح، والواجب حمله على ما يشاء ويصح، وهو الذى قلناه.

وبعد، فإنه تعالى حكى ذلك عن إبراهيم، عليه السلام، فى إنكاره عليهم عبادة الأصنام، وقوله: ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[1] إلى آخر الآية يدل على ما قلناه وذلك يوجب أنه أراد ذلك عليهم مورد الحجاج، ليصرفهم به عما هم عليه من عبادة الصنم، ولكى يعدلوا عن عبادة الصنم إلى عبادة الله تعالى. فلو حمل الكلام على ما قالوا لكان إبراهيم كأنه قال لهم: أتعبدون الأصنام. والله خلقكم وخلق فعلكم؟ ولو أراد ذلك لكان فى نهاية

(١) سورة الصافات: الآية ٨٦.

الركاكة، وكان لهم أن يقولوا: وما فى أنه خلقنا وخلق أعمالنا ما يوجب أن ننصرف عن عبادة الصنم، فليس الصنم نحن، ولا عملنا وإنما هو ثالث لهذين الأمرين اللذين ذكرنا، فكيف ننصرف عن عبادته من حيث ثبت فى غيره أن الله خلقه؟ فكانت الحجة لهم عليه ثابتة، وكل قول يؤدى إلى لزوم حجة الكفار للأنبياء، فهو فى نهاية الفساد.

فالصحيح إذن ما ذكرناه من أنه بين أنكم تعبدون ما الله خلقكم وخلقه، فبأن تعبدوا الله الذى خلق الأمرين، وهو مالك الضر والنفع، أولى من أن تعبدوا الصنم الذى فى أصل وجوده يحتاج إلى الإله الذى أدعوكم إلى عبادته، فضلاً عن سائر صفاته. وقد علمناه أنه متى حملوه على هذا الوجه فحجته لهم لازمة، فحمله عليه أولى. وعلى هذا الوجه سلك الحجاج الذى قبله حيث قال: ﴿مَا لَكُمْ لا تَنطِقُونَ﴾[1] وقال لهم: ﴿أَلا تَأْكُلُونَ﴾[2] ليتبين ذلك للسامع أن الأصنام إذا لم يصح منها النظر ولا الأكل ولا التصرف فهى مدبَرة، فلا يصح أن تعبد وتترك عبادة الله تعالى المدبر للخلائق.

وبعد، فإنه جل وعز حكى عن إبراهيم، عليه السلام: أنهم كانوا عباد أصنام، وأنه، ﷺ، كان يخاطبهم دائمًا فى ذلك، ولم يحك عنهم الكلام فى خلق الأفعال، وأنهم أضافوها إلى العبيد أو إلى القديم تعالى، فكيف يصح - مع أن هذا هو المعلوم من حال قومه، وصدر الآيات وعجزها، بل جميعها، هو فى هذا الباب - أن يذكر فى خلاله مالا يتعلق به ولا يليق بما هو فيه؟ وكل ذلك يوجب بطلان ما حملوا الآية عليه.

---

(١) سورة الصافات: الآية ٩٢.

(٢) سورة الصافات: الآية ٩١.

وبعد، فإن الأمر لو كان كما قالوا، وصح كونه خالقًا لتصرفهم [لما صح]، أن يجعله عملاً لهم؛ لأن العمل إنما يكون عملا للعامل بأن يوجده ويحدثه، ومتى وجب ذلك استحال أن يكون تعالى خالقًا له، لأن بخلقه لا يفيد إلا إخراجه من العدم إلى الوجود، فإذا حصل كذلك بمن عمله فما الفائدة فى كونه خلقًا له تعالى؟ هذا يوجب أن يكونوا قد حملوا الكلام على وجه يتناقض!

وبعد، فلو أراد تعالى بذلك أفعال العباد، على ما زعموه، لكان الظاهر لا يقتضى ما قالوه لأنا قد بينا أن ظاهر الخلق هو التقدير، وأنه لا يمتنع من حيث اللغة أن يكون الخالق خالقًا لما لم يفعله فى الحقيقة، إذا دبره وقدره والفاعل غيره فكان يجب على هذا الوجه الذى ذكروه أن يقال إنه تعالى أراد: والله دبركم ودبر أعمالكم، ولا يجب كون عملنا خلقا له تعالى.

وبعد، فإن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون المراد بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أمرًا مستأنفًا؛ لأن اللفظة تدل على الاستقبال وقد علمنا أن ما سيعملونه، مما لم يوجد بعد، محال أن يكون خلقًا له تعالى؛ لأن ذلك هو صفة الموجود على بعض الوجوه. ومتى قالوا: إن المراد بذلك ليس هو الاستقبال، بل المراد به عملهم الذى تقضى، أو الكائن، فقد زالوا عن الظاهر ونازعونا فى التأويل ويصير الكلام متناقضًا - لأنه كأنه قال: والله خلقكم وخلق المعدوم الذى لم يوجد - ويوجب أن لا يكون فى القول فائدة، وأن لا يتعلق ذلك بما وبخهم عليه، وبكتهم به.

وبعد، فإن كان الظاهر يوجب ما قالوه، فيجب أن لا يكون عملهم باطلا، ولا قبيحًا ولا متفاوتًا، لقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن

تَفَاوُتٍ﴾[1] ولقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[2] وقد علمناه متفاوتًا، ويقبح، ولابد من كونه باطلا، خصوصًا عبادة الأصنام والأوثان، فلم صاروا بأن يتعقلوا بظاهر هذه الآية بأولى من سائر الآيات فى المنع من التعلق بظاهرها؛ وقد علمنا أن الحكيم إذا بين بعض الأمور وأوضحها، فالواجب فى خطابه من بعد أن يترتب عليه، ومتى رتب على ذلك لم يُعد ذلك خروجًا عن الظاهر؛ لأنه يخاطب علة معهود وعرف، فإذا كان تعالى قد بين من جهة العقل أن تصرف العبد الذى يستحق به الحمد، والذم، والثواب، والعقاب، ويع بحسب دواعيه ومقاصده، وبحسب اختياره وعلمه وآلاته؛ لابد من أن يكون واقعا من جهته - لأنه لو كان فعلا لغيره لم يجب كونه موقوفًا على قدره وعلومه وآلاته ودواعيه - ثم بين من جهة السمع مثل ذلك، ونبه على أنه لا يفعل إلا الحسن الذى لا تفاوت فيه، والمتقن المحكم، فالواجب فيما دبر من الآى إذا احتمل ما يوافق، أن يكون حمله على ذلك كالظاهر المعهود المتقدم، على بيناه.

وكل ذلك يبين أن تعلق القوم بمثل هذا يدل على ذهابهم عن طريق الأدلة، عقلا وسمعًا، وقلة معرفتهم بوجوه الكلام ومخارجه وتعلق البعض بالبعض.

٦٢٥ - فأما قوله تعالى، من بعد ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾[3] فالمراد بذلك: إلى حيث أمرنى ربى. وقد بينا القول فى نظائر ذلك.

---

(١) سورة الملك: الآية ٣.

(٢) سورة السجدة: الآية ٧.

(٣) سورة الصافات: الآية ٩٩.

٦٢٦ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يأمر بالشيء ولا يريده فقال: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾[1] ثم بين في الآية ما يدل على أنه لم يرد الذبح، فإن فداه بذبح عظيم؟

والجواب عن ذلك أن الذى.....[2] مأمور به، وأنه ليس بمراد.....[3] يستدلوا به على أن الذبح مأمور به لم يكن فيه دلالة على أنه ليس بمراد، بل من يقول إنه مأمور به يقول إنه مراد، ويجوز في الأمرين البداء والنسخ على بعض الوجوه، فتعلقهم بذلك على هذا الوجه مما لا يشهد له الظاهر.

وإنما بنوه على أصولهم في أن ما لا يقع لا يكون مراداً لله، ورأوا أن الذبح لم يقع فقطعوا على ذلك، وحكموا عنده بأنه مأمور به وإن كان هذا حاله. وهذا جمع بين الظاهر وبين مذهب لهم، فيه التنازع. وكيف يصح فيما هذا حاله أن يعد استدلالا بالظاهر مع حاجته إلى ضم ما فيه الخلاف إليه، وما يجرى مجراه من المذاهب؟ ولا فرق بينهم في ذلك وبين من يقول: إذا ثبت أنه ليس بمراد وقد صح أن المأمور به لابد من كونه مراداً، فيجب أن لا يكون مأموراً به أصلا! ومتى قالوا في هذا القول: إنه رجوع إلى غير الظاهر، لزمهم مثله فيما قالوه.

وبعد، فإن الظاهر يقتضى أنه رأى في المنام أنه يذبحه، فمن أين أن ذلك أمر من الله تعالى؟ وقد يرى في المنام ذلك وغيره. بل الظاهر فيما هذا حاله أن لا يقطع بأنه أمر من الله في الحقيقة إلا بمقدمة يعلم بها هذا من

---

(١) سورة الصافات: الآية ١٠٢.

(٢) كلام غير واضح بالأصل.

(٣) غير واضح بالأصل.

حاله، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟ ومتى قالوا: قد علمنا بغير الظاهر أنه أمر من الله تعالى، فقد خرجوا عن الظاهر ودخلوا فى باب التأويل معنا.

وقد بينا في أصول الفقه القول فى ذلك، وأنه تعالى ذكر الذبح، وأراد به مقدماته من الإضجاع وأخذ المدية؛ لأن فاعل ذلك من حيث يقرب إلى أن يكون ذابحًا يوصف بهذه الصفة، كما قيل فى مقدمات الموت من المرض المخوف: إنه موت، فقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾[1] وقد علمنا أن الوصية لا تكون منه مع وقوع الموت.

وقوله تعالى من بعد: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾[2] ولما وقع الذبح وإنما فعل ما قلناه، يدل على أن المراد بالكلام ما قلناه. فإذا صح ذلك وقد فعل إبراهيم، عليه السلام، ما أريد منه، ثبت أن الذبح الذى لم يفعله ليس بداخل فيما أمر به، ولا فيما أريد منه، وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر.

وقد بينا الكلام على من يستدل بذلك فى جواز البداء، وفى جواز النسخ قبل وقوع الفعل، فلا وجه لإعادته.

* * *

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

(٢) سورة الصافات: الآية ١٠٥.

ومن سورة
ص

٦٢٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل النبي نبيًا، والفاضل فاضلا، فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[1].

والجواب عن ذلك: [أنه لا يمتنع فيما] هذا حاله أنه يجوز أن يراد به ما يقتضيه الظاهر من إرساله إياه، وبعثه إلى الناس، فصيره بذلك خليفة من حيث يلزمهم القبول منه، والانقياد له، كما يلزمهم ذلك لو سمعوا كلامه تعالى وفهموا أوامره. ويجوز أن يراد بذلك اللطف والمعونة، فليس للمخالف فى ذلك متعلق.

٦٢٨ - وقوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾[2] يدل على أنه قادر على الأمور قبل فعله لها، وعلى أنه يختار فعلا على فعل.

٦٢٩ - وقوله: ﴿فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3] يدل على أنه تعالى لا يضل، لأنه لو أضل لكان لا يضاف الضلال إلى الهوى وإلى الشيطان، وقد مضى الكلام فى جميع ذلك.

٦٣٠ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4] يدل على أنه منزه من فعل القبيح، وأن من أضاف إليه ذلك ووصف ما خلقه بأنه باطل فهو كافر. وقد تقدم كيفية الاستدلال بذلك من قبل.

---

(١) سورة ص: الآية ٢٦.

(٢) سورة ص: الآية ٢٦.

(٣) سورة ص: الآية ٢٦.

(٤) سورة ص: الآية ٢٧.

٦٣١ - وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[1] يدل على قولنا فى الوعيد، وذلك أن على مذهب المرجئة لا يمتنع أن يتساوى حال الفاجر والمتقى إذا كانا مؤمنين، بأن يحصل مع الفاجر من الأعمال ما يساوى عمل المتقى ويزيد عليه، بل لا يمتنع على قولهم أن يكون أرفع حالاً من المتقى، وقد علمنا أنه تعالى إنما أراد أنه لا يجعلهما بمنزلة فيما يتعلق بالثواب والعقاب؛ لأنه قد سوى بينهما فى أكثر أحكام الدنيا ونعيمها؛ فإذا كان المراد ما قلناه وجب أن يدل على أن الفاجر يدخل النار، وإلا أدى إلى أن يكون بمنزلة المتقى.

***

(١) سورة ص: الآية ٢٨.

ومن سورة
الزمر

٦٣٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لم يهد للكافرين فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾(١).

والجواب عن ذلك قد تقدم، لأنا قد بينا أن الهدى قد يكون لغير معنى الدلالة، كما يراد به الدلالة. والمراد به في هذا الموضع أنه لا يهديه للثواب لأجل كفره وكذبه، أو لا يهديه بزيادات الهدى من حيث لم يهتد، ولذلك أورد الهدى بلفظ الاستقبال، وإن كان كاذبًا كافرًا في الحال.

والذي ينبغي أن يعلم في هذا الباب: أنه تعالى متى نفى الهدى عمن وصفه بصفات الذم، فالواجب أن يكون محمولاً على ما قلناه، من أنه لا يهديه إلى الثواب، ليصح تعلقه بما تقدم، ولهذا قال تعالى في السورة التي بعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾(٢) وقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾(٣) إلى غير ذلك. وهكذا القول في الضلال إذا علقه تعالى بين وصفه بالذم أو بالأفعال المقتضية للذم، في أنه يجب حمل الضلال على العقاب، وعلى الذهاب عن الثواب وطريقه. وهذا كقوله: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾(٤)، ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾(٥)، ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾(٦).

٦٣٣ - وقوله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾(٧) يدل على أنه تعالى لا يريد الكفر الواقع؛ لأنه لو أراده

(١) سورة الزمر: الآية ٣.

(٢) سورة غافر: الآية ٣٨.

(٣) سورة النحل: الآية ٣٧.

(٤) سورة غافر: الآية ٣٤.

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٧) سورة الزمر: الآية ٧.

لوجب، متى وقع، أن يكون راضيًا له وبه؛ لأن الرضا بالفعل ليس إلا ما ذكرناه، ولذلك يستحيل أن نريد من غيرنا شيئًا ويقع على ما أردناه، ولا نكون راضين به، أو نرضاه وإن لم نرده ألبتة.

فإذا صح ذلك وبين أنهم إن كفروا لم يرض ذلك مع ووعه، فقد دل ذلك على ما ذكرناه.

وفصلُه تعالى بين الشكر والكفر في إثبات الرضا بالشكر ونفيه عن الكفر من أدل الدلالة على أنه تعالى يريد الطاعات ويرضها دون المعاصي والكفر.

٦٣٤ - وقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1] فقد بينا أنه يدل على أن أحدًا لا يؤخذ بذنب غيره. ويدل على نفي تعذيب أطفال المشركين.

٦٣٥ - وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾[2] يدل على أن من أخبر الله تعالى يعذبه لا يخرج من النار، فإذا صح أنه أخبر بذلك في الفجّار والفسّاق فيجب ذلك فيهم.

ويدل أيضًا على أنه، ﷺ، لا يشفع لهم؛ لأنه لو شفع لهم لوجب أن يكون منقذا من النار، وقد نفى الله تعالى عنه ذلك.

٦٣٦ - وقوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾[1] يدل على أنهم يختصون بالجنة.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٧.

(٢) سورة الزمر: الآية ١٩.

(٣) سورة الزمر: الآية ٢٠.

٦٣٧ - وقوله من بعد: ﴿وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ﴾[1] يدل على أن ما تخوَّف وتوعَّد به لا يجور فيه الخلف، كما لا يجوز فى وعده.

٦٣٨ - وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾[2] لا يدل على أنه تعالى يخلق الإيمان والثبات عليه، وذلك لأن ظاهر شرح الصدر لا يجوز أن يكون هو المراد؛ لأن ذلك يرجع إلى تفريق الأجسام وبسطها، وذلك غير مراد، فالمراد بالكلام غير ظاهره، وقد علمنا أن الإيمان ليس بشرح الصدر فى الحقيقة، فكيف يصح حمله عليه؟

وإنما أراد تعالى بذلك زيادات الألطاف وإيراد الأدلة والخواطر، على ما قدمناه من قبل.

وقوله تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ أراد بذلك الهدى والدلالة وإنما سمّاه نوراً، من حيث يهدى به وإن كان يدل على أنه قد اهتدى، فجعله نورا فى الحقيقة.

٦٣٩ - وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾[3] يدل على أنه محدث؛ لأن الحديث هو المحدث إذا تقارب وجوده، وتقول العرب فيما تقادم وجوده: قديم؛ فصلاً بينه وبين ما تقارب وجوده، فإذا وصفه - تعالى - بأنه حديث، فيجب كونه محدثًا، ولها وصف الحديث الذى يتجارى فيه وبه بهذا الوصف؛ لأنه حادث فى الوقت، ولهذا يصفون ما تقارب وجوده بأنه حديث، وما تقدمه فى السنة الماضية بأنه عتيق.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٢٠.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٢.

(٣) سورة الزمر: الآية ٢٣.

ووصفه - تعالى - للكتاب بأنه منزل يدل أيضًا على ما قلناه؛ لأنه إن كان قديمًا فذلك يستحيل فيه، فلابد من أن يراد به أنه منزل إما بنفسه أو بمحله. وكل ذلك يقتضى حدوثه.

ووصفه بأنه متشابه، وأراد به أنه منشأ كل فى الحكمة، يقتضى أيضا حدثه، لأن القديم يستحيل فيه أن يكون أشياء متشابهة.

٦٤٠- وقوله من بعد: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ﴾[1] يدل على أن الهدى هو الدلالة والبيان، وأنه يهدى به المكلف، وإنما قال: ﴿يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ﴾ لأنه يهدى بذلك من بلغ حد التكليف من عباده، بأن يجعله دلالة لهم دون سائر العباد، فالتخصيص صحيح فى هذا الباب، وإن قلنا إن الدلالة عامة فى جميع المكلفين.

٦٤١- وقوله تعالى من بعد: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾[2] يدل أيضا على حدثه، من حيث وصفه بكلا الوصفين.

٦٤٢- وقوله تعالى من بعد ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ﴾[3] يجب أن يحمل على الثواب والعقاب؛ لأن من هداه الله إلى الثواب فلا مضل له عنه، ومن أضله عنه وعاقبه فلا هادى له إليه. وقد بينا من قبل أن ذلك الظاهر لا يدل على ما يزعمونه فى الضلال والإيمان، من أنه الإيمان والكفر.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٢٣.

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٨.

(٣) سورة الزمر - الآيتان ٣٦، ٣٧.

٦٤٣ - وقوله تعالى من بعد: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[1] لا يدل على أن الله - تعالى - خلق الموت والقتل فيه؛ لأن ظاهره إنما يقتضى أنه يتوفى الأنفس، والتوفى لا يفيد الموت والقتل.

وإنما المراد: أنه يستوفى ما فيها من الروح، إما بنفسه وإما بأمره، فيكون متوفيًا لها، ومتى أريد بذلك الموت فهو مجاز، وقد بينا أنه لو حمل على الموت لم يمنع ذلك من كون القتل فعلا للقاتل وإنما كان يجب أن يقال: أنه - تعالى - يُحدثُ مع القتل موتًا، وهذا مما نأباه.

٦٤٤ - وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[2] لا يدل على ما يقوله المرجئة من أن الفاسق يغفر له إذا كان من أهل الصلاة، وذلك لأن ظاهره بأن يتناول الكافر أولى؛ لأنه أدخل فى كونه مسرفًا على نفسه، ولا يكاد يقال فى ذلك فى كل من عصى، وإنما يقال فيمن بالغ فى المعصية وانتهى فيه إلى غاية عظيمة، فإذا لم يوجب ذلك غفران الكفار فبأن لا يوجب غفران الفساق أولى.

وبعد، فإنه يوجب بظاهره أنه تعالى يغفر لهم لا محالة، وليس ذلك بقول لمن يعرف من المرجئة، ويوجب القول بأنه تعالى قد أغرى بالمعاصى من حيث علمناه أنه يغفرها لا محالة، وهذا مما لا يجوز فى تكليف الحكيم.

وبعد، فإن القنوط من رحمة الله هو أن يعتقد المسرف على نفسه أنه لا يغفر له ألبتة، فأما إذا اعتقد أنه يغفر له بالتوبة، فإنه لا يكون قانطًا، فيجب أن تكون المغفرة المذكورة على الوجه الذى يخرج المسرف على نفسه من أن

---

(١) سورة الزمر: الآية ٤٢.

(٢) سورة الزمر: الآية ٥٣.

يكون قانطًا من رحمة الله، ولا يوجب ذلك إلا جواز المغفرة على بعض الوجوه فقط فمن أين أنه تعالى يغفر على كل حال.

وبعد، فإنه تعالى بين من بعد أنه يغفر مع التوبة والإنابة، فقال: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾[1] ولو أراد المغفرة على كل وجه لم يخوف من العذاب إذا هم لم ينيبوا ولم يسلموا، بل كان يجب زوال العذاب عنهم للمغرفة المتقدم ذكرها، أنا ولو أسلموا أم لم يفعلوا ذلك.

وبعد، فإذا ثبت أن الكفار داخلون في الآية صح أن المغفرة بشرط التوبة، فكذلك المغفرة في الفساق؛ لأن الكلام على وجه واحد [و] لا يمكنهم التلخص من ذلك إلا مع القول بأنه تعالى إنما أراد الفساق فقط. وقد بينا أن وصفه لهم بأنهم أسرفوا على أنفسهم كالمانع من ذلك، على أن فيما بعده ما يدل على أن الآية في الكفار فقط، وهو قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[2]؛ لأن هذا راجع إلى ما تقدم.

٦٤٥- وقوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾[3] يدل على أن التوبة والإنابة لا تنفع إذا جاء العذاب، على ما نقوله؛ من أن أهل النار ملجئون، فلا تقبل لهم توبة.

٦٤٦- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لا تُنصَرُونَ﴾[4] يدل على أن من جاءه العذاب لا يكون له ناصر، وفي هذا إبطال القول بالشفاعة.

---

(١) سورة الزمر: الآية ٥٤.

(٢) سورة الزمر: الآية ٥٩.

(٣) سورة الزمر: الآية ٥٤.

(٤) سورة الزمر - تتمة الآية ٥٤.

٦٤٧ - وقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[١] لا يدل على أن الله جنبًا على ما تقوله المشبهة وذلك أن هذه اللفظة إذا ذكرت مع الفعل الذى يفعل للغير أو لأجل الغير، فالمراد به الذات، وهو الذى يعقل من قول القائل: احتملت هذا فى جنب فلان، وكسبت المال فى جنب فلان، فإنما أراد الله تعالى: على ما فرطت فى ذات الله، ومتى لم يحمل على هذا الوجه لم يفد البتة.

وتدل هذه الآية على اعترافهم بأنهم فرَّطوا، وذلك يوجب أن قصَّروا فيما كُنفوا، ولا يكونون كذلك إلا وكان متمكنين قادرين على الاستقامة، فلما زاغوا عنها حصلوا مفرطين.

٦٤٨ - وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٢] مما كان يحلف الحسن البصرى، عليه رحمة الله، أن الله تعالى ما أراد به إلا المجبرة، لأنهم كذبوا عليه فى إضافة القبائح إليه!

٦٤٩ - وأما قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣] فقد تقدم القول فيه.

٦٥٠ - وقوله بعده: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[٤] يدل على أن المراد بالأول: الأجسام والنعم؛ لأنها التى يصح وصف القديم بأنه وكيل عليها، دون المعلومات وما شاكلها من أفعال العباد.

٦٥١ - وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[١] فلا يصح تعلق المشبهة أن لله تعالى يمينًا. ولا بقوله: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ أن له كفا، وذلك لأن

---

(١) سورة الزمر: الآية ٥٦.

(٢) سورة الزمر: الآية ٦٠.

(٣) سورة الزمر: الآية ٦٢.

(٤) سورة الزمر - تتمة الآية ٦٢.

(٥) سورة الزمر: الآية ٦٧.

التعارف فى اللغة أن التمدح بما يجرى هذا المجرى إنما يريد به الملك والافتدار، ليصح فيه التمدح، وذلك لأن المتعالم أن كون الشيء فى يد الإنسان لا يمنع كونه ملكا لغيره، وأن لا يكون مقتدراً عليه، وإنما كان متمدحا متى حُمل على طريقة الملك، ولذلك قالوا فى المملوك هذه اللفظة، وأن فلانا يملك عبده ملك اليمين، وإنما أرادوا بذلك المبالغة فى كونه مالكا؛ لأن حظ اليمين فى هذا الوجه أقوى من حظ الشمال؛ لأنها أشرف اليدين، فلما قالوا فيما يملكه إن يده تحتوى عليه، وقد صار فى يده، لم يمتنع أن يحققوا ذلك بذكر اليمين. وقد بينا القول فى ذلك من قبل وشرحناه.

وكذلك فإنما يراد بأن الشيء فى قبضة فلان، أنه يصرِّفه كيف أراد، وأنه مستجيب له فيما شاء، فلما كانت الأرض هذه حالها مع الله تعالى، وكذلك السموات، جاز أن يتمدح بأنها فى قبضته، وأن السموات مطويات بيمينه.

***

(١) سورة غافر.

٦٥٢ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يفعل المعاصى ويزيلها، فقال: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ﴾[1].

والجواب عن ذلك: أن الآية واردة فى أهل الآخرة، ولا يجوز أن يقال: إنهم هناك مكلفون يُفْعَل فى بعضهم السيئات، وبوقّاها البعض، فيجب أن تكون محمولة على العذاب الذى فى التخلص منه ثبوت الرحمة والفوز المبين، على ما ذكره تعالى. ولا يمتنع فى العذاب وإن كان حسنًا أن يوصف بذلك من حيث كان ضررًا، فشُبِّه بالسيئات، على ما ذكرناه فى وصفه بأنه شر فيما تقدم، يبين ذلك أن السيئات تقدمت منهم، والدعاء فيه بما ذكره فى الآية يقتضى أنه متوقع فلا يجوز أن يكون محمولا عليه.

٦٥٣ - وقوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾[2] لا يدل على ما تقوله المشبهة من أنه فى مكان، وذلك أن ظاهرها إنما يقتضى أنه رفيع الدرجات، وليس فيه أنه عليها، ودرجات الله عندنا رفيعة؛ لأنها للمؤمن فى الجنة، ومتى قيل: دور زيد حسنة، لم يوجب ذلك أن يكون فيها، فكذلك القول فيما ذكرناه. وإضافة العرش إليه لا يقتض أنه عليه، كما أن إضافة البيت إليه بمثل هذه اللفظة لا يقتضى أنه فيه.

وهذه اللفظة قد تستعمل على وجوه، فيقال: زيد ذو إحسان، وذو أفضال، وذو قدر، وذو لحية حسنة، وذو جمال وأخلاق، والمراد بها يختلف، فلا يصح تعلقهم بظاهرها.

---

(١) سورة غافر: الآية ٩.

(٢) سورة غافر: الآية ١٥.

٦٥٤ - وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾[١] يدل على أن أحدًا لا يؤخذ اليوم بذنب غيره. ويدل أيًا على أن من يستحق على عمله شيئًا أنه يجازى به فى ذلك اليوم، وفى ذلك إبطال القول بالشفاعة على الوجه الذى يقوله القوم؛ لأن إثباته كذلك يؤدى إلى أن فيهم ذلك اليوم من لا يجازى بما عمل، وذكر تعالى الكسب وأراد به العذاب والثواب؛ لأن ما يستفيده الفاعل بفعله من المنافع أو يجتنبه من المضار يوصف بأنه كسب له، ولذلك يقال فى المال الذى ربحه التاجر إنه كسبه، فهو على هذا حقيقة، وإن لم يمتنع أن يقال إنه تعالى ذكر الكسب وأراد المستحَق عليه.

٦٥٥ - وقوله تعالى بعد: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[٢]. بين [فى] أن الظالم لا يشفع له النبى ﷺ، وأن الشافعة لا تكون إلا للمؤمنين لتحصل لهم مزية فى التفضل وزيادة الدرجات، مع ما يحصل له، ﷺ، من التعظيم والإكرام.

ومتى حملت الآية على أن المراد بها الكفار، فهو تخصيص بلا دليل. يوجب ذلك.

٦٥٦ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾[٣]. وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾[٤] قد تقدم القول فيه.

٦٥٧ - قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾[٥]. فليس له ظاهر يقتضى مَن المزيِّن له ذلك والصادُّ له عنه، فلا يصح تعلق القوم به.

---

(١) سورة غافر: الآية ١٧.

(٢) سورة غافر: الآية ١٨.

(٣) سورة غافر: الآية ٢٨.

(٤) سورة غافر: الآية ٣٤.

(٥) سورة غافر: الآية ٣٧.

والمراد بذلك: أن الشيطان زين له سوء عمله ودعاه ورغبة فيه، فوُصف من حيث كان كذلك بأنه صاد عن السبيل، ولم يرد أنه مُنع منه بالقسر؛ لأن ذلك كان يبطل التكليف، وإنما أريد به الترغيب والبعث عليه.

ولولا أن الأمر كذلك، لوجب أن يوصف تعالى بأنه زين للكفار وصدّهم عن سبيله، وذلك مما لا يجيزه مسلم!.

٦٥٨ - وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[1] فمن قوّى ما يدل على بطلان قول المجبرة؛ لأنه تعالى بين أنهم عند رؤية العذاب لم ينتفعوا بالإيمان من حيث كانوا ملجَئين إليه، فلو كان مخلوقًا لله تعالى فيهم على كل حال، لكانوا بأن لا ينتفعوا به أولى من حيث كانوا ملجئين، ولوجب أن تكون أحوالهم عند رؤية العذاب وعند فقده إذا هم آمنوا تتفق ولا تختلف. وقد بينا القول في ذلك مشروحا.

***

(١) سورة غافر - الآيتان ٨٤، ٨٥.

ومن سورة
فصلت

٦٥٩ - **فصل**: قد بينا أن قوله تعالى في وصف القرآن بأنه تنزيل، وبأنه قرآن، وبأن آياته فُصِّلت؛ وبأنه عربي، وبأنه بشير ونذير؛ وبأنه مسموع، يقتضي حدثه، فلا وجه لإعادته[1].

٦٦٠ - فأما قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[2] فقد بينا أن المراد به التمثيل والتشبيه. ولو كان المراد به التحقيق لكان عذرًا لهم في الإعراض وترك ما كُلفوا، ولما هددهم تعالى بقوله: ﴿فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾[3].

٦٦١ - وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾[4] فقد بينا أنه يدل على أن الهدى بمعنى الدلالة والبيان لا بمعنى خلق الإيمان؛ لأنه وصفهم بأنه هداهم وإن كانوا كفاراً، وبين أنهم استحبوا العمى على الهدى وإن كان قد هداهم. وهذا يوجب أن الهدى أمر يجوز أن يختار التمسك به وأن يستحب غيره عليه.

٦٦٢ - وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾[5] فقد بينا الكلام في هذه الشهادة، وهل هي فعل لله، أو فعل لهذه الجوارح، بما لا وجه لإعادته.

---

(١) انظر الآيات: ١ - ٤.

(٢) سورة فصلت: الآية ٥.

(٣) سورة فصلت: الآية ٥.

(٤) سورة فصلت: الآية ١٧.

(٥) سورة فصلت: الآية ٢٠.

٦٦٣ - وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١] لا يدل ظاهره على أن الكلام لا يكون إلا خلقًا لله تعالى؛ لأنه كان يجب أن يكون ناطقًا به، وأن لا يصفهم بأنهم ناطقون، ونطقوا!

وعلى أحد الوجهين الذى تأولنا عليه الشهادة، يكون تعالى فاعلا لذلك النطق فى الحقيقة، فلا يكون فيه كلام.

وعلى الوجه الآخر يكون ملجأ إليه، فيضاف إليه من هذا الوجه.

٦٦٤ - وقوله: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾[٢] ليس فى ظاهره أكثر مما أنه سهل لهم وأتاح، أو خلق قرناء، فلا يدل على أن ما به صاروا كذلك من قبله. ولا يمتنع إذا لم يمنعهم من التزيين لما فيه من منع التكليف وزواله، أن يقال: قيضهم تعالى، كما ذكرنا فى قوله: ﴿أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٣] وما ذكرنا هنالك يغنى عن البيان فى الموضع.

٦٦٥ - وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[٤] يدل على أنه أحدثه على وجه دون وجه كان يجوز أن يحدثه عليه، وكان يقول عند ذلك الكفار: كيف يكون عربيًا والكلام الذى جاء به عجمى؟

٦٦٦ - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾[٥] قد تقدم القول فيه.

---

(١) سورة فصلت: الآية ٢١.

(٢) سورة فصلت: الآية ٢٥.

(٣) سورة مريم: الآية ٨٣.

(٤) سورة فصلت: الآية ٤٤.

(٥) سورة فصلت: الآية ٤٤.

(١) سورة الشورى.

٦٦٧ - **مسألة**: قالوا: ثم ذكر فيها ما يدل على أنه لم يُرِد من جميعهم لإيمان، فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[1].

والجواب عن ذلك: أنه لا ظاهر للكلام فيما ادعوه؛ لأنه تعالى لم يذكر الوجه الذى لم يجعلهم فيه أمة واحدة وجماعة، فالمراد به محذوف؛ لأنه يحتمل أن يجعلهم أمة فى خصال كثيرة، من حيث صح أن يشتركوا فى أمور كثيرة.

والمراد بذلك: أنه لو شاء أن يلجئهم إلى الإيمان لجعلهم أمة واحدة فيه، ولكنه أراد ذلك منهم على طريقة التكليف، فمن آمن دخل فى الرحمة، ومن ظلم لم يكن له ولى ولا نصير.

٦٦٨ - وقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[2] يدل على بطلان القول بأنه، عليه السلام، يشفع للظالمين من أمته.

٦٦٩ - وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] يدل على نفى التشبيه؛ لأن هذه الكاف إذا دخلت على هذا الوجه وكدت نفى التماثل. وهذا كقول القائل: ليس كمثل فلان أحد، فليس لأحد أن يقول: كيف يدل على ما ذكرتم؟ ومتى حمل على حقيقته أوجب له إثبات المثل، من حيث يفيد أنه لا مثل لمثله!

---

(١) سورة الشورى: الآية ٨.

(٢) سورة الشورى: الآية ٨.

(٣) سورة الشورى: الآية ١١.

٦٧٠ - فأما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾[1] فى أنه عليه السلام، بين أنه لا حجة عليهم له، وأن ذلك يوجب عذرهم فبعيد، وذلك لأن حمله على ما يعلم ضرورة خلافه لا يجوز، ومعلوم من حاله، ﷺ، أنه كان من دينه ومذهبه أن له الحجة لازمة للكفار، وأن عليهم الانقياد له ولها، فلا يصح حمله على ظاهره، مع أن من خالفنا من المجبرة لا يقول إن الكفار لا حجة للرسول عليهم، فلا يصح تعلقهم بذلك. وإنما نلزمهم نحن، على مذهبهم، أن لا يكون لله تعالى، ولا لأحد من الرسل على أحد من الكفار حجة؛ لأن الغرض بالحجة التمسك بما توجبه عند القدرة عليه وعلى الإعراض عنه، وإن كان تعالى هو الخالق للكفر فيهم. لم يصح ذلك فيه، وإن كان تعالى يخلق فيه المعارف.. وإنما يحصل القوم عارفين بها - فلا وجه لثبوت الحجة وتكرريها وإعادتها مرة بعد مرة، فلما أعرضوا ولم ينتفعوا قال هذا القول توبيخًا وتبكيتًا؛ ليبين ذلك أن نفس الآية تتضمن الحجاج عليهم، فكيف يصح أن تتضمن مع ذلك أن لا حجة له عليهم؟ وهذا بين.

٦٧١ - وقوله تعالى: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾[1] يدل على قولنا فى الوعيد؛ لأن الذى كسبوه هو العقوبة المستحقة على ظلمهم، فخبر تعالى أنه واقع بهم لا محالة.

وإذا ثبت أنها دائمة، فيجب إدامة وقوعها بهم، وفى ذلك بطلان قولهم فى الإرجاء، والشفاعة لأهل الكبائر.

---

(١) سورة الشورى: الآية ١٥.

(٢) سورة الشورى: الآية ٢٢.

٦٧٢ - قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ﴾[1] فلا يدل على المنع مما كلفوا؛ لأن ظاهره ليس فيه أنه ختم على قلبه، وإنما فيه أنه لو شاء الفعل، وقد بينا أن الختم يفيد ظاهر والعلامة، فلا تعلق لهم بالظاهر المذكور فيها.

٦٧٣ - وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾[2] يدل على بطلان قول المجبرة؛ لأنه تعالى بين أنه لا يبسط الرزق لئلا يقع منهم البغى، فكيف يظن مع ذلك أنه الذى يخلق الكفر والبغى فيهم؟

ويدل على ما نقول فى اللطف؛ لأنه تعالى خبر بأنه لم يبسط الرزق لهم لئلا يقع منهم البغى، ولو كان ما عنده يقع منهم ذلك بمنزلة ما عنده لا يقع؛ فى أنه لا يجب فى الحكمة فعله، كان لا يمتنع أن يكون تعالى لم يفعل بسط الرزق لهم وقد فعل أموراً كثيرة عندها كفروا، فكان لا يكون فى أن لم يفعل ذلك فائدة ولا له معنى!

٦٧٤ - وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيٍّ مِّنْ بَعْدِهِ﴾[3] يدل على أن المراد بالضلال العقاب والذهاب بهم عن طريق الثواب. ويدل على أن من يستحق ذلك لا ولى له ولا شفيع، وكذلك قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن سَبِيلٍ﴾[4]؛ لأنه تعالى إذا أضله على هذا الوجه فلا سبيل له إلى المخلص.

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢٤.

(٢) سورة الشورى: الآية ٢٧.

(٣) سورة الشورى: الآية ٤٤.

(٤) سورة الشورى: الآية ٤٦.

٦٧٥ - وأما تعلقهم بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾[1] فى أنه تعالى يجوز عليه الحجاب والستر، ويجوز ارتفاعه [عنه]، وأن ذلك يوجب كونه جسمًا فبعيد، وذلك أن ظاهره إنما يقتضى أنه لا يكلم إلا من وراء حجاب، وإلا بوحى وإرسال، والحجاب يحتمل أن يكون داخلا على كلامه، وعلى ذاته، وعلى المتكلم، فمن أين أن المراد ذكرناه؟

وقد يقول أحدنا للأعجمى وقد كلمه: إنى أكلمك من وراء حجاب والحجابُ يرجع إليه لا إلى المتكلم، فإذا حصل الكلام عنه ولا يعرف المكلّم، فكأنه يجوز أن يقول: أسمع الكلام من وراء حجاب.

والمراد بالآية: أنه يفعل الكلام فى الجسم محتجب عن المتكلم غير معلوم له، فمن حيث سمعه ولا يعرف الجهة يجوز أن يقال: هو مُكلّم من وراء حجاب. وعلى هذا الوجه كلم موسى، عليه السلام.

٦٧٦ - وقوله تعالى: ﴿وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] يدل على أن الهدى هو الدلالة، وهو عام فى كل مكلف، وأنه، ﷺ، يهدى الجميع إلى الإيمان. وقد ثبت أن فائدة قوله: ﴿مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ هو إنما يهتدى بذلك من يبلغ حد التكليف من عباده، فيصلح التخصيص فيه من هذا الوجه.

***

(١) سورة الشورى: الآية ٥١.

(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢.

ومن سورة
الزخرف

٦٧٧ - مسألة: قالوا: ثم ذكر - تعالى - فيها ما يدل على أنه الخالق للكفر والإيمان، فقال: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾[١] ويدل فى ذلك على ما ذكرناه.

والجواب عن ذلك: أن ظاهر الأزواج إنما يفيد الأشياء المتشاكلة المتشابهة، فلا يقع هذا القول فى الأعراض وأعمال العباد، وإنما يراد به الصور والأشخاص، الذى يظهر فيها التشابه.

وإنما أراد تعالى أن يبين بهذه الآية أنه الخالق لسائر ما ينتفعون به من الأشياء المتشاكلة التى يقع النفع بها، على طريق التمدح والامتنان، ولو كان تعالى أراد به الكفر لم يكن تمدحًا، ولوجب أن يكون ذمًا!

٦٧٨ - وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾[٢] فقد بينا أنه يدل على إبطال قولهم فى أنه تعالى يريد ما يقع من العباد من عبادة الأصنام وسائر المعاصى، فى سورة الأنعام.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[٣] فإنه يدل على أنه لم يفعل ما يكون المكلف عنده أقرب إلى المعصية؛ لأنه بين أنه لم يجعل الكفار بهذه الصفة لئلا يفسد غيرهم، فيكفروا، فيصيروا أمة واحدة.

ويدل على أنه تعالى إذا لم يفعل ذلك، أنه لا يجوز أن يكون خالقًا لنفس الكفر فيهم؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن فى هذا القول فائدة، ولوجب

---

(١) سورة الزخرف: الآية ١٢.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٢٠.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٣٣.

أن يكون أمر المكلف موقوفا على ما يخلقه فيه من كفر وإيمان، فَعل ذلك فى الكفار أم لم يفعل.

٦٧٩ - وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾[١] فقد بينا القول فى مثله.

وفى هذه الآية: الظاهر أنه أراد به أنه يفيض له فى الآخرة شيطانا يقارنه فى النار ليعرف أنه من حيث اتبعه حل به ما حل من العقوبة، فيكون أعظم الغمة وحسرته.

٦٨٠ - وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾[٢] فيد بينا أن المراد به التمثيل والتشبيه لحالهم بحال الأعمى والأصم، وشرحناه.

٦٨١ - وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ﴾[٣] به إلا إذا كان مجسمًا يجوز أن يكون تعالى بالصورة التى تشتهى، وذلك مما لا يقتضيه الظاهر.

وبعد، فليس من قول أحد أن الله يشتهى ويلتذ به. والظاهر[لا] يوجب ذلك، فلا يصح تعلقهم به.

وبعد، فإن الظاهر إنما يوجب أن لهم فيها ما يشتهون، وما الذى يصح ذلك فيه أو لا يصح لا يعقل بالظاهر. وكما لا يصح أن يستدل بذلك على أنه تعالى يدرك لمسًا وذوقًا وشمًا، فكذلك القول فى الرؤية.

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٣٦.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٤٠.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٧١.

٦٨٢ - وقوله: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾[1] يدل على الوعيد والخلود؛ لأنه لم يخص مجرمًا من مجرم، وبين أنهم خالدون فى النار، والخلود هو الدوام الذى لا انقطاع له.

* * *

(١) سورة الزخرف: الآية ٧٤.

ومن سورة
الدخان

٦٨٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾[١] لا يدل على أنه خلق الكفر فيهم، لأنا قد بينا أن ظاهر الفتنة لا يقتضى الكفر، وإنما أراد تعالى بذلك التكليف وتشديد المحنة، ولذلك عقبه بذكر المعنى فقال: ﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[٢].

٦٨٤ - وقوله: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[٣] فظاهره يقتضى ما نقول من أنه تعالى اختارهم بوجه من حيث علم أنهم يلحون لذلك، وأن فى بعثهم استصلاح العباد.

٦٨٥ - وقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُم مِّنَ الْآيَاتِ مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُّبِينٌ﴾[٤] أراد بذلك المعجزات، فلا يصح تعلق القوم به فيما يذهبون إليه.

٦٨٦ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[٥] فمن أوضح الدلالة على أنه تعالى لا يخلق إلا الحسن، وأنه منزه عن الباطل واللغو وسائر القبائح.

٦٨٧ - وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[٦] يدل على أن القرآن من فعله، فلذلك يصح [القول] بأنه يسره وسهل السبيل إلى معرفة المراد به.

---

(١) سورة الدخان: الآية ١٧.

(٢) سورة الدخان - الآيتان ١٧، ١٨.

(٣) سورة الدخان: الآية ٣٢.

(٤) سورة الدخان: الآية ٣٣.

(٥) سورة الدخان - الآيتان ٣٨، ٣٩.

(٦) سورة الدخان: الآية ٥٨.

٦٨٨ - وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، يدل على أن جعله كذلك وأراد أن يتذكروا ويؤمنوا، فإذا لم يخص فيجب أن يكون أراد ذلك من الجميع، كما نقوله.

* * *

ومن سورة
الجاثية

٦٨٩ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾[١] يدل على أن الهدى هو الدلالة، على ما بيناه من قبل.

٦٩٠ - وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[٢] فقد بينا أنه يدل على بطلان قول المرجئة؛ لأن قولهم لا محالة ينتهي إلى أن يقولوا بتساويهما في باب الثواب، على ما بيناه من قبل.

٦٩١ - وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ﴾[٣] فإنه لا يدل على ما يقوله القوم، وذلك أنا قد بينا أن الختم هو السمة والعلامة؛ فلا يمتنع أن يكون تعالى قد فعل ذلك بالكافر، وقد بينا أن وجود الكافر صحيح السمع والبصر والقلب يمنع من أن يحمل الكلام إلا على طريقة التشبيه لحالهم، من حيث أعرضوا عما كلفوا ورأوا وسمعوا، وإنما شبهوا بمن ذلك حاله في الحقيقة، وبينا أن ذلك لو ثبت في الحقيقة لم يمنع من الإيمان؛ لأن الأصم والأعمى لا يمتنع عليهما الإيمان، ولا يستحيل فيهما التكليف.

وإنما أراد تعالى أن من اتخذ غيره معبوداً واتبع الهوى في ذلك، وأضله وعاقبه على علم بأنه يستحقه، وختم على سمعه وقلبه؛ بأن بين وحكم. فمَن الذي يهديه؟ منبها بذلك على أنه لا مخلص لمن هذا حاله من العذاب البتة.

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٠.

(٢) سورة الجاثية: الآية ٢١.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٢٣.

٦٩٢- وقوله: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] يدل على ما نـقوله فى العذاب، وعلى أنه لو اضطرهم - تعالى - إلى ذلك وخلقـه فيهم لما جاز أن يستحقوا الجزاء عليه.

***

(١) سورة الجاثية: الآية ٢٨.

ومن سورة
الأحقاف

٦٩٣ - **دلالة**: وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾[1] يدل على حدَث القرآن؛ لأنه إذا كان بعد كتاب موسى، متأخراً عنه، فيجب أن يكون حادثًا.

ومتى قال قائل: إن المراد بذلك أن من قبله إنزال كتاب موسى، فقد زاد في الظاهر ما ليس منه!

فإن قال: قد روى عن الرسول، عليه السلام: «كان الله ولا شيء، ثم خلق الذكر» وهو القرآن، فكيف يجوز مع هذا أن يكون بعد كتاب موسى؟

قيل له: لا يمتنع أن يكونا جميعا مرادين بالذكر في الخبر، وإن كان كتاب موسى خلق قبل القرآن؛ لأن الخبر لا يدفع ذلك، فليس في القرآن ما يوجب أن كتاب موسى حدث في أيام موسى، فإذا صح ذلك لم يقع فيه تناف.

ولا يمنع من صحة ذلك ما ثبت من أنه فعل القرآن، وأنزله دفعةً واحدة إلى سماء الدنيا، ثم كان ينزل على قدر الحاجة إليه؛ أن ذلك لا تمتنع صحته مع ما ذكرناه من تقدم خلق كتاب موسى له، فجميع ذلك إذن متفق غير مختلف.

٦٩٤ - وأما قوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[2] فلا يصح تعلقهم به في أنه تعالى الخالق لأفعال العباد، وذلك أنا قد بينا أن الصلاح في الدين يراد به

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٢.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

الاستصلاح الذى عند مصادفة القبول يكون العبد صالحا؛ لأنه لابد من أن يكون مختاراً محتملا للكلفة فيه ليستحق الثواب، فيكون صالحا به وصلاحًا له، وذلك يقتضى صحة ما ذكرناه فيه، ويفارق صلاح الدنيا؛ لأنه قد يصح أن يكون اضطرارًا، فيصلح المفعول به ذلك لا محالة، كصلاح الجسم فى الخلقة وزوال السقم، إلى ما شاكله.

فإذا ثبت ذلك، فإنما دعا الله فى إصلاح ذريته على هذا الحد الذى ذكرناه فى الدين، بأن يلطف لهم ويعينهم ويسهل سبيلهم إلى الطاعات، فيصيروا صالحين. وقد مضى القول فى ذلك من قبل، ولذلك قال فى نفسه: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ فسأل الله تعالى أن يستهل له الشكر على نِعَمه، وأن يلطف له فى أن يعمل صالحا، وكل ذلك متفق غير مختلف.

٦٩٥ - وأما تعلق المرجئة بقوله تعالى: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[1] فى أن الذى يرتكب الكبيرة من [أهل] الإيمان لا يجوز أن يُضيِّع، ولا بد أن يُوفّى! فبعيد؛ لأن ظاهره يقتضى أنه يوفيهم نفس أعمالهم، وذلك لا يصح؛ لأن عملهم قد تقضى، فلا يصح هذا الوجه فيه.

فإذا قالوا: المراد بذلك الجزاء المستحق عليه، فقد زالوا عن الظاهر وصاروا ينازعوننا التأويل.

فإن قال: فيجب إذا كان المراد به الجزاء أن يكون يوفيهم ذلك فى كل عمل.

قيل: إن المستحق على الفعل لابد أن يوفيه - تعالى - إذا لم يكن هناك منع، ومتى كانت معه كبائر يستحق عليا من العقاب ما يزيد على ثوابه

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٩.

فالثـواب عندنا غير مـستحق للمنع الحـاصل فيه، ويكون الفـاسق هو المخرِجُ نفسـه من أن يستـحق ذلك بمعاصـه، فلا يجب متى لم يُوفَّ عـليه أن يكون مظلومًا، بل هو معدول عليه.

٦٩٦ - وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾[1] فلا يصح تعلقـهم فى أنه تعالى خالق فـيهم الحضـور عنده، وذلك أن ظاهر هذا القول لا يوجب ما ادعوه؛ لأن أحدنا لو حـمل غيره إلى حضرة رجل لما جاز أن يقال: صرفه إليـه، وإنما يقال ذلك متى فعل انصرافـه وحضوره، وكذلك نقـول؛ لأن الجن الذين ذكرهم حـضروا وآمنوا، فـلا يمتنع أن يكون تعـالى لطف لهم وأعلنهم. فوصف لذلك بأنه صرفهم إليه يستمعون القرآن.

* * *

(١) سورة الأحقاف: الآية ٢٩.

ومن سورة
محمد ﷺ

٦٩٧ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾[١] من أقوى ما يدل على أن الهدى قد يكون بمعنى الثواب، لأنه تعالى بين أنه بعد القتل سيهديهم، فلا يصح حمله على خلق الإيمان كما يقوله المخالف، ولا على الدلالة والبيان لأن التكليف قد زال، فليس إلا ما ذكرناه، ولذلك أتبعه بقوله: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾[٢].

٦٩٨ - وقوله: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ يدل على أن الضلال قد يكون بمعنى الهلاك، لأنه لا يمكن حمله على الضلال عن الدين؛ على ما يقوله القوم، فليس إلا ما ذكرناه من أنه يهلكها ويبطلها، ويبين ذلك قوله من بعد: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾[٣] فأثبت في أعمالهم من الضلال ما نفاه عن أعمال من قتل في سبيل الله، فالمراد واحد على ما ذكرناه.

٦٩٩ - وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾[٤] يبين أن الهدى قد يكون بمعنى الدلالة والبيان؛ لأنه لا يمكن أن يحمل الأمر فيه على خلق الإيمان فيهم، لأنه وصفهم بالاهتداء، فلابد من أن يكون محمولا على زيادات الأدلة. وقد بينا أن المتهدي هو المتمسك بالأدلة، والعامل بموجبها لابد من أن ترد عليه خواطر من قبل الله - تعالى - تزيده بصيرة إلى ما هو عليه من المعرفة، فيشرح بذلك صدره ويكون إلى الثبات على الاهتداء أو الطاعة أقرب، وهذا مما يعرفه العالِم من نفسه، لأنه كلما كثر نظره تكون معرفته

---

(١) سورة محمد: الآيتان ٤، ٥.

(٢) سورة محمد: الآية ٦.

(٣) سورة محمد: الآية ٨.

(٤) سورة محمد: الآية ١٧.

بالشيء فى النظر والمعرفة فيزيدهم ذلك سكونًا وثلج صدر، وهذا أيضًا معروف من حال العلماء.

٧٠٠- وأما قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[1] فقد بينا أنه لا يمكن للقوم حمله على ظاهره؛ لأن من لعنه الله لا يجب أن يختص بالعمى والصمم، بل أكثرهم بخلاف هذه الصفة، ولو اختصوا بذلك بم يمنعهم من التدبر والقيام بأداء ما كلفوا. فالمراد بذلك ما قدمنا من تشبيه حالهم بحال الأعمى الأصم، من حيث لم ينتفعوا بما سمعوا ولم يتدبروا، فشبه حالهم بما ذكره، كما يقول لمن لا يفهم بعد أن تبين له، وتكرر القول مرة بعد أخرى، إنه حمار وأعمى، قد طبع على قلبه، على طريق التشبيه والتمثيل.

٧٠١- وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ يدل على وجوب النظر. ويدل أيضًا على بطلان قول المجبرة؛ لأن تدبرهم لو كان من خلق الله تعالى فيهم لما جاز أن يبكتوا بهذا القول، وأن يبعثوا على التدبر له، لأنهم إن خلق الله فيهم التدبر، فلابد من أن يكونوا متدبرين على كل حال، وإن لم يخلق ذلك يهم فكمثل، فكيف يصح على هذا القول البعث على التدبر، والتوبيخ على تركه؟

٧٠٢- فأما تعلقهم بقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾[2] فى أن ما يحصل فى قلوبهم من المرض والكفر من فعله تعالى، وهو الذى يدخلهم فيه ويخرجهم عنه، فبعيد، وذلك أن ظاهره يقتضى إثبات مرض فى قلوبهم فقط، من غير بيان ذكر فاعله، وإن كان لو أضيف إليه

(١) سورة محمد - الآيتان ٢٣، ٢٤.

(٢) سورة محمد: الآية ٢٩.

تعالى لكان ظاهره إنما يقتضى أن يخلق فى قلوبهم المرض والغم، وهذا مما لا تأباه، على ما ذكرناه فى سورة البقرة.

وإنما أراد تعالى بهذه الآية: المنافقين الذين استسروا عداوة الرسول، عليه السلام، وتواطئوا على الإضرار به، فلما أظهر - تعالى - عنهم هذه الحال جاز أن يوصف بأنه أخرج أضغانهم.

٧٠٣- فأما تعلق من يقول بحدث العلم بقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾[1] فلا يصح؛ لأن علمه بحالهم وحال ما كلفهم لو لم يتقدم لقبح التكليف والابتلاء أصلا، لأنه إنما يَحسن من المكلف يأمر بما يعلم حسنه واختصاصه بصفات زائدة تقتضى فيه كونه واجبًا وندبًا، فإذا صح ذلك [فلابد] من أن يكون عالمًا بذلك، وبأن المكلف يتمكن من فعله على الوجه الذى كُلِّفَ، فكيف يصح مع هذا أن يكون علمه بحالهم حادثًا بعد التكليف والابتلاء؟

فالمراد بالآية: ولنأمرنكم بالمجاهدة والصبر حتى يقع الجهاد والصبر منكم وتتميز حالكم من حال من لا يجاهد؛ فتكونُ لفظة «حتى» داخلة على نفس الجهاد، من وقت وقوعه ومفارقته لمن عصى، لا على نفس العلم: وهذا كما يقول أحدنا: ما علم الله منى ما ذكرتَه، وإنما يعنى بذلك نفى المعلوم لا نفى العلم.

٧٠٤- وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[2] يدل على الإنسان قد يُبطل عمله الذى فعله، وقد علمنا أن ما وقع لا يجوز أن يبطله، وليس فى المقدور؛ لأنه قد تقضَّى ووقع. فالمراد

---

(١) سورة محمد: الآية ٣١.

(٢) سورة محمد: الآية ٣٣.

إذن: لا تبطلوا الثواب المستحق عليه. وفى ذلك دلالة على أن فى الطاعات ما يبطل ثوابه بالمعاصى، على خلاف ما يقول بعض المرجئة فى ذلك.

***

ومن سورة
الفتح

٧٠٥ - أما تعلقهم بقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[1] فى أن مالم يفعله من الذنب يجوز أن يؤاخذ به - ولذلك صح التماس المغفرة فيه - بعيد، وذلك أنه تعالى ذكر أنه يغفر فى المستقبل ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وذلك غير ممتنع أن يكون ما تقدم ذنبه قبل النبوة وما تأخر منه بعد النبوة يغفرها فى الآخرة له، وفى الدنيا بعد وقوعها، فليس فى الظاهر ما ذكروه، فيصح تعلقهم به.

ولا يمتنع أن يكون الفتح الذى فتحه الله عليه مستحق فى كثير من الطاعات المستقبلة التى يقتضى غفران ذنبه، فلذلك قال - تعالى - هذا القول. ومتى لم يحصل على هذا القول لم يكن لغفران الذنب تعلق بالفتح. وقد علمنا أن ذلك لا يصح.

٧٠٦ - فأما إضافته تعالى الفتح إلى نفسه فلأنه أعان ونصر وسهل وقوى وثبت أقدامهم، فصح بهذه الأمور أن يضيف ذلك إلى نفسه على ما تقدم ذكره.

٧٠٧ - وقوله تعالى: ﴿وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾[2] فقد بينا من قبل وجوه النصرة كيف تقع، وعلى أى سبيل يكون من فعله تعالى، فلا وجه لإعادته، لأنا قد بينا أنه ينصر بسائر وجوه النصرة، بالحجة والمعونة وتثبيت لأقدام، وتقوية النفوس، والإمداد بالملائكة، إلى غير ذلك فيصح بذلك أجمع أن يصف نفسه بأنه نصر الرسول والمؤمنين.

---

(١) سورة الفتح - الآيتان ١، ٢.

(٢) سورة الفتح: الآية ٣.

٧٠٨ - فأما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾[١] فى أنه تعالى يخلق إيمان المؤمن، فبعيد، وذلك أن الظاهر إنما يقتضى أنه أنزل السكينة فى قلوبهم، ولفظة «الإنزال» لا تقتضى الخلق، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

والمراد بذلك: أنه سكن قلوبهم وآمنهم من العدو، فمن حيث فعل ذلك كان منزلا للسكينة فى قلوبهم، ليزدادوا ويقووا على الجهاد، ويطلبوا الظفر.

وهذا هو المراد بقوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا﴾[٢] وقوله تعالى من بعد: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣].

ومتى حمل الكلام على ما ذكرنا كان الكلام على الحقيقة؛ لأن الأمر الذى تأولناه عليه من فعله تعالى. وإن كان فى شيوخنا، رحمهم الله، من تأوله على معنى اللطف والمعونة، وأنه تعالى لما فعل هذه الأسباب الداعية لهم إلى إثبات القلب وسكونه، جاز أن يضيف ذلك إلى نفسه.

٧٠٩ - فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٤] فلا يصح تعلق المشبهة به فى إثبات اليد لله تعالى، وذلك أن ظاهره يوجب جواز المصافحة عليه، وجواز اليمين على يده، حتى يصح فيه معنى الفرق، وقد علمنا أن القوم لا يجوزون ذلك!

---

(١) سورة الفتح: الآية ٤.

(٢) سورة الفتح: الآية ١٨، ١٩.

(٣) سورة الفتح: الآية ٢٦.

(٤) سورة الفتح: الآية ١٠.

ولا يكون فى وصفه - تعالى - بأن يده فوق أيديهم، على معنى المكان - على هذا الوجه - فائدة، لأن الضعيف قد تكون يده فوق يد القوى. فالمراد إذن بالآية» إذا علمنا أن المقصد أنه أوى منهم وأدر، مبينًا بذلك أنهم إذا نكثوا البيعة فالله تعالى يقدر عليهم وعلى إنزال العقوبة بهم.

٧١٠ - وقوله تعالى: ﴿فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنكُمْ﴾[1] ثم قوله من بعد: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم﴾[2] فلا يدل ظاهره على أنه تعالى خلق أعمالهم، وذلك أن المعقول بالتعارف إذا قال القائل: كففت فلانًا عن فلان؛ أنه فعل الأسباب التى معها كف عن الإقدام، ولا يعقل من ذلك أنه قد اضطره، فهذا هو المراد بالظاهر. فإذا منعهم تعالى من مقاتلة الكفار بالنهى والزجر، ومنع الكفار من ذلك بإلقاء الرعب فى قلوبهم، جاز أن يقول تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم﴾، وقد تقدم نظائر ذلك من قبل.

***

(١) سورة الفتح: الآية ٣٠.

(٢) سورة الفتح: الآية ٣٤.

ومن سورة
الحجرات

٧١١ - أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[1] فإنه يدل على أن ثواب الإنسان ينحبط بما يستحقه من العقاب على الكفر والفسق، على ما نذهب إليه فى الإحباط والتفكير، وذلك يبطل قول من ينفى ذلك من المرجئة.

٧١٢ - وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾[2] فإنه يدل على أمور: منها: انقسام المعاصى إلى هذه الأقسام الثلاثة، وأن كل قسم منها يتميز عن صاحبه، فلا يكون داخلا فى جملته، فقد تكون المعصية من باب الفسق خارجة من باب الكفر، وقد تكون معصية صغيرة خارجة عن البابين جميعًا. وهذا يبطل قول من يقول إنه ليس فى المعاصى صغائر، وقول من لا يثبت الفاسق بالإطلاق إلا الكافر.

ومنها: أنه يدل أنه يحب من جميع المكلفين الإيمان، ويكره منهم ضده من الوجوه الثلاثة، لأنه لم يخص فى الخطاب مكلفًا من مكلف، ولا يجوز أن يكون محببًا إليهم إلا ما يريده منهم، ولا يجوز أن يكره إليهم إلا ما يكرهه، والمحبة المذكورة لا يجوز أن تكون الشهوة؛ لأن المؤمن لا يشتهى ما يفعله من الإيمان. لكونه شاقًا عليه، وإنما يشتهى المرء ما يتلذذ به ويسر.

فإذا صح ذلك، وجب أن يكون المراد به الإرادة، وقد علمنا أن الإرادة تقع من المؤمن على طريق الاختيار لا على طريق الاضطرار. فالمراد إذن بالكلام أنه فعل ما عنده أحب المؤمن الإيمان؛ من الأمر والوعيد والترغيب.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٢ .

(٢) سورة الحجرات: الآية ٧.

وأما قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فمحمول على ظاهره؛ لأن خبره عن الإيمان ووعده عليه الثواب، يوصف في الحقيقة بأنه يزين الإيمان.

وفعل تعالى من النهي والوعيد والتخويف ما بعث به المكلف على كرهة الكفر والفسق، ولذلك صح أن يضيفه إلى نفسه، وإن لم يفعل نفس الكراهة فيه.

٧١٣- وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[1] فإنه لا يدل على أن الباغية منهما مؤمنة في تلك الحال؛ على ما تقوله المرجئة، وذلك لأنه وصفها بالإيمان ولما وقع البغي والقتال، وهذا كقولنا: إن المؤمن إذا ارتد وجب قتله، ولا يوجب ذلك كونه مرتداً في حال إيمانه!

والآية دالة على ما نقوله من أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب لأنه تعالى أوجب الإصلاح بينهما؛ لأن حالهما لا يخلو من وجهين: إما أن يكُونا مبطلين. أو أحدهما محق والآخر مبطل، لأنه لا يصح كونهما محقين جميعًا والحال هذه، ولابد من أن يكون القتال الواقع منهما قبيحًا. فأوجب الله - تعالى - الإصلاح بالقول وما يجرى مجراه، ثم بين أن ذلك إذا لم يصادف القبول وبغت إحداهما، وجب كفهما عن البغي بالمقاتلة. وفيه بهذين الطريقين اللذين أحدهما الإصلاح بالقول، والآخر بالقتال، على ما بينهما من الوسائط، مما يقرب عنده كف الباغي عن البغي، ولو كان الأمر على ما

(١) سورة الحجرات: الآية ٩.

تقوله المجبرة لم يكن لذلك معنى؛ لأنه تعالى إن خلق فيهم المقاتلة فالإصلاح لا يؤثر، فإن لم يخلق ذلك فكمثل، وكذلك كل من ينهاه عن منكر.

فعلى قولهم لا فائدة فى النهى عنه، لأن أمره فى المستقبل موقوف على خلقه - تعالى - فيه المنكر أو ضده، فما الفائدة فى ذلك؟ وإنما يصح على مذهبنا، لأنا نبعث بذلك المقدم على المنكر إلى الكف عن أمثاله فى المستقبل، ونكون نحن عند ذلك أقرب إلى الامتناع من المنكر. فأما على مذهبهم لا فائدة فيه على وجه، وكذلك الأمر بالمعروف.

٧١٤ - وقوله: ﴿بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ﴾[١] فمن قوّى ما يدل على أن الفاسق لا يجوز أن يكون يكون مؤمنًا؛ لأنه لو صح اجتماع الأمرين، لم يكن لترتيبه لهما على الوجه الذى ذكره معنى!

٧١٥ - وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾[٢] فإنه لا يدل على أن الإيمان غير الإسلام، وذلك أن المراد بهذا الكلام أنهم لم يؤمنوا فى الحقيقة، وانقادوا واستسلموا، فذكر تعالى فى حالهم ما ذكر؛ يبين ذلك أنه تعالى قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٣] ومَن لم يدخل الإيمان فى قلبه ألبتة، لا يكون مسامًا عند أحد إلا بعض المتأخرين؛ فإنه يقول فى مُظهر الشهادتين إنه مسلم، لكنه لا يقول مع ذلك إنه مؤمن أيضًا. فلا يقدح خلافه فيما ذكرناه.

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١١.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٤.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٤.

٧١٦- وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ﴾[1] فإنه يدل على أن الهدى غيرُ الإيمان من حيث فصل بينهما، ويدل على أن الإيمان هو الإسلام لأنه قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لاَّ تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ﴾[2] ولو كان أحدهما غير الآخر لم يكن للثانى تعلق بالأول.

* * *

(١) سورة الحجرات: الآية ١٧.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٧.

ومن سورة
ق

٧١٧ - **دلالة**: قوله: ﴿قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] يدل على أن الوعيد الوارد عن الله لا يتبدل ولا يتغير. وأنه لا يجوز أن يكون فيه إضمار وشرط. ولا يكون خارجًا على وجه التعمية. ولا يجوز فيه الخلف، لأن كل ذلك يقتضى التبديل، وقد أبى الله تعالى ذلك فى وعيده.

وبين أنه وإن فعل ما توَّعد به، فليس بظلام للعبيد، لأنه لم يفعل بهم إلا ما استحقوه من العقاب على ما كان منهم من المعاصى.

وتنزيهه تعالى أن يكون ظلامًا للعبيد يدل على أنه لم يفعل الظلم ولا القبيح، على ما قدمناه ذكره فى نظائره.

٧١٨ - وقوله تعالى: ﴿لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾، يدل على بطلان مذهب المجبرة؛ لأنه بين [أنه] لا فائدة فيما يخاصمه قرينه فى الآخرة، فلو كان الأمر على ما يقوله القوم، لوجب أن يكون الموكِّد لعذرهم والمزيل للعقاب عنهم، ما وجب كونهم خصما لله تعالى! بأن يقولوا إنما كفرنا لأنك خنقت فينا ذلك فينا وأوجبته بالقدرة التى لا تخلو عند وجودها من الكفر، وبالإرادة وبقدرة الإرادة.

فكيف يجوز أن تعذبنا وقد منعتنا ولم تسهل لنا السبيل إلى ما فرضته علينا، بل منعتنا من فعله بوجوه من المنع، فكيف المخلص لنا من الكفر، وهل ما تفعله فينا من العقاب إلا بالكفر الذى فعلته، فى أنه لا سبيل لنا إلى التخلص منه؟! فتكون هذه الخصومة مبنية لعذرهم، ومزيلة للعقوبة، إن كان

---

(١) سورة ق - الآيتان ٢٨، ٢٩.

القديم تعالى ممن يعمل بالحكمة والصواب. تعالى الله عما يقوله القوم علواً كبيراً.

٧١٩- وقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[١] لا يدل على أنه، عليه السلام، يشفع لهم من حيث ضمن الزيادة، فلا يكون في الشفاعة فائدة، وذلك أنه تعالى بين أن لهم المزيد عنده، ولم ينف أن يكون ذلك بالشفاعة ولا أثبتها، فيجب أن يكون الأمر موقوفًا على الدليل، وإن كان لا يمتنع أن يقال إن هناك زيادتين: إحداهما هذه، والأخرى تنال بالشفاعة، فلا يتنافى ذلك.

٧٢٠- وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[٢] وتعلقهم بذلك في أنه الخالق لأفعال العباد، فقد تقدم القول فيه من قبل.

٧٢١- وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾[٣] لا يدل على أن من لا يخاف ذلك لا يُذكَّر بالقرآن، وإنما خصه بالذكر؛ لأنه الذي انتفع به عاجلا بالاعتبار والتذكر والانزجار، والكلام في ذلك كالكلام في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٤] وقد تقدم ذلك.

* * *

(١) سورة ق: الآية ٣٥.

(٢) سورة ق: الآية ٣٨.

(٣) سورة ق: الآية ٤٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢.

ومن سورة
الذاريات

٧٢٢ - قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[١] يدل على أن الإيمان هو الإسلام، وإلا لم يصح فى المعنى استثناء أحدهما من الآخر، ويحل الكلام فى محل قول القائل: فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين، فما وجدنا فيها غير جماعة من العرب! فى أن ذلك لغو لا فائدة فيه.

٧٢٣ - وقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾[٢] قد تقدم القول فيه فى الشعراء.

٧٢٤ - وقوله: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾[٣] قد بينا أن المراد بذلك الأشياء المشاكلة التى يحصل لها بالانضمام حكم وفعل، لولاه لما حصل، ولذلك يقال فى الذكر والأنثى: زوجين، ويقال: زوج نعل، وزوج خف؛ إذ حصل لها بالاقتران الحكم المعقول، وذلك لا يصح فى أفعال العباد، فلا يمكن أن يدَّعوا دخوله فيه.

وقد فسر تعالى ذلك فى سورة النجم، فقال: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾[٤] فبين أن المراد بذلك ما قلناه.

٧٢٥ - فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[٥] فبين فى الدلالة على أنه خلق جميعهم للعبادة، وأنه أراد منهم ذلك إذا بلغهم حد

---

(١) سورة الذاريات - الآيتان ٣٥، ٣٦.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٤٠.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٤٩.

(٤) سورة النجم: الآية ٤٥.

(٥) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

التكليف، فأما المجنون ومن لم يبلغ هذا الحد، فلا يجوز دخوله فى الكلام؛ لأنه يتضمن أنه أراد العبادة ممن تصح منه.

ولا يمكن حمله على أن المراد الانقياد بما يريده من الخضوع والخشوع، على ما زعمه بعض من يقول فى المعارف إنها ضرورية، وذلك أن ظاهر العبادة هو ما يختاره العبد من الفرائض التى يقوم بها، ومن النوافل، دون ما ذكروه، وإن كنا نخالف القوم فيما قالوه، ونقول فى المعارف: إنها اكتساب إذا كانت معارفًا بالله تعالى، وبالرسول، ﷺ، وبالشرائع.

ولا يجوز أن تحمل الآية على أن المراد بها من المعلوم أنه يعبد؛ لأن ذلك تخصيص من غيره دلالة، فإن قال: يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[1]، قيل له: لابد فى هذه الآية من حذف مقدر، فإما أن تقدر فيه: ولقد ذرأنا للكفر الذى يؤديهم إلى جهنم، أو لكى يدخلوا جهنم؛ لأنه لا يجوز أن يكون خلقهم تعالى لجهنم، التى هى للأجسام المخصوصة، فإذا وجب ذلك، حصلت الآية داخلة فى المجاز، فوجب حملها على مطابقة ما قدمناه، وذلك يقتضى أن يكون المراد باللام الداخلة فيها العاقبة، على ما قدمناه من قبل.

٧٢٦- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[2] فلا يدل على إثبات القوة بما يصير قويًا قادرًا، على ما يقوله أصحاب الصفات، وذلك أن إضافة القوة إليه على هذا الحد، لا تفيد أنها قوة له يصير بها قويًا؛ لأن هذه الإضافة قد تجرى على وجوه شتى، وقد بينا ذلك من حالها، فمن أين أنه

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٩.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٥٨.

تعالى هو القوى بها دون أن تكون قوته لغيـره، وأضيفت إليه من حيث كانت عطية من جهة؟

والمراد عندنا بذلك: أنه قوى علـى الأمور، قادر عليهـا، ولا يجوز أن يمنعه مانع منهـا. وعلى هذا الحد من المجاز وصف نفسه بأنه مـتين، لما كان المتين منا الصلب: هو الجـسم يكون أقوى من غيره، فلما أراد تعـالى المبالغة لنفسه فى الوصف بالقوة، قال هذا القول.

***

ومن سورة
الطور

٧٢٧ - أما تعلقهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[١] في أن الابن يصير مؤمنًا بإيمان الأب، وأن ذلك إذا صح فيه، لم يمتنع أن يكون طفل الكافر كافرًا بكفر أبيه في الحقيقة، فبعيد، وذلك أنه ليس في ظاهره إلا أنه ألحق ذريتهم بهم، وليس فيه بيان أنهم غير بالغين، فقد يقع هذا القول على أولاد الرجل وإن بلغوا، ولذلك قال تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ﴾[٢].

فإذا صح ذلك، فالمراد: أنه تعالى ألحقهم بهم من حيث شاركوهم في الإيمان، فاستحقوا ما استحقوه من الثواب والجزاء، ولذلك قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ﴾ فخبر عن الوجه الذي اتبعتهم فيه. وقد قال تعالى في آخره: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[٣] مبنيًا بذلك ما ذكرناه.

٧٢٨ - وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾[٤] هو إثبات الفاعل الخالق، وهو المراد بالشيء المذكور؛ لأن الدلالة قد دلت عندنا على أن الفاعل يخترع فعله، لا أنه يفعل الفعل من شيء سواء، فالمراد إذن ما ذكرناه.

٧٢٩ - وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[٥] لا يدل على ما تقوله لشبهة؛ لأن ذلك يوجب أن يكون له أعينًا، وليس أول الجمع بذلك أولى من آخره! فيوجب ذلك إثبات عيون له لا آخره لها، وأن لا يوقف على حد لا يصح إثبات أكبر منه، وذلك يبطل قولهم؛ لأن من يصرح بالجسم منهم،

---

(١) سورة الطور: الآية ٢١.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٨٤.

(٣) سورة الطور: الآية ٢١.

(٤) سورة الطور: الآية ٣٥.

(٥) سورة الطور: الآية ٤٨.

وبإثبات الجوارح، يثبته كمثل صورة آدم، ولا يثبت له إلا عينين. فيجب أن يكون المراد بذلك: إثباته عالمًا بجميع ما يحصل من العباد. وهذا كما يقال: إن هذا الشيء وقع بمرأى مني ومسمع؛ إذا كان عالمًا بتفصيله.

***

ومن سورة
النجم

٧٣٠ - وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ﴾[١] ربما استدل [به] بعض الجهال فى أنه تعالى يرى، وأن رسول الله، ﷺ، رآه مرة بعد مرة، وهذا باطل، لأن المراد بذلك جبريل، عليه السلام، والكلام يدل عليه؛ لأنه قال من قبل: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٢] وهذا كله من صفات جبريل، عليه السلام، ثم قال بعد ذلك: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾[٣] فأثبته رائيًا مرة، ثم قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾[٤]. فأثبته له رائيًا مرة أخرى، ورسول الله، ﷺ، وإن رآه الكثير، فلم يره على صورته التى هو عليها إلا هاتين المرتين، ومتى قال القائل إن فى جميع ذلك المراد هو الله، فقد علمنا أنه تعالى لا يوصف بالدنو والتدلى، ولا يحد بقاب قوسين أو أدنى؛ لأن كل ذلك يستحيل فيه!

وبعد، فلم صار بأن يحمله على أنه المراد بأولى مما ذكرناه، وليس فى الكلام ما يوجب لما قاله مزية، بل الذى قلناه أولى، لأن الذى يحمل الوحى إليه، ﷺ، هو جبريل، وذكره قد تقدم، فرجوع الكلام إليه أولى، وإن كان لو تقدم ذكرهما، لوجب ما قلناه؛ لأن الوصف المذكور يليق بجبريل دونه تعالى؛ ولأن العقل قد دل على استحالة الحركات عليه، والمجئ والذهاب.

٧٣١ - وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾[٥] فإنه يدل على أن الإلمام بصغائر المعاصى يغفر باجتناب الكبائر،

---

(١) سورة النجم - الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) سورة النجم - الآيات ٥ - ٨.

(٣) سورة النجم: الآية ١١.

(٤) سورة النجم: الآية ١٣.

(٥) سورة النجم: الآية ٣٢.

ويجرى ذلك مجرى قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1].

٧٣٢ - فأما دلالة قول تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾[2] على أن أحداً لا يؤخذ بذنب غيره وأنه يجازى على فعله، وأنه لا يجوز أن يكون ما يجازى عليه من خلق الله فيه؛ فبين لا يحتاج فيه إلى الإكثار فيه.

٧٣٣ - وأما تعلقهم فى المخلوق بقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[3] فى أنه تعالى يخلق الضحك والبكاء، وأن ذلك حكم سائر الأفعال، فبعيد، وذلك أن ظاهره إنما يقتضى أنه أضحكَ وأبكى، ولم يذكر متى فعل ذلك وفيه، وليس فى الكلام ما يوجب ذلك العموم فيحمل عليه؛ لأن هذا القول يصح إذا كان ما فعله من الضحك أقل ما يقع الاسم عليه، فهو كقولنا: فلان ضرب؛ فى أنه لا يقتضى العموم.

وبعد، فلو ثبت أنه أضحك وأبكى، لم يوجب ذلك فى أفعال العباد ما قالوه، لأن البكاء الذى هو إرسال الدمعة، من فعله تعالى، والضحك الذى هو التفتح، قد يجوز أن يكون من فعله، ولا ينافى إضافة الأمرين إليه، ما نقوله من أن العبد فاعل فى الحقيقة.

وبعد، فإن ذلك يوجب أن يوصف تعالى من كل فعل فعله عندهم بمثل ذلك، فيقال: إنه تعالى جهَّل وفسَّق وقتل، إلى سائر الأسماء المشتقة، ولا يرتكب القوم ذلك.

---

(١) سورة النجم: الآية ٣٣.

(٢) سورة النجم: الآيات ٣٧ - ٤٠.

(٣) سورة النجم: الآية ٤٣.

فالمراد بالآية: أنه تعالى فعل السبب الذى عنده وقع منهم ذلك، وأراد بالضحك ما قالوه من السرور، وبالبكاء خلافه.

وقد قيل: إن المراد بذلك العقاب والثواب.

٧٣٤ - فأما قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾[1] فلا يدل إلا على ما يقتضيه ظاهره من أنه المغنى، وكذلك نقول: إن جميع ما يستغنى به المؤمن [من] الأموال، هو من عند الله تعالى وإن كان يختلف حاله؛ ففيه ما يحصل له بكسب ومشقة، ومنه ما يحصل إليه عفواً من غير كد وطلب. وما يصل العبد إليه ويحتوى عليه من الحرام لا يستغنى به فى الحقيقة، فلا يدخل تحت الظاهرة على وجه.

* * *

(١) سورة النجم: الآية ٤٨.

ومن سورة
القمر

٧٣٥ - أما قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[١] وما يستدل بذلك فى إثبات العين له تعالى، فقد بينا من قبل، وبينا أن الله تعالى هو الحامل لراكب السفينة فى الفلك، بالأمور التى يفعلها فى المساء حتى يجرى أو يقف، فلا تعلق للمجبرة فى ذلك.

٧٣٦ - وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[٢] يدل على أنه تعالى بعثهم عن الأذكار وعلى الاتعاظ، وعلى أن يقوموا بالواجب فى ذلك، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا وقد أراد ذلك من جميعهم، فلا تخصيص. وذلك يدل على أنه قد أراد من الكافر الطاعة، كما أراد من المؤمن.

٧٣٧ - فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٣] فلا يدل على ما تقوله المجبرة، من أنه تعالى يخلق أفعال العباد، وذلك أن الآية واردة فى النار وعذابها، فقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٤] فبين ذلك أنه لا يعذب أحداً إلا بقدر استحقاقه.

ولو حمل على العموم، لصلح أن يقال: إن كل شىء خلقه بقدر؛ لأنه ممن لا يجوز عليه السهو والغفلة فى أفعاله تعالى، كالواحد منا، ف يقع الشىء إلا مقدراً.

٧٣٨ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾[٥] يدل على أنه ليس بجسم؛ لنه لو كان كذلك لم يكن ما يفعله يجرى على حد واحد، بل كان

(١) سورة القمر - الآيتان ١٣، ١٤.

(٢) سورة القمر: الآية ١٧.

(٣) سورة القمر: الآية ٤٩.

(٤) سورة القمر - الآيتان ٤٨، ٤٩.

(٥) سورة القمر: الآية ٥٠.

يجب أن يكون بعضه أسبق من بعض، وأن يحتاج فى بعض إلى تطاول الأوقات دون بعض، فلما بين تعالى أن سائر ما يريده متفق، وأنه يقع على ما يريده، كلمح بالبصر، من غير تأخير، دل ذلك على أنه ليس بجسم، وأنه قادر لذاته، يخترع الأفعال كيف يشاء وأراد.

***

ومن سورة
الرحمن

٧٣٩ - أما قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[١] فإنه لا يدل على قولهم فى المخلوق - لأن الله أضاف إلى نفسه تعليم البيان والقرآن - لأن العلم بهذين ضرورى، ولا يمكن إلا من قبله تعالى، فأما العلم بالقرآن، فهو الحفظ له على الوجه الذى يمكنه أن يؤديه ويتلوه. وأما العلم بالبيان، فهو العلم بكلام العرب، ومواضعتها، ومواقع فائدته، وذلك كله ضرورى يحصل بالعادة، فلا يمتنع من إضافتها جميعًا إلى الله تعالى على الحقيقة، وذلك يدل على حدث القرآن[٢]؛ لأن تعلمه إنما هو طريقة الحفظ لترتيبه، وذلك يقتضى حدثه، ولا يجب من حيث فصل بين القرآن وبين الإنسان، فوصفه بأنه علمه، والإنسان بأنه خلقه، أن يدل فى ذلك على أن القرآن ليس بمخلوق، على ما زعمه بعض الجهال، وذلك لأن كون الشىء موصوفًا لا يمتنع من أن يختص بصفة أخرى، فما الذى يمنع من أن يكون تعالى خلق الأمرين، وإن كان فى هذه الآية لم يذكر إلا خلق الإنسان؟!

وكان يجب على هذه الطريقة أن يكون البيان غير مخلوق أيضًا؛ لأنه تعالى فرق بينه وبين الإنسان. وكان يجب مثل ذلك فى سائر الأجسام، من حيث خص تعالى انسان بالذكر. وهذا فى نهاية البعد.

٧٤٠ - وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٣] فلا يدل على إثبات وجه له، تعالى عن قولهم، وذلك لأن الوجه قد يراد به ذات الشىء، وعلى هذا تقول العرب: هذا وجه الرأى، ووجه الأمر، ووجه الطريق. ومتى كان الكلام فيما لا بعض له، فلا شك أن المراد به ذاته فيختلف موقع هذه

---

(١) سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤.

(٢) سبق أن نبهنا إلى أن جمهور علماء الإسلام على أن القرآن قديم غير مخلوق على خلاف ما يزعم المعتزلة.

(٣) سورة الرحمن: الآيتان ٢٦، ٢٧.

اللفظة بحسب حال ما يستعمل فيه، فإذا صح ذلك وب أن يكون المراد بذلك: ويبقى ربك.

٧٤١- وأما تعلق المشبهة بقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[١] وبقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[٢] فى أن الفراغ والشغل لا يجوزان إلا على الأجسام، وهى التى يجوز عليها الشأن، إذ هى اشتغلت بالفعل، فلولا أنه تعالى جسم، لما صح ذلك عليه؛ فبعيد، وذلك أن ظاهر الشأن لا يقتضى ما قالوه؛ لأنه الأمر الذى يفعله ويؤثره على غيره.

فلا يمتنع أن يوصف تعالى بذلك، وإن كان ممن لا يشتغل بفعل عن فعل - فلذلك ذكر تعالى أنه لا يشغله شأن عن شأن - فيراد به هذا المعنى.

فأما الفراغ، فإنه لا يجوز إلا على من يجوز عليه الشغل، ومتى حمل الكلام على حقيقته، لزمهم القول: بأنه تعالى يفعل الأفعال فى نفسه، فيشتغل بها، ويمنعه ذلك من غيره من الأفعال، وذلك مما لا يرتكبه مسلم؛ لأنهم يقولون بأنه يفعل فى غيره، وأنه لا يشتغل بفعل عن فعل، فالمراد بالآية التهديد دون وصف نفسه بالفراغ؛ لأن هذه اللفظة قد جرت العادة فيها بمثله؛ لأن القائل مناقد يقول لغيره: سأفرغ لك.

إذا أراد أن يهدده ويبكته فى أمر يفعله. ولولا أن المراد بذلك، لوجب أن يكون تعالى فى حال هذا الخطاب كان مشغولاً عن هذا الأمر، الذى ذكر أنه يفرغ له، وكان لا يمكنه أن يفعله فى الحال. وذلك مما لا يرتكبه أحد!!

٧٤٢- وأما قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾[٣] فلا يدل على أنه - تعالى - فى مكان، وهو قائم فيه حتى صار مقامًا له، وذلك أنه تعالى

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٩.

(٢) سورة الرحمن: الآية ٤٦.

(٣) سورة الرحمن: الآية ٣١.

وعد من يخاف ورغبة، وقد علمنا أن الخوف لا يجوز أن يكون من مكانه ومقامه، حتى يكون ذلك مرغبًا فى الطاعة، وصارفًا عن المعصية، فيجب أن يجعل الكلام على أن المراد به: أن من خاف مقامه، ووقوفه للمساءلة، والمحاسبة بفعل الطاعة، فله الثواب. وأضاف المقام إلى الله تعالى وإن كان مقامًا للعبد، لأنه بحيث يحكم تعالى، ولأن الموضع المعد من قبله لوقوف العبد، ومقامه فأضيف إليه تعالى لذلك.

٧٤٣- وقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾[1] فأحد ما استدل به أصحابنا، رحمهم الله، على العدل، وذلك أن المطيع قد يعبد الله المدة الطويلة، فيحسن بذلك، ثم يرتد ويموت عليه.

فلو كان تعالى خلق الكفر فيه، لكان قد جازى المحسن بالإساءة التى لا غاية أكبر منها، وذلك يكذب ما تقتضيه الآية، فإذن يجب أن نقطع بأنه لا يجوز أن تخلق - تعالى - الكفر والردة، وأنهما من فعل العبد، حتى إذا عافيه، لم يفعل إلا باستحقاق، ولا يفعل تعالى بالمحسن إلا الإحسان فى الحقيقة، إلا إذا أحبط المحسن إحسانه وأفسده.

***

(١) سورة الرحمن: الآية ٦٠.

ومن سورة
الواقعة

٧٤٤ - أما قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[١] فإنه لا يدل على أن فعل العبد الله خَلَقه، وذلك أنه وصف العبد بأنه يُمنى من حيث يحصل الإنزال، واستقرار الماء فى الرحم عنه. ثم ذكر أنه تعالى يخلق ذلك ولدًا مصورًا، وهذا هو الذى يقتضيه ظاهره وبه نقول.

وقد بينا من قبل، أن إنزال الماء لا يمكن أن يقال: إنه من فعل العبد أيضًا وإن كان قد يحصل له فيه فعل، وشرحنا القول فيه، فتعلقهم بذلك لا يصح على وجه.

٧٤٥ - وأما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾[٢] فى أن طرح البذر والحرث، كان يكون من خلقه تعالى وأن العبد [ما] فعَله، فبعيد، وذلك لأن الزرع قد اختلف فيه، فمنهم من قال: إنه اسم للنبات الظاهر، وهذا هو من خلقه تعالى، لأنه الذى يُنبت الزروع وينميها، ويجعلها بالصفة التى تحصل عليها، ومنهم من قال: إنه طرح البذر.

ولذلك يقول القائل: قد زرعنا الحنطة والشعير، إذا بذره. وعلى هذا القول؛ فى الكلام ما يدل على أن المراد به ما قلناه أولاً، لأنه قال: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ فأضاف الحرث إليهم، ثم قال: ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ﴾ يعنى ما تقدم ذكره، فيجب أن يكون المراد به: النبت والظهور، على الوجه الذى قلناه.

---

(١) سورة الواقعة: الآيتان ٥٨، ٥٩.

(٢) سورة الواقعة: الآيتان ٦٣، ٦٤.

ومن وجه آخر، وهو أنه تعالى عـدَد فى ذلك عظيم نعمه، ولا يليق به طرح البذر، فـيجب أن يكون محـمولاً على ما ذكـرناه، مما يؤدى إلى منافع الخلق وقيام أبدانهم به.

٧٤٦- وأما قـوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾[١] فلا يدل عـلى جواز القرب على الله - تعالى - لأن الكلام فيمن حضره الموت وعاينه، وهو الذى أراده بقوله: ﴿فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٢] ثم قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لاَّ تُبْصِرُونَ﴾[٣] وأراد بذلك حضور الملائكة على وجه يراهم المحتضر، ولا يراهم القوم، ولو كان القرب فى الحـقيقة قد صح فيه، لوجب كـونه فى ذلك المكان، ولا يمـتنع أن يكون فى غـيـره من الأمكان كـسـائر الأجسام.

ومتى قـالوا: أنه يقرب ولا يجب ذلك فيـه، فقد نفـوا حقيقـة القرب وزالوا عن الظاهر.

* * *

(١) سورة الواقعة: الآية ٨٥.

(٢) سورة الواقعة - الآيتان ٨٣، ٨٤.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٨٥.

ومن سورة
الحديد

٧٤٧ - قد بينا أن الجمادات إذا كانت لا تفعل التسبيح فى الحقيقة، فالواجب إذا وصفت بأنها تسبِّح، أن يحمل ذلك على أنها تدل على تنزيهه تعالى، فمن حيث حلت محل من يظهر ذلك بقوله، فهذا هو المراد بقوله، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[١].

٧٤٨ - وأما قوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾[٢] فإنه من أقوى ما يدل على إبطال قول من يثبت لله تعالى علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وصفات فى الأوّل؛ لأنها لو كانت فى الأول - على ما يقولون - لم يكن هو الأول من حيث وُجد معه غيره!

فإن قال: هذه الصفات ليست غيراً له، وهى داخلة فى الاسم الذى يذكرونه، فيصح من هذا الوجه أن يكون هو الأول، فهذا باطل، لأنا قد بينا فى غير موضع أن إطلاق لفظة الإله لا يدخل تحته إلا ذاته تعالى، دون ما يدعونه من الصفات. وبينا أن الصفات يجب أن تكون غيراً له، لأنها مخالفة له، ويجوز عليها مالا يجوز عليه، ومميزة ببعض الأذكار منه تعالى إذا ذكرناه بأسمائه، وذلك يحقق ما ذكرناه من الدلالة.

وقوله تعالى: ﴿وَالآخِرُ﴾ يدل على أن سائر الموجودات فى بعض الأحوال تفنى ويبقى وحده موجوداً، على ما نقوله من أنه تعالى يفنى العالم.

٧٤٩ - وأما تعلق المشبهة بقوله: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[٣] فى أنه جسم، وأنه يجوز عليه الاحتجاب والظهور [الباطل]، وذلك أنه لو كان بهذه الصفة لم

---

(١) سورة الحديد: الآية ١.

(٢) سورة الحديد: الآية ٣.

(٣) سورة الحديد: الآية ٣.

يجب أن يوصف في حالة واحدة بأنه ظاهر وباطن، بل كان يجب أن تختلف أحواله في ذلك، فكان يجب أن يكون في مكان مخصوص، وأن يكون له حد محدود، يصح أن يبطن ويظهر، وكان يجب أن يكون هذا وصفه أبداً، على ما ذكره، وذلك يوجب إثبات الأجسام لم نزل.

فالمراد بذلك: أنه القاهر المستعلي؛ لأن من هذا حاله يقال إنه ظاهر، وإنه ظهر على الشيء، كما يقال: ظهر القوم على العدو، وهم ظاهرون عليه، والمراد بوصفه بأنه باطن: أنه عالم بالسرائر، وعلى هذا يقال: إن فلانا استبطن فلانًا إذا خصه بأحواله.

٧٥٠- وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[1] فقد بينا أن ظاهره يقتضي أنه يخرج من جسم إلى جسم. ومن ظلمة إلى ضياء. ولا يقتضي الكفر والإيمان. فتعلقهم بظاهره لا يصح.

والمراد بذلك: أنه ينزل القرآن ليبعثهم بذلك على مفارقة الكفر، والعدول عنه إلى الإيمان. وذلك يدل على ما نقول من أنه تعالى يريد من جميعهم الإيمان، لأنه لم يخص بذلك قومًا دون قوم.

ولو حمل على ظاهره، لوجب أن يكون تعالى أنزل القرآن لكي يفعل فيهم الإيمان ويخلقه، ولو كان ذلك من خلقه لكان إنزال القرآن ليس بسببٍ له، ولا هو ممن يفعل به، فكان لا وجه له ألبتة. وإذا حملناه على ما قلناه، يصح؛ لأنه يكون باعثًا لهم على الإيمان وداعيًا لهم.

٧٥١- وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[2] فغير دال على قول المجبِّرة في أن أفعال القلب من قبله تعالى، وذلك أن

(١) سورة الحديد: الآية ٩.

(٢) سورة الحديد: الآية ٢٧.

ظاهره يقتضى أنه جعل فى قلوبهم الرأفة والرحمة، وكذلك نقول؛ لأن رأفة القلب ورقته هما من فعله تعالى، وإن كان المراد بها النعمة، فمتى قرنت بالقلب، فالمراد بها ما ذكرناه، والله تعالى هو الذى يخلق القلوب مختلفة: ففيها ما يختص بالقسوة، وفيها ما يختص بالرحمة والرأفة.

وأما الرهبانية فلم يذكر تعالى أنه جعلها، وإنما ذكرها، ثم خبر أنهم ابتدعوها، وبين أنه تعالى ما كتبها عليهم، وما ألزمهم إياها إلا ابتغاء مرضاته، وأنهم مارعوها حق رعايتها، فخرجوا عنها إلى المعاصى، ولم يتمسكوا بها، ولم يدوموا عليها.

٧٥٢ - وقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾[١] وتعلقهم بذلك فى أن العبد لا يقدر على فعله؛ لأن الفضل من فعله، فبعيد، وذلك أن ظاهره إن دل، فإنما يدل على أن العبد لا يقدر أصلاً، على ما يقوله جهم[٢] والقوم وإن جعلوا فعله خلقًا لله، تعالى فإنهم يثبتونه قادرًا فى الحقيقة على الفعل، فكيف يصح تعلقهم به؟

وبعد، فإن الفضل إذا أضيف إلى الله تعالى. فالمراد به ما يختص بفعله من النعم، فلا يصح ما ذكروه.

على أن الآية واردة فى ذكر الرسل، فبين تعالى أن أهل الكتاب لا يقدرون على إرسال الرسل، ولا يتعلق ذلك باختيارهم، وقد ذكر تعالى ما يدل على ما قلناه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ﴾[٣] ثم عقبه

---

(١) سورة الحديد: الآية ٢٩.

(٢) هو الجهم بن صفوان، مولى بنى راسب من الأزد، وإليه تنسب فرقة الجهمية.

(٣) سورة الحديد: الآية ٢٨.

بهذه الآية، وبين أن أهل الكتاب لا اختيار لهم فى هذا الباب، وقال بعده: ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾[1] وأراد به النبوة التى يضعها مواضع المصلحة، على قدر إرادته ومشيئته.

* * *

(١) سورة الحديد: الآية ٢٩.

ومن سورة
المجادلة

٧٥٣ - **مسألة**: قوله تعالى فى كفارة الظهار: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[1]، مع إجماع الأمة على أن من يدخل فى الصيام، فلا يكون مستطيعًا، ويكون فرضه الصوم دون الإطعام، يدل على بطلان قولهم فى أن القدرة مع الفعل، وأن من ليس بصائم، ولم يدخل فيه، فهو غير مستطيع له فى الحقيقة.

٧٥٤ - وتعلق المشبهة بقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[2] فبعيد، وذلك أنه متى حمل على ظاهره، يتناقض، لأنه إن كان رابعًا لثلاثة فى مكان، استحال كونه رابعًا لغيرهم فى سائر الأماكن، والظاهر يقتضى كونه رابعًا لكل ثلاثة تناجوا. وقد بينا أنه لا يمكنهم القول بأنه معهم إلا مع القول بأنه جسم؛ لأن هذه اللفظة لا تطلق إلا فيما هذا حاله، خصوصًا فى الأماكن والأشخاص.

فيجب أن يحمل الكل على أن المراد به: أنه عالم بأحوالهم، وأنهم لا يقدرون على أن يستسروا بما يتناجون، دونه، ولذلك خص من يتناجى بذلك، دون غيرهم - والمشبهة لا تقول بأنه تعالى عند النجوى يحصل فى المكان أو مع العبد، وفى سائر الأحوال يغيب - منبهًا بذلك على أن إخفاء النجوى إنما يصح على العباد دون الله تعالى.

٧٥٥ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[3] فلا يدل على أنه - تعالى - يريد أضرار الشيطان، وذلك

---

(١) سورة المجادلة: الآية ٤.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٧.

(٣) سورة المجادلة: الآية ١٠.

أنه تعالى بين أن الشيطان بوسوسته يريد أن يغمهم، وأن ما يفعله ليس بضارهم فى الحقيقة؛ لأنهم يعدلون عما يقتضيه داؤه ووسوسته.

وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أراد: إلا بأن يحدث تعالى الغم فى قلوبهم بما يحدث من الأمور، فيكون حادثًا من جهته. أو يريد بذلك ما يفعله القوم من الغم عند أمر الله تعالى بذلك، فيكون المراد بالإذن الأمر على الحقيقة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَىٰ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ وإضافته ذلك إليه يدل على أنه لم يخلقه لأنه لو خلقه، لم يكن لإضافته إلى الشيطان وجه؛ من حيث علم أن دعاءه لا يؤثر فى حصولهم منهم، وإنما يجب وجوده عند خلقه تعالى، وهذا ظاهر.

٧٥٦ - وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1] فى بيان المنافقين. من أدل الدلالة على أنه تعالى لا يخلق الذهاب عن الحق لأنه لو خلق ذلك، لم يضف الصد عن سبيل الله إليهم، على ما بيناه.

٧٥٧ - وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾[2] لا يدل على أن الإيمان من خلقه تعالى؛ لأن الكتاب لا يفيد ذلك. والمراد عندنا: أنه تعالى يسم قلوبهم بعلامة من كتابة أو غيرها، ما يدل على أنهم مؤمنون مستحقون للثواب، لتفرق الملائكة بينهم وبين المطبوع على قلبه الذى يستحق الذم. وقد بينا القول فى ذلك.

---

(١) سورة المجادلة: الآية ١٦.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

وقد قال بعضهم: إنه تعالى أراد أنه يثبت فى قلوبهم الحفظ، والعلم بالشرائع، ولطف لهم فى التمسك بها، فوصف نفسه من هذا الوجه بأنه كتب فى قلوبهم الإيمان.

***

ومن سورة
الحشر

٧٥٨ - قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾[١] تعلقوا به فى أن خروجهم يجب أن يكون خلقًا لله تعالى، وقد بينا فى مواضع أن ذلك يوجب أنه تعالى يوصف به؛ لأنه إن كان يوصف بأنه أخرجهم من حيث خلق الإخراج الذى هو خروجهم، فيجب أن يوصف... الظلم بأنه ظلمهم. وهذا مما لا يقول به مسلم. ولو كان ذلك حقيقة لما جاز أن يصفهم فيقول: ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا﴾[٢] فيضيف الخروج إليهم.

فالمراد بذلك: أنه تعالى لما أمر بإخراجهم، وتخريب منازلهم، وإجلائهم إلى الشام، جاز أن يقول تعالى على طريق الامتنان على النبى، ﷺ، بهذا القول.

٧٥٩ - وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾[٣] فالمراد أنه كتب فى الحقيقة وأخبر بذلك، ثم وقع الأمر على ما أخبر به. يدل ذلك على أن تعذيبهم فى الدنيا من القتل وغيره كان يقوم مقام الجلاء، فيما يقع به من المصلحة. وهذا يدل على ما نقوله فى اللطف، وأن فيها ما يقوم مقام غيره.

٧٦٠ - وقوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٤] لا يدل على أن قطعهم من خلقه، وذلك أن الإذن قد يكون الأمر والإعلام، على ما بينا. ونحن نحمله على الأمر فى الحقيقة، لأنه تعالى أمرهم بقطع تخيلهم، لما فيه من المصلحة.

---

(١) سورة الحشر: الآية ٢.

(٢) سورة الحشر: الآية ٢.

(٣) سورة الحشر: الآية ٣.

(٤) سورة الحشر: الآية ٥.

٧٦١ - وتعلقهم بقوله تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ﴾[١] فى أن الشُحَّ والبخل من فعله، فيصح أن يقيه العبد، وأن يفعله به؛ فبعيد، وذلك أن ظاهره يقتضى أنه جُنِّب البخل، وليس فيه ذكر من جنبه ذلك، وأزاله عنه، فلا يدل الظاهر على ما قالوه، وإن كان لا يمتنع أن يحمل الشح على ما يختص به البخيل من ضيق القلب عن العطايا، وهذا هو من خلقه تعالى.

٧٦٢ - وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾[٢] لا يدل على أن فعل القلب من خلقه تعالى، لأن الفعل لا يمتنع عندنا أن يكون ما يحصل فى القلب من شدة الشهوة بالنعم، فيكون كالباعث له على الحسد والخديعة، فسألوا زوال ذلك، وقد بينا أن الدعاء بالفعل لا يدل على حال ذلك الفعل وكيفيته، وعلى أن جنسه لا يقدر عليه إلا الله تعالى، مشروحًا فى غير موضع.

٧٦٣ - وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾[٣] يدل على أن من استحق النار لا يفوز بالجنة، والنجاة منها، وإلا كان يجب أن يكون قد ساووا أصحاب الجنة فى ذلك، وقد نفاه الله تعالى ومنع منه. وذلك يحقق قولنا فى الوعيد.

٧٦٤ - وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ﴾[٤] لا يدل على أن العبد لا يفعل؛ لأن وصفه نفسه بذلك، لا يمنع من أن غيره بمنزلته. هذا لو أطلقنا القول بأن العبد يخلق، فكيف ونحن نمتنع منه، وإنما نقول بالإطلاق إنه يفعل، وعلى

---

(١) سورة الحشر: الآية ٩.

(٢) سورة الحشر: الآية ١٠.

(٣) سورة الحشر: الآية ٢٠.

(٤) سورة الحشر: الآية ٢٤.

التقييد نصفه بالخلق، كما ذكر تعالى فى عيسى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[1].

٧٦٥- وقد بينا أن قوله تعالى: ﴿لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[2] يدل على أن أفعاله حسنة، وإلا وجب أن يكون فى أسمائه خلاف ذلك.

٧٦٦- وقوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾[3] يدل على أنه منزه عن القبائح؛ لأن التقديس هو التطهير، ولو جاز أن يفعل القبائح لم يختص بذلك.

***

(١) سورة الحشر: الآية ١١٠.

(٢) سورة الحشر: الآية ٢٤.

(٣) سورة الحشر: الآية ٢٣.

ومن سورة
الممتحنة

٧٦٧ - أما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾[١] فى أنه يدل على أنهـا - تعالى - قد لا يجـيب النبى إلى ما يدعـو به، وأنه يغفر للكفـار، فبعـيد، وذلك أن ظاهره الآية ليس إلا أنه وعد أن يستغفر له، ولا يوجب ذلك العلم بحـال ما سأل عنه، وكيفته، على ما ذكرناه فى الدعاء، فـالتعلق بظاهره لا يصح. وقد قال: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[٢] فبين أنه وعـده أنه يؤمن، ويعدل عن عبادة الأصـنام إلى عبادة الله تعالى، فـعند ذلك وعده إبراهيم بالاستـغفار، فلما ثبت على كفره تبرأ منه، وترك الاستغفار له.

وبعد، فإن غفران الكفار يحسن عندنا فى العقول، فلو أريد به الظاهر، لصح، وإنما يمتنع عندنا سمعًا.

٧٦٨ - وتعلقـهم بقوله تعـالى: ﴿رَبَّنَا لا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣] فى أنه تعالى ينزل بالمؤمن الأمور التى معها يشمت الكافر، فليس فى ظاهره أكثر من أنهم سـألوا ألا يجعلهم فـتنة لهم، وقـد يكونون كـذلك بأمور من قـبله فى الحقيقة، وظاهره لا يدل على ما قالوه.

والمراد بذلك: أنه يصـرف عنه المحن الـتى عندها يفـرح الكفـار بهم، ويلحقهـم الغم به، ويفرحهم، فيكون فـتنة، ومشقة جـديدة، وقد يجوز أن يريد بذلك أن يبت أقدامهم، ويقويهم، ولا يقوى العدو حتى يغلبهم، فيكون ظفرهم فتنة لهم.

---

(١) سورة الممتحنة: الآية ٤.

(٢) سورة التوبة: الآية ١١٤.

(٣) سورة الممتحنة: الآية ٥.

ومن سورة
الصف

٧٦٩ - أما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[١] فى أنه تعالى يخلق الكفر وسائر المعاصى، فبعيد، وذلك أنه تعالى وصفهم بالزيغ وأضاف ذلك إليهم فى الحقيقة، وبين أن عند ذلك تزيغ قلوبهم، فالمراد به أنه يعاقبهم على ذلك، والكلام فيه كالكلام فى قوله: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾[٢]، وقد بينا الكلام فى ذلك.

* * *

(١) سورة الصف: الآية ٥.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٧.

ومن سورة
الجمعة

٧٧٠ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾[1] لا يصح تعلقهم به فى أنه خص بالإيمـان والفضل بعض عبـاده دون بعض، وذلك أن المراد بالكلام النبوة، وهو تعالى يخص به بعض عباده دون بعض.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ﴾[2] يدل على ما قلناه.

* * *

(١) سورة الجمعة: الآية ٤.

(٢) سورة الجمعة: الآية ٢.

ومن سورة
المنافقين

٧٧١ - أما قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[١] فإنه يدل على أنه تعالى لا يخلق الصد عن السبيل ولا الذهاب عنه، وإلا لم يكن لإضافته ذلك إلى المنافقين معنى، ولا كان لإيمانهم تأثير فى ذلك؛ لو كان تعالى هو الذى يخلق الكفر والذهاب عن الإيمان. وإنما يكون لذلك معنى من حيث كانوا يدعون إلى خلاف ما أظهروه من الإيمان ويحلفون عليه بأيمان فيستغوون به، ويبعثون به على الكفر، ولو كان العبد لا يختار فعله، وإنما يخلق فيه لم يكن لكل ذلك تأثير.

٧٧٢ - وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[٢] فقد بينا القول فى الطبع، ودللنا على أنه ليس بمنع على الحقيقة.

٧٧٣ - وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[٣] يدل على أنه لا يثيبهم ألبتة. ويدل على أنهم لا يتخلصون من العقاب؛ لأنهم لو تخلصوا من ذلك، لكان تعالى قد هداهم إلى البغى!

* * *

(١) سورة المنافقون: الآية ٢.

(٢) سورة المنافقون: الآية ٣.

(٣) سورة المنافقون: الآية ٦.

ومن سورة
التغابن

٧٧٤ - أما قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾[١] فإنه لا يدل على أنه خلق الكافر كافراً، والمؤمن مؤمنًا؛ لأن ظاهره يقتضى أنه خلقهم، وذلك يقتضى خلقه لأجسامهم، ثم قسمهم قسمين على الوجه الذى ذكره؛ وليس فيه أن ما صار به المؤمن مؤمنًا، والكافر كافراً من خلقه تعالى.

وقد قال أبو على، رحمه الله: لو كان كما قالوا، لقال: فمنكم كافراً ومنكم مؤمنًا، بالنصب، فلما ذكر - تعالى - بالرفع دل على أن الإيمان من فعلهم لا من خلق الله فيهم!

٧٧٥ - وقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾[٢] فإنه يدل على العدل؛ من حيث بين أنه خلقها بالحق. وقد بينا أنه لو جاز أن يفعل القبيح، لما صح أن يثبت ذلك، ولما صح أيضًا أن يكون قد أحسن الصورة وفعلها على وجه تحسن عليه. فالآية تدل على تنزيهه عن القبيح.

٧٧٦ - وقال أبو على، رحمه الله: وصفه تعالى ذلك اليوم، وهو يوم القيامة بأنه يوم التغابن، إنما يصح على قولنا فى العدل، وذلك ينبىء أنهم صاروا مغبونين. وأن من فاز وظفر بالجنة، فهو غابن لهم، وذلك لا يصح إلا مع العلم بأنهم قصروا فيما قدروا عليه، فلحقهم الغبن، ولو كانوا لم يقدروا فى دار الدنيا على ذلك لم يصح هذا القول.

٧٧٧ - وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾[٣] فلا يدل على أن ما يؤدى إلى المضرة من تصرف العبد، من فعله تعالى، لأنه

---

(١) سورة التغابن: الآية ٢.

(٢) سورة التغابن: الآية ٣.

(٣) سورة التغابن: الآية ١١.

لو دل ظاهره على ذلك لدل على أنه يأمره تعالى، ولا خلاف فى أنه تعالى لا يأمر بالقبيح. فالمراد بذلك ما ينزل به من الشدائد والمحن، التى تكون من قبله تعالى، وذلك لا يكون إلا بعلمه وإرادته.

وقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ أراد به تعالى ما بيناه من زيادة الهدى والبصيرة؛ لأنها تؤثر فى قلبه فتزيده سكونا، وقد بينا القول فى ذلك.

***

ومن سورة
الطلاق

٧٧٨ - وأما تعلقهم بقوله: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾[١] فى أن الرجعة يجب أن تكون حادثًا من فعله تعالى، فغلط، وذلك أنه تعالى لم يذكر ما ذلك الأمر الذى يحدثه، فمن أين المراد به لرجعة دون أن يكون الشهوة والرغبة لمراجعتها، وذلك من فعله، والظاهر لا يليق إلا بهذا الوجه، وذلك أنه تعالى منع المطلق من أن بيت الطلاق، لكى يتمكن من التلاقى إذا وجد فى قلبه الشهوة والرغبة.

٧٧٩ - وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾[٢] لا يدل على أن تصرفه من قبله، بل يدل على أنه الذى يحدثه، ليصح أن يكون متوكلا. وقد بينا حقيق التوكل، وأنه يقتضى كون المتوكل متخيراً فيما يفعل، مؤثراً لفعل على فعل.

٧٨٠ - وقوله: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[٣] غير دال على أن الأشياء حادثة من قبله، وذلك أن جعله لما قدراً، لا ينبىء عن أن ذاتها موجودة من جهته؛ لأن المقدِّر والمدبِّر قدير فعل غيره، وفعل نفسه، ويقدرهما. فالتعلق بظاهره لا يصح.

ولا يمتنع من أنه تعالى قد قدر أفعال العباد، وجعل لها مقادير بالخبر والكتابة.

---

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٣.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٣.

٧٨١ - وقوله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾[1] يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد ما لا يطيقه، على وجه من الوجوه، وقد بينا القول فى ذلك فى مواضع.

ويدل أيضًا على أن الفعل للعبد؛ لأنه تعالى أمره بأن ينفق بحسب ما يؤتيه فإذا ضيق عليه رزقه أنفق بحسبه، وإذا وسع عليه فكمثل؛ لأن قوله: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ المراد به: ومن ضيق عليه فى رزقه. وهو الذى أراده تعالى فى قصة ذى النون: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[2] يعنى: أن لا نضيق عليه.

* * *

(١) سورة الطلاق: الآية ٧.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٨٧.

ومن سورة
التحريم

٧٨٢ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾[١] يدل على أن العبد قادر على فعله، وأنه الذى يحدثه، ليصح منه أن يتقى النار بما يختاره، وأن يقى أهله ذلك بما يدعوهم إليه. وهذا لا يصح مع القول بأنه تعالى يخلق فيه الفعل على وجه لا يمكنه خلافه.

٧٨٣ - وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٢] فمن قوى ما يدل على أنه تعالى لا يخلق أفعال العباد؛ لأنه لا يخلو قوله: ﴿لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ من أن يريد به منعهم من الاعتذار ولهم عذر، أو أن يريد بذلك أن لا عذر لهم، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون المراد الأول، لأنه كان يجب أن يكون لهم عذر فى الحقيقة، وقد منعهم من ذكره، وهذا لا يجوز عند أحد، خصوصًا فى الآخرة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يدل على بطلان ذلك أيضًا، لأنه لو كان لهم ذعر فى الحقيقة، لكانوا قد جُوزُوا بما لم يفعلوا، وعلى وجه يقبِّح العذر الذى معهم، فإذن صح بأنه لابد من القول بأنه لا عذر لهم. ولو كان الأمر كما تقوله المجبرة، لوجب أن يكون لهم عذر، بل أعذار كثيرة، كل واحد منها يقوم بنفسه فى ظهور عذرهم، وفى سقوط العقاب عنهم. وذلك أن لهم أن يقولوا: إنما أتينا فى كفرنا من قِبَلك، وفى أن لم تفعل الإيمان من جهتك، لأنك سلبتنا القدرة عليه، وأعطيتنا قدرة الكفر، وجعلتها موجبة للكفر، وخلقت مع ذلك الكفر فينا وإرادته فيما لم تزل، فلم يمكن مفارقته، وخلقت فينا قدرة الإرادة له، ونفس الإرادة والاختيار. وكل واحد

---

(١) سورة التحريم: الآية ٦.

(٢) سورة التحريم: الآية ٧.

من ذلك لو حصل بانفراده فينا، لا متنع الإيمان منا، ووجب الكفر!! فكيف لا يكون ذلك عـذراً لنا في زوال العـقـاب عنا؟ ولئن جـاز أن لا يُعـدُّ ذلك عذراً، فـيجب أن يجـوز معاقـبة العـاجز والزمن، وأن لا يجـعل ذلك عذراً فيهم، وفي هذا إخراج كل عذر من أن يكون عذراً!

فلما بين تعـالى أن لا عذر للكافرين، وكـان قولهم يقتضي مـا ذكره، فيجب صحـة ما نقوله، يسلم معه القول بأنهم من قـبل أنفسهم أتوا، لأنهم مُكِّنوا من الإيمان، وأزيحت علـلهم فيه، فعـدلوا عن فعله، لغلبة الشـهوة، وإيثار الهوى، وتركوا ما فيه فوزهم ونجاتهم، فلم يكن لهم عند نزول العقاب بهم معذرة على وجه.

٧٨٤ - وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1] يدل على أن السيئات إنما تكفَّر، إذا عظمت أو صارت كبيرة، بالتوبة، على ما نقوله.

* * *

(١) سورة التحريم: الآية ٨.

ومن سورة
الملك

٧٨٥ - قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾[1] يدل على نفى القبائح عن خلقه؛ لأنه لو كان هو الخالق لها، وفيها توحيد وتشبيه وتثليث، لكان ذلك متفاوتًا. وفيها عبادة الله وعبادة غيره، والحكمة والصواب، والسفه والباطل. ولا تفاوت أعظم مما اختص به ذلك، فيجب أن يدل على أنه ليس من خلقه تعالى على وجه.

وليس لأحد أن يقول: المراد بذلك أنه لا تفاوت فيما خلقه من السموات، لأن حمله على ظاهره يمكن ويفيد. فلا يجب تعليقه بما تقدم. وإن كان لو حمل على ذلك لوجب ما قلناه أيضًا؛ لأن نفى التفاوت، فى باب الحكمة والسفه، عن شيء من أفعاله، لا يصح إلا مع القول بأنه منزه عن القبائح.

٧٨٦ - وتعلقهم بقوله: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[2] فى أنه يدل على أنه خلق ما فى الصدور، فبعيد، وذلك أن ظاهره لا يل إلا على أنه خلق ما تقدم ذكره، وكما تقدم ذكر ذات الصدور، فقد تقدم ذكر الصدور بنفسها، فمن أين أن المراد به أحدهما دون الآخر؟

وبعد، فإن حمله على ما قالوه يوجب أنه خلق ما فى الصدور من القول؛ وقد علمنا أن ذلك لا حقيقة له! ومتى قال: المراد به العلم بالقول، فقد خرج عن الظاهر!

وبعد، فإن العلم الذى يستسرّه الإنسان، الأقوى أن يكون ضرورة، ويكون تعالى هو الخالق لها، فحمله على ظاهره يصح على قولنا، فأما أن

---

(١) سورة الملك: الآية ٣.

(٢) سورة الملك - الآيات ١٣ - ١٤.

يدل الآية على أنه يخلق مـا يسره من الإرادة، والعـزم، وسائر ما يـكتسب، فالظاهر لا يدل عليه.

وبعـد، فإن الذى يقـتضيـه الكلام، أنه وصف نفسـه بأنه يعلم السـر وأخفى. ثم بين الوجـه الذى له وجب كونه عالمًا، فـقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ يريد ألا يعلم الخالق الأشـياء، الذى هو قديـم قادر لذاته؟ فحـملهم على ما ذكروه بعيد.

٧٨٧ - وأما قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾[1] فقد بينا من قبل المراد بذلك، فلا وجه لإعادته.

* * *

(١) سورة الملك: الآية ١٩.

(١) سورة القلم.

٧٨٨ - [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾[١] يدل على ما نقوله فى الوعيد؛ لأن الأمر لو كان كما تقوله المرجئة، لكان لا يمتنع فى كثير من المجرمين أن يجعل حالهم فى إدخال الجنة، كحال المسلمين، وقد شرحنا ذلك من قبل.

٧٨٩ - وأما تعلق المشبهة بقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾[٢] فبعيد، وذلك أنه ليس فى الظاهر إضافة الساق إلى من هو له، لو كان المراد بالساق الجارحة، فمن أين أن المراد إثباته لله؟ تعالى عنه! وإنما أراد بذلك أن يبين شدة ذلك اليوم، وعظيم ما ينزل فيه على أهل العقاب عند المحاسبة، فقال تعالى هذا القول على طريق العرب فى هذا الباب.

وقوله: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ لا يجوز تعلق المجبرة به فى تكليف ما لا يستطاع؛ لأن الغرض بذلك ليس هو التكليف، لأن الآخرة لا يصح فيها ذلك. والمراد به: التبكيت على تقصيرهم فيما كلفوه من السجود، وبيان أنهم لا يمكنهم تلافى ما فرطوا فيه من قبل.

٧٩٠ - وقوله: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾[٣] يدل على أنهم فى حال التكليف، كانوا سالمين من المواقع، مُمكَّنين منه، فعدلوا عنه، فلحقهم العذاب.

٧٩١ - وأما قوله تعالى: ﴿فَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَجَعَلَهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٤] فقد مر الكلام فى نظائر ذلك، وبينا تأويله.

---

(١) سورة القلم: الآيتان ٣٤، ٣٥.

(٢) سورة القلم: الآية ٤٢.

(٣) سورة القلم: الآية ٤٣.

(٤) سورة القلم: الآية ٥٠.

ومن سورة
الحاقة

٧٩٢ - أما تعلق المشبهة بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[١] فى أنه يدل على أن العرش مكان له، من حيث الإضافة، فبعيد، وذلك لأن الإضافة على هذا الوجه تصح على وجوه مختلفة، فلا يدل على ما قالوه، ولو وجب بذلك أن يكون العرش مكانه، لوجب، متى وصفت الكعبة بأنها بيت الله أن تكون مسكنًا له! وأن يكون فيها، ويتعالى الله عن ذلك. وكان يجب على قولهم أن يكون عرشه محمولا، ولا يكون كذلك إلا وهو محمول؛ لأن الجسم إذا حمل فقد حمل ما عليه، والله يتعالى عن ذلك!

٧٩٣ - وتعلقهم بقولهم: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾[٢] فى إثبات اليد لله تعالى، فبعيد، وذلك أن المراد به القدرة، على ما بيناه من قبل. وقد بينا أن حمله فى الحقيقة على ظاهره يوجب إثبات يمين ويسار على الصفة المخصوصة التى علقناها، وذلك لا يصح عند مسلم.

* * *

(١) سورة الحاقة: الآية ١٧.

(٢) سورة الحاقة - الآيتان ٤٤، ٤٥.

(١) سورة المعارج.

٧٩٤ - أما تعلق المشبهة بقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[١] فبعيد، وذلك أن المعارج هى الدرجات الرفيعة، والله تعالى مالك لذلك وخالق له، فصح أن يضيفهما إلى نفسه.

٧٩٥ - وقوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ - وهو يعنى جبريل - إليه المراد به: إلى موضع هذه الدرجات، وقد بينا فى مواضع أن ذلك لا يجب حمله على ظاهره.

٧٩٦ - وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[٢] لا يدل على جواز القرب على الله تعالى، لأن المراد بالآية يوم القيامة والساعة، وهى معدومة، فالقرب فى الحقيقة فيها لا يصح، كما أن بعدها لا يصح، فالمراد أنه تعالى يعلمه قريبًا، من حيث يظنونه بعيدًا.

٧٩٧ - وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾[٣] يدل على نزول العذاب بكل مجرم. وعلى أنه لا مخلص له من ذلك اليوم من العذاب؛ لأنه لو خلص منه بشفاعة، أو غيرها، لما جاز أن يوصف بهذه الصفة التى تقتضى اليأس من التخلص من العقاب.

٧٩٨ - وقوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾[٤] لا يدل على أن الشر من فعله، لأنه ليس فى الظاهر أن الشر الذى مسه من فعله، أو من فعل غيره، وإنما وصفه بالجزع والهلع عند مس الشر له، فمن أين أن المراد قالوه؟

---

(١) سورة المعارج - الآيتان ٣، ٤.

(٢) سورة المعارج - الآيتان ٦، ٧.

(٣) سورة المعارج: الآية ١١.

(٤) سورة المعارج: الآية ٣٠.

وإنما المراد بالآية: أنه إذا مسته المصائب يلحقه الجزع والقلق، ويقل صبره على الشر، ليبين ضعف الإنسان، وقلة نظره لنفسه، وقد بينا أن حقيقة الشر هو الضرر القبيح، والله تعالى لا يفصله، لكنه لا يمنع أن يستعمل فيما يفعله من المحن، من حيث شابهت الشر فى أنها مضرة، وقد تقدم القول فى ذلك.

***

ومن سورة
نوح

٧٩٩ - قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[١] لا يدل على أنه جسم يوصف بالوقار في الحقيقة؛ لأنه ليس في الظاهر أن الوقار من صفته، فيجوز لهم التعلق به.

والمراد عندنا بذلك: ما لكم لا تعظمون الله حق تعظيمه، فتجانبوا معاصيه، وتمسكوا بطاعته.

٨٠٠ - وقوله تعالى: ﴿وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلالاً﴾[٢] لا يدل على أن الضلال الذي هو الكفر، من قبله تعالى، لأنا قد بينا أن هذه اللفظة تقع محتملة، فلا تدل على أنه المراد بها، وإنما أراد بهذا الدعاء أن يزيدهم عقابًا إلى ما هو عليه من المحن، لأنهم بظلمهم وكفرهم، قد استوجبوا العقاب المعجَّل، والمؤجّل ولا يمتنع أن يدعوه بأن يزيدهم في المعجل غير ما أنزله بهم، ولا يكون المدعو به إلا حسنًا مستحقًا.

٨٠١ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا﴾[٣] لا يصح أن يتعلق به من يرى جواز تعذيب الأطفال؛ لأنه يجب على هذا الظاهر أن يكون المولود منهم في حال سقوطه فاجرًا كافرًا، وهذا مما لا يبلغه أحد، فالمراد إذن به: ولا يلدوا إلا من سيفجر ويكفر عند البلوغ؛ لأنه تعالى كان قد أعلمه أن ذلك يكون حالَ ذريتهم، وندبه إلى هذا الدعاء، لما فيه من المصلحة.

---

(١) سورة نوح: الآية ١٣.

(٢) سورة نوح: الآية ٢٤.

(٣) سورة نوح: الآية ٢٧.

ومن سورة
الجن

٨٠٢ - قـــوله تعـــالى: ﴿وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[1] لا يدل على أنه تعالى يريد الشر والقبيح، لأنه ليس فى ظاهره ذكر المريد من هو، كـما ذكـر فى ظاهره أنه تعالى أراد بهم الرشـد، ولأنه حكاية عنهم، أنهم أوردوه على طريقـة الشك، فلا يجوز أن يتعـلق بظاهره وقد بينا من قـبل أن الشدائد والمحن الواردة من قـبله تعـالى توصف بأنها شـر، على طريقة المجاز، ولا يمـتنع أن يكون أهل اللغة استعملوه على طريق الحـقيقة، من حيث عندهم أن الشر هـو الضرر، وإنما يخرج عن هذه الصفة بالعـاقبة، فإذا لم يعرفوها، دخل عندهم فى حقيقة الشر.

٨٠٣ - وقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾[2] بعد ذكـر الوعيـد فى القاسطين، بدل علـى أنهم متـمكنون من الاستـقامـة على الطريق، وإن كانوا فى الحـال قاسطين. وذلك يوجب أن المكلف مـتمكن من غير الفعل الذى اختاره.

٨٠٤ - وقوله: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[3] تقدم القول فـيه: أن المراد به تشديد المحنة دون الكفر والمعاصى.

٨٠٥ - وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[4] يدل على ما تقوله فى الوعيـد، لأنه تعالى أوجب لمن هذا وصفه، الخلود فى النار، ولم يخص الكافر من الفاسق.

---

(١) سورة الجن: الآية ١٠.

(٢) سورة الجن: الآية ١٦.

(٣) سورة الجن: الآية ١٧.

(٤) سورة الجن: الآية ٢٣.

ومن سورة
المزمل

٨٠٦- قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[١] لا يدل على أن فى ذلك اليوم يخاف الولدان ويعذَّبون. وذلك لأن هذه الطريقة تذكر لعظم حال يوم القيامة، وعلى هذا الوجه يقال فى الأمر الهائل العظيم: تشيب منه النواصى، وتشيب الولدان. وهذا كقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[٢]، وكقوله: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾[٣] فى أن المقصد بجميعه الإنباء عن عظيم ما يرد ذلك اليوم على أهل المعاصى، دن تحقيق ذلك على جهة الخبر، يبين ذلك أنه تعالى جعل هذا الذكر باعثًا للعباد على ترك الكفر، والتقوى، ولو كان ذلك اليوم بهذه الصفة، لكان بأن يزهد فى الإيمان والتقوى أقرب، لأن المكلف إذا تصور أن ذلك اليوم يعذب من لا ذنب له، زهد فى طاعته، ويجوز أن تكون من أسباب هلاكه، يبين ذلك أنه تعالى أضاف ذلك إلى اليوم، وقد علمنا أن اليوم لا يجعل ولا يفعل، وأن الفاعل سواء، وكل ذلك يبين أن الظاهر يقتضى ما قلناه.

٨٠٧- فأما قوله تعالى قبل ذلك: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾[٤] فإنه لا يدل على أن قول الإنسان من فعله تعالى، لأن المقصد بهذا الكلام: أنا ننزل عليك القرآن الذى يثقل تحمله، وتكفل أداءه إلى من يلزم الأداء إليه. ووصفه بالثقيل لهذه العلة، وجعل الإنزال إليه، ويحمله الفاعل، على طريقة اللغة فى مثله.

---

(١) سورة المزمل: الآية ١٧.

(٢) سورة القلم: الآية ٤٢.

(٣) سورة القيامة: الآية ٢٩.

(٤) سورة المزمل: الآية ٥.

ومن سورة
المدثر

٨٠٨ - قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلاَّ مَلائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[1] فلا يدل على أن الملائكة يعذبون، ولا على أنه - تعالى - يجعلهم فتنة، لكي يكفر الكافر، وذلك أنه تعالى بين أنه جعلهم أصحاب النار، بمعنى أنه وكلهم بتعذيب أهل النار، ولو حمل الأمر على خلاف ذلك، لوجب ألا يدخل النار سواهم، وأن يكونوا معذبين، وهذا بخلاف دين المسلمين! وبيَّن تعالى أن القدرة التى ذكرها منهم، على قلتها، جعل الاكتفاء بها دلالة على قدرته، وألزم من هذا الوجه الاستدلال على ما هو عليه، وشدد فيه المحنة، فصار ذلك فتنة للذين كفروا، وجعلهم كذلك، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب، من حيث يعلمون بهذا الخبر أنه، ﷺ، لا يخبر إلا عن وحى، من حيث توافق ذلك، وليزداد الذين آمنوا إيمانًا، وكل ذلك يدل على أنه - تعالى - يفعل هذه الأمور ويخبر عنها؛ ليعتبر الخلق، ويستدلوا، ويقوموا بما كُلِّفوا.

٨٠٩ - وأما قوله: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[2] فقد تقدم القول فى مثله، وأن المراد بذلك الضلال عن الثواب، والهدى إليه.

٨١٠ - وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[3] يدل على أنه لا يؤاخذ الإنسان إلا بذنبه، وأن أطفال المشركين لا يجوز أن يعذبوا بذنوب آبائهم. ويدل ذلك أيضا على أن أفعال العباد لا يجوز أن تكون خلقًا لله تعالى وإلا

---

(١) سورة المدثر: الآية ٣١.

(٢) سورة المدثر: الآية ٣١.

(٣) سورة المدثر: الآية ٣٨.

كان مأخـوذاً بخلق غيره على وجه لا يمكنه التـخلص منه، ولئن جاز ذلك، ليجوزن أن يؤخذ بكسب غيره، وأن كان لا يقدر» على تركه.

٨١١ - وقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[١] من أقوى ما يدل على أن من لم يُصَلِّ فى دار الدنيا قادر على الصلاة؛ لأنه لو لم يكن قادراً عليها، لما صح أن يعذب، لأنه لم يفعلها كما لا يعذَّب العاجز، لأنه لم يفعل مالا سبيل له إلى فعله.

٨١٢ - وقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾[٢] للمكلفين، لكى يتـعظوا وينزجوا. ثم قال: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ﴾[٣] ولا يُطلق ذلك فيمن لا يـقدر على الفعل، لأنه لا يقـال فى العبـد: إن شاء أدار الفلك وطـار فى لجو، من حـيث يتعـذر ذلك عليه، وإنما يقال هذا القول فيما يتمكن منه.

٨١٣ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٤] فليس فى ظاهره إلا ما تقـول: من أن العـبد لا يطيع إلا والله قـد شـاءه؛ لأنه تعـالى لو لم يكلف ذلك، ولم يأمر به، ولم يشأ حدوثه، لم يكن ذلك طاعة، فكان لا يصح من العبد أن يشاء على هذا الحد. وإنما كان يكون شـبهة للقوم لو كان المذكور من المعاصى، فأمـا إذا كان من الطاعات، فلا تعلق لهم به، وقـد قال تعالى مل ذلك فى سورة الإنسان: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٥] فبين أنه لا يشاء اتخاذ السبيل، وسلوك طريق الحق، إلا أن يشاء الله ذلك بالتكليف، والأمر والنهى، وإبلاغـهم حد التكليف، على ما بيناه.

---

(١) سورة المدثر - الآيتان ٤٢، ٤٣.

(٢) سورة المدثر: الآية ٥٤.

(٣) سورة المدثر: الآية ٥٥.

(٤) سورة المدثر: الآية ٥٦.

(٥) سورة الإنسان: الآيتان ٢٩، ٣٠.

وقال تعالى بعد ذلك فى ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٢]: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٣] يعنى: ما تقدم ذكره من الاستقامة، على الوجه الذى بينا.

وما لم يحمل الكلام فى هذه الآيات على ما قلناه، لم يصح أن يتعلق به المخالف؛ لأنه يوجب أنه تعالى يوجب أنه يشاء، بعد ما لم يكن شائيًا له، على ما يقتضيه ظاهره، وليس ذلك طريقة القوم.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ لا بد من أن يكون متعلقا بما تقدم، على ما تقضيه اللغة، فكأنه قال: وما تشاءون من استقامة الطريق إلا أن يشاء الله تعالى، فلا يخلو المراد به من أن يكون مشيئة مستقبلة، أو المشيئة التى ذكرناها.

وقد علمنا أن فى المستقبل لا يجب أن يشاء الله تعالى ما قد تقدم فعله، أو وفيه من فعال المكلف. فلابد من أن يحمل الكلام على ما ذكرناه.

* * *

(١) سورة التكوير: الآية ١.

(٢) سورة التكوير - الآيات ٢٧ - ٢٩.

ومن سورة
القيامة

٨١٤ - قوله تعالى: ﴿بَلِ الإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾[١] يدل على أنه لا حجة ولا عذر للكافر والفاسق فيما ينزل بهما من العذاب ذلك اليوم. وقد علمنا أن الأمر لو كان كما يقوله القوم، لكان لهم أوضح العذر وآكد الحجة. وقد فسرنا ذلك من قبل.

٨١٥ - وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٢] لا يدل ظاهره على أنه تعالى يرى: من وجوه: أحدها: أنه تعالى ذكر أنها ناظرة إلى ربها، والنظر غير الرؤية»لأنه إذا علق بالعين، فالمراد طلب الرؤية، كما إذا علق بالقلب، فالمراد طلب المعرفة، ولذلك يقول القائل: نظرت إلى الشيء فلم أره، ونظرت إليه حتى رأيته، فلذلك نعلم باضطرار أن الناظر ناظر ولا نعمله رائيًا إلا بخبره. ولذلك أضافت العرب النظر إضافات، فجعلت منه نظر الراضى والغضبان.. إلى غير ذلك، ولم تضف الرؤية على هذا الحد. وإذا كان النظر غير الرؤية - لما ذكرناه - فكيف يدل الظاهر على أنهم يرون الله؟

ومتى قالوا: إذا ثبت بالظاهر أنه يُنظر إليه، وجب أن يكون مما يصح رؤيته، قلنا: هذا يؤدى إلى أن يكون جسمًا فى جهة مخصوصة؛ لأن النظر هو تقليب الحدقة نحو الشيء التماسًا لرؤيته، وهذا لا يصح إلا والمطلوب رؤيته فى جهة مخصوصة، وذلك يوجب أنه جسم، تعالى الله عن ذلك! ولهذا إنه تعالى لما خلق النظر بنفسه، وعلمنا أن ذلك لا يصح فيه؛ وجب أن يكون المراد به الثواب؛ لأن الحكم الذى يقتضيه الاسم إذا لم يصح فيما علق

---

(١) سورة القيامة: الآيتان ١٤، ١٥.

(٢) سورة القيامة: الآيتان ٢٢، ٢٣.

به، وجب أن يكون المراد غيره، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1]، إلى غير ذلك من وجوه المجاز.

والثانى: أنه تعالى وصف الوجوه بأنها ناظرة، وقد علمنا أن هذه اللفظة تفيد الجملة؛ لأن الناظر هو الإنسان دون بعضه، كما أنه العالم والقادر والفاعل، فإذا صح وكان الإنسان يوصف بأنه ناظر على وجه فيراد به الانتظار، وقد يراد به تقليب الحد طلبًا للرؤية، وقد يراد به التفكر بالقلب طلبًا للمعرفة، فليس فى الظاهر - إذن - دلالة على ما قاله القوم، وهو محتمل له ولغيره.

والثالث: أنه تعالى أراد بذكر الوجوه جملة الإنسان، لا البعض المخصوص ولذلك وصف الوجوه بأنها ناظرة، وذلك يليق بها دون الأبعاض، ولذلك قال من بعد: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا﴾[2]. فوصفها بالظن الذى لا يليق بالوجه. فإذا صح ذلك وجب كون الكلام مجملاً، لأن الجملة إذا وصفت بأنها ناظرة، لم يفهم أن المراد بها الرؤية، لا يصح، [لأن] تعليق النظر بالوجه غير معروف فى اللغة. والذى يُعرف تعليقه بالعين هو الرؤية، فأما تعليقه بالوجه، فهو كتعليقه بالرأس، فى أنه غير معروف أصلا! لأن هذا القول إنما كان يتم لو كان المراد بالوجه المخصوص، وقد بينا أن الأمر بخلافه، ففارق ذلك ما استدللنا به من قوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾[3] فى نفى الرؤية، لأن الإدراك المطلق متى قُرن بالبصر، لا يعرف فى اللغة أن يراد به إلا الرؤية بالبصر. وهذا بين.

---

(١) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٢) سورة القيامة: الآيتان ٢٤، ٢٥.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٠٣.

ومن سورة
الإنسان

٨١٦ - أما قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾[١] فدليل واضح على أنه تعالى هدى جميع المكلفين؛ لأنه ذكر الإنسان من قبل[٢]، ثم قال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ وأجرى الخطاب على لفظ الواحد والمراد به سائر المكلفين، ثم ذكر أنه هداه طريق الحق، ثم بين أنه وإن هداه، قد يكون شاكرا، وقد يكون كفورا.

فأما تعلق الخوارج بهذه الآية فى أن المكلف لا يخلو من أن يكون مؤمنًا أو كافراً؛ لأنه تعالى بيّن فى الإنسان أنه إذا لم يكن شكوراً، فهو كفور، وإذا لم يكن كفروا، فهو شاكر، فبعيد، وذلك أن الشاكر قد يصح كونه شاكراً وإن كان فاسقًا، فقد دخل تحت الشاكر المؤمن والفاسق؛ لأن المقدم على بعض الكبائر خوفًا ووجلا مع العزم على التوبة والتلافى متى قام بما يلزمه من الشكر واعتراف بنعمه، وعظمه حق تعظيمه، فهو شاكر فاسق، وإن كنا لا نصفه بأنه شاكر على طريق المدح، وإنما نجريه عليه على جهة الاستحقاق؛ فلا يدل إذن على ما ذكروه.

٨١٧ - وقوله: ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾[٣] قد تقدم القول فيه.

٨١٨ - وقوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾[٤] فالمراد به النعمة، لأنه تعالى هو الذى يدخل العبد فى نعمة الدين والدنيا، ويدخل الجنة فلا يدل ذلك على أنه تعالى أدخله فى الإيمان.

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣.

(٢) فى قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيراً﴾ [الآيتان ١، ٢].

(٣) سورة الإنسان: الآية ٢٩.

(٤) سورة الإنسان: الآية ٣١.

ومن سورة
المرسلات

٨١٩ - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾[١] لا يدل على أنه تعالى خلق أفعال العباد، لأن استقرار الماء في قرار من فعله تعالى. وقد بينا من قبل.

وبعد فإنه لم يذكر القرار الذي يجعله فيه، فيصح للمخالف التعلق به!

٨٢٠ - وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَوَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٢] يدل على ما نقوله في العدل، لأنه تعالى بيّن أنه لا سبيل لهم في ذلك اليوم إلى حجة وعذر يظهرونها ليزبلوا بها عن أنفسهم ما نزل بهم وسينزل. ولو كان الأمر على ما يقوله القوم، لوجب أن يكون لهم العذر العظيم، والحجة الوكيدة. وقد بينا القول في كيفية عذرهم وحجتهم، وبينا أنه لا يمكن أن يقال: لا يؤذن لهم فيعتذرون، وإن كان لهم عذر في الحقيقة، وأنه تعالى أراد بذلك نفي العذر أصلا. وذلك يبين ما قلناه.

٨٢١ - وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾[٣] يدل على أن الذي يجري فيه هو العدل، وذلك لا يصح مع القول بأن الكافر قد خُلق فيه الكفر، وقدرة الكفر، وإرادة الكفر وقدرتها، ولم يُرد منه سواه، ولم يُخلق إلا له، وجُعل بحيث لا يمكنه اختيار خلافه، والإيمان مُنع منه ولم يُعطه، ثم يخلده في النار أبدا ولو أراد تعالى أن يظلم - على قولهم، تعالى عنه - لم يصح أن يفعل أكثر من هذا، فلا يصح لهذا وصف ذلك اليوم بأنه يوم

---

(١) سورة المرسلات - الآيتان ٢٠، ٢١.

(٢) سورة المرسلات - الآيات ٣٥ - ٣٧.

(٣) سورة المرسلات: الآية ٣٨.

الفصل والعدل، إلا على ما نقول، من أن الكافر فيما ينزل به من العذاب إنما أتى من قبل نفسه، لا من قبل خـالقه، لأنه تعالى أزاح العلة ومكن، وسهّل السبـيل إلى الطاعة، وخوّف من المعـصية، وسهل السـبيل إلى تركهـا، فأبى العبد إلا تمرداً وإيثاراً للشهوة، فاستحق ما نزل به لسوء اختياره.

***

(١) سورة النبأ.

٨٢٢ - قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾[1] قد علمنا بأنه لم يرد أنه يعلم ما يأتيه العبد بالكتابة، لأنه عالم لذاته، لا تخفى عليه خافية، وإنما أمر بالكتاب وإثبات عمل العبد فيه، لكى يعلمه المكلف فى دار الدنيا، ويوقن أنه لا يقدم على سيئة إلا وتثبت فى الصحيفة. وتنشر فى الموقف وقد جمع الخلائق فيه، فيدعوه ذلك إلى الكف عن المعاصى. فلو كانت مخلوقة فيه، على ما يقوله القوم، لم يصح فى ذلك وأمثاله أن يكون لطفًا وداعيًا إلى الطاعة وزاجرًا عن المعصية!

٨٢٣ - وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾[2] يدل على أنه لا يجزى فى ذلك اليوم إلا العدل. وأن من يعذَّب فبحق عُذِّب. ولا يصح ذلك إلا على ما بيناه من قبل.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا﴾ هو ترغيب للإنسان فى أن يتخذ لنفسه مرجعًا يرجع فيه إلى المنافع والثواب. وهذا ترغيب لا يصح إلا مع القول بأن المكلف قادر على الطاعة وأن ذهب عنها، لتمكنه أن يظفر بطلبته فى المرجع الذى ذكر تعالى.

* * *

(١) سورة النبأ: الآية ٢٩.

(٢) سورة النبأ: الآية ٣٩.

ومن سورة
النازعات

٨٢٤ - قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[1] يدل على قولنا فى العدل من وجوه.

منها: وصفه تعالى للعبد بأنه طغى، وذلك لا يصح إلا مع كونه متمكنًا من أن لا يبلغ الحد الذى بلغه فى الكفر والتمرد.

ومنها: أنه وصفه بأنه آثر، لأن من لا يقدر إلا على طريقة واحدة، لا يقال فيه إنه آثره على سواه.

ومنها: وصفه العبد بأنه نهى النفس عن الهوى، فالمراد بذلك أن يمتنع من المعصية التى يقتضيها الهوى، ويقدر ذلك فى نفسه، ويوطنها عليه ويجهدها فى خلافها. وكل ذلك لا يصح إلا مع التمكن من الطاعة، لأنه لو كان لا يقدر إلا على ما تقتضيه الشهوة؛ ويوجبه الهوى، لم يصح هذا القول فيه.

***

(١) سورة النازعات: الآيات ٣٧ - ٤١.

ومن سورة
عبس

٨٢٥- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ﴾[١] فى أنه يدل على أن العبد قادر على أن يتعظ ويتـذكر، وإن لم يكن بهذه الصفة، بمنزلة الآية التى تقدم ذكرها فى سورة المدثر.

٨٢٦- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾[٢] يدل على أن العبـد متمكن من التمسك بطريقة الحق؛ لأنه لو لم يكن قادراً على ذلك لم يكن ميسراً له، ولا كان تعالى قد يسر له، لأنه ليس بآكد من أن لا يقدر على الشىء ألبتة.

٨٢٧- وأما قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾[٣] فإنه لا يدل على أنه ليس فى المكلفيـن إلا مثاب مؤمن، ومعاقب كافر؛ كما تـقوله الخوارج. وذلك أنه تعالى وصف هذين الفريقين، وبين أن أحدهما مؤمن، والآخر كافر، ولم ينف فريقًا ثالثًا، وليس فى إثبات هذين دلالة على نفى غـيرهمـا، فلا يمتنع أن يـكون الفساق بخـلاف هاتين الصفتـين، فتكون وجوههم عليهـا غبرة، لا ترهقها فـترة. وقد علمنا أن فى الكفار من لا يطلق عليه أنه فاجر إذا كان كفـره باعتقاده، فإذا قيل للخوارج: فهذا الفرق كيف حاله؟ لم يكن لهم ملجأ إلا الرجوع إلى مثل ما قلناه.

* * *

(١) سورة عبس: الآيتان ١١، ١٢.

(٢) سورة عبس: الآية ٢٠.

(٣) سورة عبس: الآيات ٣٨ - ٤١.

(١) سورة التكوير.

٨٢٨ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾[١] يدل على بطلان القول بأنه تعالى يعذب أطفال المشركين؛ لأنه أورد ذلك منبهًا على أنه لا ذنب لها، وأن الذنب للوائد. ولو كان تعالى يعذبها أبدًا، لم يكن لهذا معنى؛ لأن التعذيب الدائم أعظم من قبل الوائد لها، فلئن جاز أن تعذب، ولا ذنب لها، ليجوزن القتل المتقدم، وإن لم يكن لها ذنب. ويدل ذلك على أن الكافر لم يخلق كفره فيه، لأنه لو كان كذلك، لكان حاله كحال الموءودة في أنه لا ذنب له، من حيث أدخل في الكفر على وجه لا يمكنه اختيار خلافه.

٨٢٩ - وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾[٢] هو تبكيت وتوبيخ لمن أعرض عن الذكر، وعدل عن التمسك بالطاعة، وذلك لا يصح إلا وهو قادر على خلافه، لأن الواحد منا لا يجوز أن يحبس غلامه ويقيده ويمنعه بذلك من التصرف، ثم يقول له: أين ذهبت عن طاعتي في التصرف في التجارات والخروج في الأسفار! ويوبخه على ذلك.

٨٣٠ - وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٣] فقد تقدم ذكره.

* * *

(١) سورة التكوير: الآيتان ٨، ٩.

(٢) سورة التكوير: الآيتان ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة التكوير: الآية ٢٩.

ومن سورة
الانفطار

٨٣١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[1] يدل على أن العبد بذهابه عن الطاعة قد غر نفسه، وذلك لا يصح مع القول بأن ما يختاره مخلوق فيه أن الغارَّ له كان يجب أن يكون غيره. وما عدده تعالى عليهم من النعم فى هذه الآية قصد منه إلى بعثه على الطاعة. وتمسكه بها لا يصح إلا مع القول بأنه متمكن منها، مزاح علته فيها.

٨٣٢ - وقوله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾[2] يدل على أن العبد يقدر على الطاعة، بأن عرفه حال الحفظة! وأنهم يكتبون كل أعماله ليكون أقرب، متى فكر فيما يحصى عليه من لحظ ولفظ قليل وكثير، إلى محاسبة نفسه، والكف عما لا يعنيه.

٨٣٣ - وقوله: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾[3] يدل على أن الفاجر وإن كان من أهل الصلاة، فهو من أهل الوعيد ومن أهل النار، وإنه إذا لم يتب ومات على ذلك؛ فهو فى الجحيم لا يغيب عنها، وذلك يدل على الخلود؛ لأنهم إذا لم يغيبوا عنها ولا لحقهم موت وقتًا، فليس إلا العذاب الدائم، نعوذ بالله من ذلك.

* * *

(١) سورة الانفطار: الآيتان ٦، ٨.

(٢) سورة الانفطار: الآيتان ١٠، ١١.

(٣) سورة الانفطار: الآيات ١٤ - ١٦.

ومن سورة
المطففين

٨٣٤ - قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١] لا يدل على أنه تعالى منعهم بذلك عن الإيمان، إنما يقتضى ظاهره أن ما يكسبون من المعاصى لزم قلوبهم وتقرَّر فيها؛ من حيث اشتد تمسكهم به وعزمهم على الثبات عليه، وترك الإقلاع عنه، يبين ذلك أنه تعالى بين أن نفس ما كسبوه ران على قلوبهم، وقد علمنا أن ذلك لا يكون منعًا، فالمراد إذن ما ذكرناه.

٨٣٥ - وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٢] لا يدل على ما تقوله الحشوية فى أنه تعالى يُرى يوم القيامة بأن يرفع عنه الحجب للمؤمنين فيروه، ويحتجب [عن غيرهم] فيمنعون من رؤيته، لأن هذا القول يوجب أن يكون تعالى جسمًا محدودا فى مكان مخصوص، ويجوز عليه الستر والحجاب، ويراه قوم دون قوم، من حيث يظهر فى جهة دون جهة.

والمراد بالآية: أنهم ممنوعون من رحمة الله، لأن الحجب هو المنع، ولذلك يقال فيمن يمنع الوصول إلى الأمير: إنه حاجب له، وإن كان الممنوع مشاهدًا له. وقال أهل الفرائض فى الإخوة: أنهم يحجبون الأم عن الثلث؛ إذا منموها وإن لم يكن هناك ستر فى الحقيقة. فبين بذلك أنه تعالى يمنعهم بذلك من رحمته وسعة فضله، ليبعث السامع بذلك على التمسك بطاعة الله، فيكون يوم القيامة من أهل الرحمة، لا من المحجوبين عنها.

***

(١) سورة المطففين: الآية ١٤.

(٢) سورة المطففين: الآية ١٥.

ومن سورة
الانشقاق

٨٣٦ - قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لا يَسْجُدُونَ﴾[1] يدل على أن العبد يتمكن من الإيمان وإن كان كافراً. [و] لولا ذلك لم يكن يوبَّخ ويُلام، ويقال له هذا القول. وقد علمنا أن السفيه الذى يعرف بعض المعرفة لا يجوز أن يشد عبده ويقيده ويغلق الباب دونه، ويقول مع ذلك: مالك لا تتصرف فى الأسواق، ولا تخرج إلى البلاد! ثم لا يقتصر على ذلك حتى يضربه على ذلك! فضلاً عن أن يفعله الحكيم. فإذا كان تعالى أحكم الحاكمين، لم يجز أن يمنع الكافر من قدرة الإيمان، ولا يجعل له إليها سبيلا، ثم يقول له على طريق التوبيخ: مالك لا تؤمن، ولا تصلى ولا تسجد؟

***

(١) سورة الانشقاق - الآيتان ٢٠، ٢١.

ومن سورة
البروج

٨٣٧ - قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١] لا يدل على قول المشبهة فى إثبات العرش مكانًا له تعالى، ولا على قول المجبرة فى أنه لا يريد الشىء إلا وفعله، لأنا قد بينا من قبل الكلام على الوجهين فى نظائر هذه الآية.

٨٣٨ - وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[٢] يدل على حدثه، لأنه تعالى وصفه بأنه عزيز كريم، ولا يصح ذلك فيه على هذا الوجه إلا والآفات تصح عليه، فإذا رفع عنه تعالى استحق هذه الصفة. ولا يجوز أيضًا أن يكون فى اللوح وليس بجسم إلا حالاً، وذلك يقتضى حدثه.

* * *

(١) سورة البروج: الآيتان ١٥، ١٦.

(٢) سورة البروج: الآيتان ٢١، ٢٢.

ومن سورة
الطارق

٨٣٩ - ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[1] يدل على أن العبد متمكن من الطاعة وإن كان عاصيا، لأنه تعالى بهذا القول بعثه على الطاعة، لكى لا يظهر عيب السرائر فى الموقف العظيم، والفضائح الذى كان يجتهد فى كتمانها. وذلك لا يصح إلا على هذا الوجه الذى بينا.

وإذا لم يكن للمعاقب ناصر فى ذلك اليوم، فقد دل على أنه لا شفاعة لأهل العذاب، وإلا فقد كان يكون لهم ناصر يستنقذهم من الهلكة، وذلك يوجب أن الشفاعة للمؤمنين، وأنه - تعالى - يزيدهم بها درجة، على ما نقول.

٨٤٠ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾[2] قد بينا من قبل أن الواجب فى ذلك أن يحمل على أنه تعالى يضر بهم وينفع المؤمنين، والنبى - ﷺ - من حيث لا يشعرون ولا يظنون خلافه، بأن ينصره على الكفار فى الدنيا بأنواع لطائفه ويظفره بهم ثم يعاقبهم فى الآخرة.

* * *

(١) سورة الطارق: الآيتان ٩، ١٠.

(٢) سورة الطارق - الآيتان ١٥، ١٦.

ومن سورة
الأعلى

٨٤١ - قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾[١] لا يدل على أن المنزّه عما لا يجوز عليه هو اسمه دونه، ولا على أن الاسم هو المسمّى، وذلك أن الاسم المعقول هو المسموع المؤلف من حروف، وتنزيهه عما ينزه تعالى عنه لا يجوز ولا يصح، فالمراد بذلك لا يخرج عن أمرين: إما أن يكون تعالى أدب بذلك عباده، ليبلغوا فى تعظيمه النهاية، بأن يقرنوا التعظيم باسمه، وهذا كما نقول؛ وقد ذكرنا الرسول: عليه السلام، فيكون ذلك أبلغ فى تعظيمه، فى أن يكون - صلوات الله عليه - لو أراد بذلك المسمى، لأن فى التعارف الظاهر أنه يذكر الاسم ويراد به المسمى، دل على ذلك تعالى بأن ذكر الصفات التى تليق به لا باسمه، وهو قوله تعالى: ﴿الأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾[٢] فدل بذلك على ما قلناه

٨٤٢ - وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[٣] يدل على أن الكفار كانوا يقدرون على التذكرة والاتعاظ والعدول عن الكفر، لأنه تعالى لم يجعل ذلك شرطا من حيث إن لا يذكّر - صلوات الله عليه - إلا من علم أن الذكرى تنفعه، وقد علمنا خلافه! فإذن يجب أن يحمل على طريقة التوبيخ لهم، والبعث على الإيمان، والعدول عن الكفر.

٨٤٣ - قوله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٤] يدل على تمكنهم من خلافه، على ما تقدم القول فيه.

---

(١) سورة الأعلى: الآية ١.

(٢) سورة الأعلى: الآية ٢.

(٣) سورة الأعلى: الآية ٩.

(٤) سورة الأعلى: الآية ١٦.

ومن سورة
الغاشية

٨٤٤- قـوله تعـالى: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾[١] أورده تعالى ليبعث الكفـار على النظر والتدبر، ولو كان الإعراض عن ذلك مما خلقه فيهم، لم يكن ليصح ذلك!

٨٤٥- قوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾[٢] يدل على أنهم ممكنون مما أمروا به، لأمر نبيه - ﷺ - بأن يذكر ويدعو إلى سبيله بالموعظة، وبين أنه ليس بمسيطر عليهم، ليحمـلهم على ما يدعوهم إليه، أو يمنعهم من خلافه، وأن الغـرض فى دعائه أن يؤثروا الإيمان، ولم يعطهم القـدرة عليه، على ما يقوله القوم.

* * *

(١) سورة الغاشية: الآيتان ١٧، ١٨.

(٢) سورة الغاشية: الآيتان ٢١، ٢٢.

ومن سورة
الفجر

٨٤٦ - قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[١] لا يدل على صحة ما يتعلق المشبهة به، فى أنه تعالى كالواحد منا، وأنه يجىء ويذهب! ولو كان كذلك لكان محدثا مدبرا مصورا!

والمراد بذلك: وجاء أمر ربك، أو متحملوا أمر ربك للمحاسبة والفصل، على ما يقال فى اللغة عند التنازع فى الأمر الذى يرجع فيه إلى بعض الكتب: إذا جاء الشافعى[٢] فقد كفانا، ويراد بذلك كتابه، وإذا جاء الخليل[٣] فى العروض انقطع الكلام، والمراد به كلامه فى ذلك.

٨٤٧ - وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإِنسَانُ وَأَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[٤] فإنه يدل على العدل من وجهين: أحدهما: أنه تعالى بعث الكفار والعصاة بهذا الخبر على الطاعة، وذلك لا يصح إلا مع المتمكن منها.

والثانى: أن الكافرين يوم القيامة لا يجوز أن يقولوا: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ وهو لم يكن قادرا على الأمر الذى تأسف عليه! كما لا يجوز أن يقول: يا ليتنى كنت خلقت الأجسام، أو تحركت فى الجو!

* * *

(١) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٢) الإمام محمد بن إدريس الشافعى القرشى، ولد فى غزو سنة (١٥٠) وتوفى فى مصر سنة (٢٠٤) وضريحه فى مسجده بالقرافة الكبرى.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى، ولد بالبصرة سنة (١٠٠) وتوفى بها سنة (١٧٠) من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض.

(٤) سورة الفجر: الآيتان ٢٣، ٢٤.

ومن سورة
البلد

٨٤٨ - قوله تعالى فى صفة الإنسان: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[1] يدل على أنه قد هدى المكلف، وبين له طريق الحق والباطل، والخير والشر، وذلك يوجب أن الهدى هو الدلالة والبيان لا خلق الإيمان فيهم. و ما ذكره تعالى من النعم يدل على أنه متمكن؛ لأنه بعثه به على طاعته والتمسك بالقيام بشكره.

* * *

(١) سورة البلد: الآيات ٨ - ١٠.

ومن سورة
الشمس

٨٤٩ - قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[١] لا يصح أن يتعلق به، فى أنه تعالى خلق فيها الفجور والتقوى، لأن ظاهره يقتضى أنه أعلمها، أو دلها على الفصل بين التقوى والفجور، والطاعة والمعصية؛ لكى يجتنب المعاصى ويقدم على الطاعة. وهو الذى نقوله، ولا يصح إلا على قولنا: إن الإلهام والدلالة إنما يفيدان إذا كان العبد يختار ما يقتضيانه. فأما إذا كان تعالى يخلق فيه التقوى أو الفجور على وجه لا يصح منه خلافه. فكيف يفيد الإلهام والدلالة؟!

٨٥٠ - وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[٢] لا يصح أن يتعلق به، فى أنه تعالى فعل بها ما صارت به زكية؛ لأن المراد بذلك: قد أفلح من زكى نفسه وقد ذكر النفس من قبل.

والمراد بذلك لا يخرج من وجهين: أحدهما: أنه أفلح من أقدم على الأمور التى صار بها طاهرا زكيا، وهذا صحيح لا شبهة فيه. أو يراد بذلك: قد أفلح من مدح نفسه وذكر محاسنها! وهذا مما يقال فيه: كيف يصح هذا وقد نهى الإنسان عن مدح نفسه وتزكيتها؟ والجواب عنه: أن المنهى عنه من ذلك هو إيراد المدح على جهة التفاخر والتطاول على الناس، وإظهار التكبر، والتشبث بذلك إلى ما لا يحل ولا يجوز. فإذا مدح نفسه ليحكى عن براءة ساحته فى المعاصى ويظهر ما يزيل عنه التهمة فى الإخلال بمعاصى الله، أو ليعرف حقه، ويؤدى ما يلزم من تعظيمه، أو يعتمد عليه فى الأمور التى يستحقها وتليق به، فذلك حسن فى الحكمة. وعلى هذا الوجه يحمل مدح الأنبياء والصالحين لأنفسهم فى المواقف التى أقدموا على ذلك فيها.

---

(١) سورة الشمس: الآية ٨.

(٢) سورة الشمس: الآية ٩.

ومن سورة
الليل

٨٥١ - قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾[١] لا يدل على أنه تعالى ييسر لمن هذا حاله الإيمان فقط، ولمن كذب بالحسنى الكفر فقط، وذلك لأن المراد باليسرى غير مذكور مفسّر، ويحتمل أن يراد به الإيمان، ويحتمل أن يراد به الثواب، فلا ظاهر له في هذا الوجه الذي قالوه.

والمراد به: الثواب والعقاب، فبين تعالى أنه من اتقى وصدق بالحسنى فسنعد له اليسرى الذي هو الثواب، ونعد لمن كذب العقاب.

٨٥٢ - وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾[٢] فلا يدل على أنه لا يدخل النار إلا الكافر، على ما يقوله الخوارج وبعض المرجئة، وذلك لأنه تعالى ذكر تلك النار ولم يعرفها، فالمراد بذلك نارا من جمل النيران، لا يصلاها إلا من هذا حاله؛ لأن من النيران دركات، على ما بينه تعالى في سورة النساء في شأن المنافقين[٣]، فمن أين أن غير هذه النار لا يصلاها قوم آخرون من كفار وفساق؟. وبعد، فإن ذلك يوجب أن لا يدخل النار إلا من كذب وتولى وجمع بين الأمرين، ولا بد للقوم من القول بخلافه، لأنهم يوجبون النار لمن يتولى عن كثير من الواجبات وإن لم يكذب.

***

(١) سورة الليل: الآيات ٥ - ٧.

(٢) سورة الليل: الآيات ١٤ -١٦.

(٣) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ سورة النساء: الآية ١٤٥.

ومن سورة
الضحى

٨٥٣ - قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾[1] لا يجوز أن يتعلق به فى أنه - عليه السلام - يجوز عليه الضلال قبل النبوة، وذلك أن المراد بالضلال ينقسم إلى وجوه قد بيناها، ومن جملتها: الذهاب عن الطريق الذى فيه النفع. وهذا هو المراد بهذه الآية؛ لأنه - عليه السلام - كان ذاهبا عن طريق النبوة فهداه الله تعالى إليه.

٨٥٤ - وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[2] يدل على وجوب إظهار الشكر لله تعالى على النعم. وأكبر الغرض بذلك أن يكون العبد عند إظهار ذلك أقرب إلي التمسك بطاعته، وذلك لا يصح إلا مع القول بأنه ممكن من ذلك على ما نقول.

ومن وجه آخر يجب ما قلناه، وذلك أنه يقتضى أنه يلزم كل أحد أن يحدثه بنعمة ربه، ويشكره عليها، وذلك لا يصح على قولهم فى الكفار؛ لأنه لا نعمة لله تعالى عليهم!

* * *

(١) سورة الضحى: الآية ٧.

(٢) سورة الضحى: الآية ١١.

(١) سورة الشرح.

٨٥٥ - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1] لا يدل على أنه تعالى خلق فيه الإيمان؛ لأنا قد بينا أن شرح الصدر لا يفيد ظاهره ذلك، وأن هذه صفة لا تحصل للصدر بالإيمان، وإنما يقال على جهة المجاز بأن صدره انشرح بالشيء، إذا تبينه وظهر له صحته، وزال عنه فيه الريب والشك. والمراد بذلك: أنه تعالى بما خصه به من الإعلام وفعله من الأدلة شرح صدره بما حمله من الرسالة.

٨٥٦ - وقوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[2] مما تعلقوا به فى أنه يجوز أن يرتكب الكبائر؛ لأن الصغائر لا تصح، لأن الأنبياء - عليهم السلام - قد تعبدوا بتحمل المشقة الشديدة فى الندم والتوبة، إذا واقعوا معصية وإن كانت صغيرة؛ فتصير لما تقتضيه من المشقة بالصفة التى ذكرها تعالى. وقد علمنا أن حمل الكلام على ظاهره لا يصح، لأن أى معصية أقدم عليها معلوم من حالها أنها لا تنقض ظهره، فلا بد من أن يكون المراد به: التنبيه بذلك على ما فيه من المشقة.

* * *

(١) سورة الشرح: الآية ١.

(٢) سورة الشرح: الآيتان ٢، ٣.

ومن سورة
التين

٨٥٧ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[١] لا يصح أن يتعلق به فى أنه جعله كافرا لأن الظاهر لا يقتضيه.

والمراد عندنا: أنه بمعصيته وإيثاره الكفر جعله فى أسفل السافلين، بأن عاقبه وجعل النار مأواه، ولذلك قال تعالى على جهة الاستثناء: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾[٢] وهذه الآية تدل على أن هذا الأجر لا يستحقه إلا من آمن وعمل صالحا. وذلك يبطل قول من يقول: إن الإيمان يكفى فى استحقاقه من المرجئة.

٨٥٨ - وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[٣] يدل على أنه تعالى لا يفعل شيئا من القبائح، لأنه لو كان لا قبيح إلا من فعله لم يصح أن يصف نفسه بذلك على جهة المدح.

* * *

(١) سورة التين: الآيتان ٤، ٥.

(٢) سورة التين: الآية ٦.

(٣) سورة التين: الآية ٨.

(١) تسمى سورة العلق.

٨٥٩ - قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[1] استدل به العلماء فى أن القرآن مخلوق، لأن الذى خلق يجب أن يكون راجعا إلى ما تقدم ذكره وهو الاسم المقروء!

٨٦٠ - وقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾[2] يدل على أنه المحدث لفعله، لأنه لو خلق فيه تعالى الطغيان، لم يكن لتعليقه بأن رأى نفسه استغنى معنى، فذلك يدل على أنه اختاره من حيث رأى نفسه كذلك، وأنه الذى دعاه إليه. وهذا لا يتم إلا مع القول بأنه متمكن من الطاعة والمعصية.

* * *

(١) سورة العلق: الآية ١.

(٢) سورة العلق - الآيتان ٦، ٧.

ومن سورة
القدر

٨٦١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[١] يدل على حدثه لأنه اختار إنزاله فى حال دون حال، وذلك لا يصح فيما ثبت أنه قديم.

٨٦٢ - وقوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[٢] يدل على أن الطاعة أعظم؛ وذلك يقتضى أن الطاعة من فعل العبد، لأنه لو كان مخلوقا فيه لم يكن لتفضيلها على غيرها معنى، وإنما صح ذلك على قولنا؛ لأن الطاعة فى بعض الأوقات تكون أدعى إلى الطاعة المستقبلة من غيرها من الطاعات أو تكون أدعى لغيره إلى التأسى من غيره. ولو كان تعالى هو الخالق لهذه الأفعال فى الإنسان لما صح لما ذكرناه. بل قولهم يوجب أن لا يصح أن يفضل فعل على فعل، وذلك أن لفضل الطاعة علة لأجلها كانت كذلك، لأنها لا تفضل بحسنها ووجوبهما ووقوعهما على وجه واحد لا تختلفان. فالعلة فى ذلك ما قدمناه. وذلك لا يصح إلا مع القول بأن العبد عند بعض الأمور يكون أقرب إلى الطاعة عند خلافه. وذلك يوجب أن تصرفه فعله، وأنه ليس بخلق الله تعالى فيه.

٨٦٣ - وقوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾[٣] لا يفيد إلا على ما نقوله. لأن إثبات الملائكة بجميع الأمور فى تلك الأمور وإنزالهم بها من قبل الله تعالى، إنما يفيد إذا صار داعيا للعبد إلى الطاعة عند الفكر فى ذلك؛ لأنه تعالى عالم لذاته لا يحتاج فيما يعلمه إلى إثباته فى كتاب.

ولو قيل: إنه لطف للملائكة، لدل على ما قلناه أيضا.

---

(١) سورة القدر: الآية ١.

(٢) سورة القدر: الآية ٣.

(٣) سورة القدر: الآية ٤.

(١) سورة البينة.

٨٦٤ - قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾[١] يدل على أنه تعالى أراد بأمر جميعهم وبتكليفهم أن يعبدوه، وقد دخل فى ذلك الكافر والمؤمن. وهذا فى باب الدلالة على ما قلناه أقرب من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[٢] لأن هناك ذكر الخلق دون الأمر والتكليف، وقد يخلق تعالى لا للعبادة، ولا يأمر ويكلف إلا للعبادة.

٨٦٥ - وقوله تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ يدل أيضا على قولنا فى العدل؛ لأن إخلاص العبادة له هو أن يقصد العبد بما يفعله من الطاعة عبادته؛ لا يتخذ معه فى ذلك شريكا، فيكون عابدا له وحده، وهذا يقتضى أنه قادر على أن يفعل العبادة على وجه الإخلاص، وعلى خلافه.

٨٦٦ - وقوله تعالى: ﴿حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[٣] يدل على أن جميع ذلك دين، وقد دل تعالى أن الإسلام هو الدين بقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾[٤] وذلك يوجب أن الدين والإسلام: هما سائر الواجبات والطاعات، وكذلك الإيمان، لأنه تعالى قد بين بقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[٥] ودل على أن الإيمان هو الإسلام، لأنه لو كان غيره لم يقبل منه وذلك فاسد.

* * *

(١) سورة البينة: الآية ٥.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

(٣) سورة البينة: الآية ٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٩.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(١) سورة الزلزلة.

٨٦٧ - وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[1] لا يصح أن يتعلق به المرجئة، في أن الفاسق يرى ثواب إيمانه، لأنا قد بينا أنه لا بد فيما تعلق الوعد به من خير وطاعة، وتعلق الوعيد به من شر ومعصية، من شرط الاستحقاق، وبينا أن استحقاق الثواب والعقاب معا يستحيل، فيجب ألا يستحق إلا أحدهما. وذلك يوجب أن لا يرى العبد إلا الثواب أو العقاب، فكأنه تعالى قال: لأنه لا يجوز أن يكون الذى يراه هو الخير الذى فعله، فالثواب محذوف ذكره. وكذلك القول فى العقاب. ولولا أن الأمر كذلك لما صح قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[2] لأنه كان يجب أن يجد جزاء تلك السيئات، فلا تكون مكفّرة، وهذا بين البطلان.

***

(١) سورة الزلزلة: الآيتان ٧، ٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٣١.

ومن سورة
العاديات

٨٦٨ - قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾[1] قد علمنا أنه بعث للعبد على الحذر والتوقى، وذلك لا يصح إلا بأن يكون ممكنا من الطاعة، فيأمن بتمسكه بها من بعثرة القبور، وظهوره فبها على سبيل الخوف، ومن المناقشة فى الحساب الذى حصل له فى كتابه.

* * *

(١) سورة العاديات: الآيات ٩ - ١١.

ومن سورة
القارعة

٨٦٩ - قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾[1] لابد من أن يكون الغرض به بعث المكلف على الطاعة حذرًا مما يلحقه من الفضيحة ذلك اليوم، لما يظهر فى موازينه من الثقل والخفة، وذلك لا يكون إلا وهو متمكن من أن يتخلص مما يقتضى خفة موازينه، ومن العقاب، ويتمسك بما يستحق به الثواب، ولولا ما ذكرناه لم يكن للموازين معنى فى القيامة، كما كان يجب أن لا يكون للمحاسبة والمساءلة، ونشر الصحف، وإنطاق الجوارح، معنى؛ لأنه تعالى عالم بما كان من العبد، فلا يجوز أن يفعل ذلك لكى يعلم، تعالى الله عن ذلك! وإنما فعله تعالى لكى يعلم المكلف أن فى ذلك اليوم يجتمع فيه الأشهاد، فتظهر مخازيه بلسانه، وتنطق به جوارحه، ويظهر للخلائق ما يبدو فى الموازين من الثقل والخفة، لكى يجتنب المعصية ويتمسك بالطاعة. وإن كان تعالى، على ما زعموا، يخلق فيهم ما يختارون، ولا يقدرهم على خلافه. فما الفائدة فى جميع ذلك، ومعلوم من حالهم أنه إن خلق فيهم الكفر فلابد من كونهم كافرين، كانت هذه الأمور أو لم تكن؟ وكذلك إن خلق الإيمان فيهم! وهذا ظاهر.

***

(١) سورة القارعة: الآيات ٦ -٩.

ومن سورة
التكاثر

٨٧٠ - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾[1] وما تقدمه، يدل على أن العبد ممكن من فعل الطاعة والمعصية؛ لأنه تعالى حذره بذلك وخوفه من الإقدام على المعاصى، وبعثه على التمسك بالطاعات، وبين أن إنعامه وإحسانه إليه يقتضى أن يلزم طريقة الطاعة لكى لا يسأل عنه، فيوبَّخ ويُلام لأجله، لأن المعاصى تعظم معصية وما يستحقه من التوبيخ لعظمة نعمة المعصى عليه.

* * *

(١) سورة التكاثر: الآيتان ٧، ٨.

(١) سورة العصر.

٨٧١- قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[1] يدل على أن العبد متمكن من الطاعة وإن ذهب عنها، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للتواصي معنى ولا تأثير، ولا كان نفع به [أو] فائدة، لأنه تعالى إن خلق فيه المعصية فذلك لا ينفعه، وإن خلق فيه الإيمان ففقده لا يسره.

* * *

(١) سورة العصر: الآية ٣.

ومن سورة
الهمزة

٨٧٢ - قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾ وعيد لم يخص بعض من يختص بذلك دون بعض. فيجب دخول الكل فيه. وقد علمنا أن من أهل الصلاة من يهمز ويلمز لغيره، ويتكلم فيه وبعرض، فيجب دخوله تحت الوعيد.

* * *

(١) سورة الهمزة: الآيتان ١، ٢.

ومن سورة
الفيل

٨٧٣ - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾[1] وقد علمنا أنه أراد بذلك: ألم تعلم؛ لأنه عليه السلام لم يشاهد ذلك، فالغرض به أن يدله تعالى على قدرته، وأن يظهر له نعمه بما فعله بأصحاب الفيل، ليكون أقرب إلى التمسك بما يستحقه من التعظيم والشكر، وذلك لا يصح إلا مع التمكن منه ومن خلافه.

٨٧٤ - فأما قوله تعالى: ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ فإنه عندنا لابد من أن يكون ذلك معجزاً لبعض الأنبياء في ذلك الوقت، لأن فيه نقض عادة، وذلك لا يجوز إلا في أزمان الأنبياء.

* * *

(١) سورة الفيل: الآية ١.

(٢) سورة الفيل: الآية ٤.

(١) تسمى سورة قريش.

٨٧٥ - قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾[1] فلا بد من أن يكون المراد به أنه تعالى إنما فعل لكي يتألفوا ويتمسكوا بالشكر، وذلك يقتضي كونهم متمكنين من الطاعة والمعصية، على ما قلناه.

* * *

(١) سورة قريش: الآيتان ١، ٢.

(١) تسمى سورة الماعون.

٨٧٦ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾[1] لا يكون له فائدة إلا على ما نقوله، من أن العبد متمكن من الطاعة والمعصية، فإذا حض غيره على الإطعام، كان أقرب إلى أن يختار ويؤثر.

٨٧٧ - وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[2] يدل على أن كل من هذا حاله يستحق الويل والوعيد. وعلى أن المصلي متمكن من الحفظ من النسيان والسهو، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا وهو قادر عليه وعلى خلافه.

* * *

(١) سورة الماعون: الآية ٣.

(٢) سورة الماعون: الآيتان ٤، ٥.

ومن سورة
الكوثر

٨٧٨ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[1] يدل على أن ما ذكر أنه أعطاه في الجنة وأنعم به عليه، يدعوه إلى التمسك بالصلاة، ولا يصح ذلك إلا مع القول بأن بعض الأمور تدعو العبد إلى الفعل، وذلك يوجب فيما يفعله أنه ليس من خلق الله فيه.

* * *

(١) سورة الكوثر: الآيتان ١، ٢.

(١) سورة الكافرون.

٨٧٩ - قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1] قد علمنا أنه لم يذكره إلا على سبيل اللوم والتوبيخ لهم على التمسك بما هم عليه من الباطل، ولم يرد أن يرضوا بما هم عليه من الدين، ليتمسكوا به، وذلك لا يصح إلا مع القول بأنهم كانوا قادرين على الإقلاع والعدول عنه إلى دين محمد ﷺ.

* * *

(١) سورة الكافرون: الآية ٦.

(١) وتسمى سورة النصر.

٨٨٠- قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[1] لا يصح إلا مع القول بان المنصور، ينصره، ممكن من الفعل الذى نصر فيه، لأن النصر هو المعونة والتأييد، ولو لم يكن العبد قادرًا على المجاهد لم يصح أن يوصف بالنصر، ولوجب أن يكون ما يأتيه، فى أنه لا يصح أن يوصف بذلك، بمنزلة اللون والهيئة وسائر ما يخلقه تعالى فى العبد، فى أنه لا يصح أن يوصف بأنه نصر العبد فيه.

٨٨١- وقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾[2] يدل على أنه تعالى عدّ ذلك فى النعم عليه، أعنى: الفتح الذى فتحه ﷺ، ودخول الناس فى دينه، وجعل ذلك مقتضيا للتسبيح، وذلك لا يتم إلا وبعض الأفعال يدعو إلى بعض. والتسبيح هو التنزيه، ويدل على أنه تعالى منزه عما لا يليق بذاته وفعله، على ما نقوله من أنه لا يفعل القبيح.

* * *

(١) سورة النصر: الآية ١.

(٢) سورة النصر: الآيتان ٢، ٣.

(١) تسمى سورة المسد.

٨٨٢ - قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾[1] أحدُ ما استدل به الشيوخ فى أن القرآن محدث، وذلك أنه لو كان قديمًا لكان قائلا لم يزل: تبت يدا أبى لهب وتب، وقد علمنا أن ذلك لا يصح، ولما خُلق ولا وقع منه ما يوجب الذم والخسران!

٨٨٣ - وقوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾[2] لا يدل على أنه ممنوع بهذا الخبر من الإيمان، من حيث عرف أنه سيصلى النار، وأن يموت على الكفر، وذلك أنه ليس فى الظاهر ما ادعوه، وإنما فيه أنه يصلاها، وقد يجوز أن يظن فى كل وقت أنه لو آمن لنفعه، أو يذهب ذلك عن قلبه. وقد يجوز أيضًا أن يكون الخبر مما لا يعرف به مخبَره مع كفره؛ لأنه إنما يستدل بذلك من عرف أن القرآن حق.

ولو سلم للقوم ما قالوه لم يمتنع، لأن علمه تعالى وخبره لا يخرجه من كونه قادرًا على الكفر والإيمان، وإنما أتى من قبل نفسه فى أن لا يؤمن ويكفر، فيخبر عنه بما يحصل عليه، ويعلم كذلك، ففارق بهذا القول قول القوم فى أن العبد لا قدرة له على الإيمان: من قدرة الكفر والكفر، لن فى هذا الوجه يجب أن يكون قد أتى الكفر من قبله تعالى لا من قبل نفسه.

* * *

(١) سورة المسد: الآيتان ١، ٢.

(٢) سورة المسد: الآية ٣.

(١) وتسمى سورة الإخلاص.

٨٨٤ - قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[١] لا يجوز أن يتعلق المشبهة في أنه جسم، من حيث كان الصمد هو المصمت، على ما يزعمون، وذلك أن الصمد: هو السيد في اللغة، وقد روى عن ابن عباس[٢]: أنه استشهد بقول الشاعر:

بعمرو بن مسعودٍ وبالسيِّد الصمد

وروى عن الحسن رحمه الله، أن معناه أنه يقصد إليه في الحوائج، فمن حيث صُمد بذلك إليه استحق أن يسمى صَمَداً، فالذي قالوه في نهاية السقوط.

ويبطل أيضًا ما يزعمون من أنه على صورة آدم، لأن في جملة خلقه التجويف!

٨٨٥ - وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٣] منع من قول المشبهة، لأنه لو كان جسمًا، لصحت الآلات عليه، ولصح كونه مشتيها محتاجًا، فكان يجوز أن يتخذ صاحبة وولداً. فتنزهه تعالى عن ذلك دليل على ما تقوله في التوحيد.

٨٨٦ - وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[٤] يدل على أنه لا مثل له ولا نظير، فكيف يصح أن يحمل ما تقدم على أنه وصف بأنه جسم.

***

(١) سورة الإخلاص: الآيتان ١، ٢.

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ.

(٣) سورة الإخلاص: الآية ٣.

(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

ومن سورة
الفلق

٨٨٧ - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[١] لا يصح أن يتعلق به فى أنه تعالى يفعل الشرّ والمعاصى؛ لأن المراد بالآية التعويذ به من شر ما خلقه من المؤذيات، كالحيات والعقارب وغيرها. وما لم يحمل على هذا الوجه يتناقض الكلام، ويصير كأنه قال تعالى: قل أعوذ برب الفلق من شره!! وإنما يجوز أن يستعاذ به من شر غيره، ولذلك عطف عليه بشر ما خلقه، فقال: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾[٢] وهذا القول لا يدل على أن النفاثات فى العقد، اللاتى كن يعقدن على الخيوط وينفثن عليه، كُنَّ ضارَّات بالناس، على غير الوجه الذى يصح من أحدنا أن يحتال فيه من أنواع المضرة، على ما تقوله الحشوية فى أنهن كن يسحرن، وأنهن سحرن رسول الله، ﷺ، وذلك أن ظاهره إنما يقتضى ما قلناه، لكنهم لما أوهمن بذلك الفعل ضروبًا من الاحتمال فيما لا يصح منهم، جاز أن يظن الناس فيهم المضرة العظيمة، فأمر تعالى بالاستعاذة من شرهن، كما أمر بالاستعاذة من شر الحاسد! فلا يدل ذلك على أن للعبد سبيلاً إلى ما يذكرونه فى السحر.

* * *

(١) سورة الفلق: الآيتان ١، ٢.

(٢) سورة الفلق: الآيتان ٣، ٤.

ومن سورة
الناس

٨٨٨ - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾[١] يدل على أن وسوسة الشيطان تدعو العبد على المعصية، ويكون عنده أقرب إليها، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك، وكان ما يختاره خلقًا لله تعالى، لم يكن للوسوسة تأثير، ولا كان شراً يستعاذ منه، لنه تعالى إن خلق في العبد ما دعاه إليه فلابد من وجوده، كانت الوسوسة أم لم تكن، وإن لم يخلقه فكمثل، فإنما يصح ذلك على قولنا.

٨٨٩ - وقوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[٢] يدل على أن الشيطان لا يفعل إلا الدعاء الخفى إلى المعصية، وأن العاصى هو المختار لذلك عند الدعاء، والملام عليه، ولذلك جمع بين الجِنّة والناس، ومعلوم من حال الناس أنهم لا يضطرون إلى أمر عند الدعاء، وإنما يحصل منهم الترغيب والتزين، ويكون القابل منهم أتى من قبل نفسه، لا من قبلهم، فكذلك الشيطان. وكما يجوز أن يكون الإنسان موسوسا لغيره، وإن لم يَفعل في داخل صدره شيئًا، لكنه لما سمَّعه القول وكان موضعُ إدراك القول يقربُ من الصدر، صح أن يقال: وسوس في صدره؛ فكذلك القول في الشيطان، فلا يدل ذلك على أن الشيطان يدخل صدر الإنسان، كما لا يدل مثله في الإنسان.

***

(١) سورة الناس: الآيات ١ -٤.

(٢) سورة الناس: الآيتان ٥، ٦.

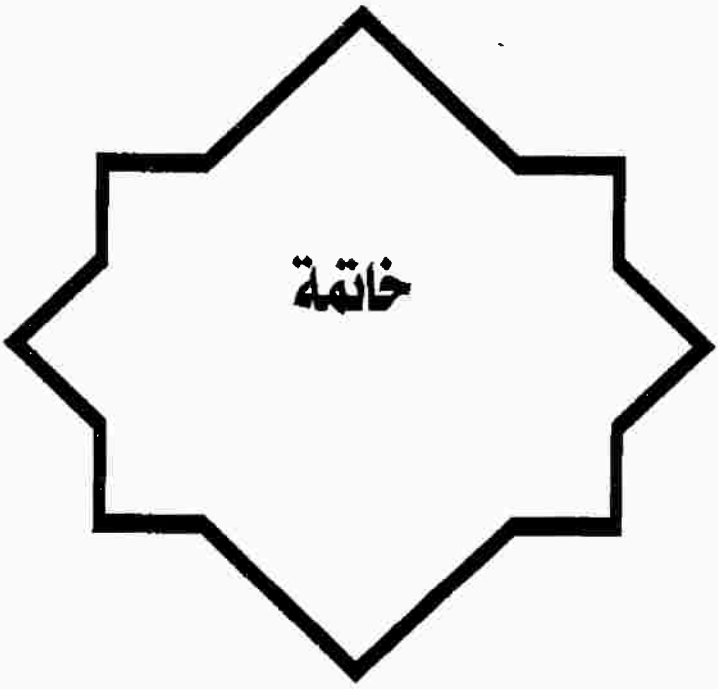
خاتمة

قد أتينا على ما نظمناه أولا من بيان ما قلناه: إنه لا ظاهر للمجبرة فيما تعلقوا به من كتاب الله تعالى، وذكرنا فى ذلك ما يكفى، وإن اتكلنا فى شرحه ومعرفة المراد به يجميعه على الكتب المعمولة فى التفسير فى هذا الباب.

ومن الآن نذكر ما يحتاج إليها فى كثير مما تلوناه وذكرناه:

٨٩٠ - مسألة فى الإلجاء:

اعلم أن الملجأ إلى الفعل لابد أن يقع منه ما ألجئ إليه، والملجأ أن لا يفعل لابد من أن لا يفعله، وإنما يتغير الإلجاء، عن أن يكون سببًا لمقارفته فيه أمرًا ومفارقة أمره.

وقد يكون الملجأ إلى الفعل ملجأ إليه، بان يعلم سبب الإلجاء أو يظنه وأحدهما فى ذلك يقوم مقام الآخر، وهذا نحو خوف الإنسان على نفسه من السَّبُع المشاهد، لأن ذلك يلجئه إلى الهرب مع السلامة، ولا فرق بين أن يعلم منه أنه لو وقف افترسه، أو يظن ذلك من حاله فيما ذكرناه، ولو تعبده الله بالوقوف وعرّفه أن له فيه الثواب العظيم، لخرج من أن يكون ملجأ، إن كان حاله وحال السبع لم تتغير، فيصح عند ذلك أن يؤثر الوقوف، وذلك لو علم الواحد منا أنه لو أراد قتل مالك، وبين يديه جيشه لحيل بينه وبينه لكان ملجأ إلى الكف عن ذنك، من حيث علم، أو غلب على ظنه اليأس من ذلك، ولو عرف من نفسه الجوع الشديد والطعام حاضر لكان ملجأ إلى تناوله مع السلامة. فإن جاز أن يتعبد بالكف عنه يتغير حال الإنسان.

وليس لأحد أن يقول: إذا كان مع سبب الإلجاء لابد من أن يفعل، أو لا يفعل، فكيف يصح إثباته قادرًا؟ ولئن جاز ذلك، ليجوزن للمجبرة أن

يثبتوه قادراً على ما يختار ويقع، وعلى ما لا يجوز خلافه عليه، وذلك لأن من سبب الإلجاء قد أثبتناه له حالاً لا يصح معها إلا أن يفعل، بان يقترن سبب الإلجاء بما يتغير به حاله، ولأنا لما أوجبنا أن يكون فاعلا، ليتوفر الدواعى إلى الفعل، وفقد ما يقابله، أو يؤثر فيه، فيختاره لأجل ذلك؛ وإن كان يصح، على بعض الوجوه، أن يختار خلافه فيتغير الدواعى، أو أن يقدر فيه كونه شاهداً. وليس كذلك حال القوم؛ لنهم لا يجوزون مع وجود قدرة الكفر أن لا يكون كافراً، ولا فى قدرته وقدرة الله، ففارق قولنا فى ذلك قولهم.

وهذا كما نقول: أنه تعالى لابد من أن يفعل الواجب من الثواب والألطاف، فلا يوجب ذلك أن لا يصح منه خلافه. ولو أن قائلا قال فى الله مثل قول المجبرة فى الواحد منا، للزمهم أن لا يصح أن يفعل خلاف ما فعله.

ومحفوظ ما ينبغى أن يعرف فى حد الإلجاء، وإن كان أسبابه تكثر وتختلف، أن يقتصر فى الملجأ الخروج، عند تردد الدواعى بين الفعل والترك، فيصير على طريقة واحدة فى أنه يجب أن يختار ما يقتضيه الإلجاء، وأن يعلم حاله أن يفعله عند الإلجاء أو يكف عنه. فمتى جمع هذين الشرطين، وصف بأنه إلجاء. والفرق بينه وبين الفعل الواقع من المختار الذى تتردد دواعيه بين الفعل والترك أنه لا يتعلق به ذم ولا مدح. ولذلك لا يمدح الإنسان على الأكل عند الجوع، والهرب من السبع عند الخوف منه، ولا على الامتناع من قتل الظالم إذا كان يعلم انه لو حاوله يمنع، ويفارق حاله حال المتمكن الذى ليس بملجأ؛ فى كلا الوجهين اللذين قدمناهما.

فإذا ثبت هذه الجملة، وكنا قد بينا فى مواضع كثيرة أنه تعالى لم يرد من المكلف الإيمان على طريق الإلجاء، وإنما أراده على طريق الاختيار، وتأولنا عليه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] إلى غير ذلك من الآى فيما بين الفرق بين الإرادتين، ليعلم أن الذى نفيناه غير الذى أثبتناه، ويعلم علتهما فى ذلك.

فإذا ثبت ما قدمناه أن عند سبب الإلجاء يجب الفعل، وأنه تعال لو أراد الإيمان من العبد على جهة الإلجاء، لكان المعنى فى ذلك أن يريد سبب الإلجاء إلى الإيمان، لأنه لا يجوز أن يريد الإيمان على وجه، ولا يتم على ذلك الوجه ألا يفعل سواه، إلا ويريد ذلك الفعل الذى لو فعله تعالى لكان العبد ملجأ إلى الإيمان، وهو أن يفعل تعالى ما عنده لابد من وقوع الإيمان على وجه لا يستحقون عليه المدح، على ما بيناه.

وقد يكون ذلك بأن يعلمه الضرر العظيم إن لم يفعل الإيمان، فمتى علم ذلك ببعض الآيات الخارجة عن العادة، وقوى ذلك فى ظنه وصار الضرر فى حكم الحاصل، فإن ذلك يلجئه إلى أن يفعل ذلك الشىء.

وعلى هذا الوجه بين تعالى أنهم لما رأوا اليأس من العذاب آمنوا على جهة الإلجاء، ولذلك بين أن ما فعله من اتصال البحر فى فرعون أوجب كونه ملجأ؛ لأنه عند ذلك حصل له العلم، أو قوة الظن بذلك الأمر اليأس الذى فى حكم الضرر الحاصل، فصار ملجأ إلى إظهار ما أظهر.

فعلى هذا الوجه: يكون تعالى مريدًا من العبد الإيمان وعلى جهة الإلجاء: إما بإعلام، على ما قلناه ثانيًا. فلما لم يفعل القديم تعالى ذلك

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٩.

بالمكلفين وأراد منهم الإيمان مع فقد ذلك، ومع تردد دواعيهم بين الفعل والترك، لم يجب أن يكون مريداً على جهة الإلجاء، بل كان مريداً منهم ذلك على طريقة الاختيار، وعلى وجه يعلم من حالهم أنهم لو فعلوه، لاستحقوا به المدح والثواب، فإذا اقترن حال الإرادتين بما بيناه من الوجهين، لم يمتنع أن يثبته تعالى مريداً للإيمان على أحد الوجهين، وينفى كونه تعالى مريداً له على الوجه الآخر. والوجه الذى لم يرده عليه لا يمتنع أن يقول فيه: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ لأنه لو شاءه فى الحقيقة لنفى ذلك عن نفسه، وتبين مع ذلك قدرته على أن يلجئهم، وإن كان تعالى قد أثبت نفسه بذلك العقل والسمع مريداً من جميع المكلفين الإيمان.

٨٩١ - مسألة فى التخلية:

اعلم أنه لابد فى المكلف أن يخلى بينه وبين ما كلف، وبين تركه، لكى يكون ذلك الفعل على صفة من قبله. ومن لم يكن مخلى بينه وبينه وحصل هناك متع أو إلجاء، لم يجز أن يكون ذلك الفعل من قبله على كل وجه، ولذلك قلنا: إن الواحد منا لو ألجأ غيره إلى أن يضر برجل، لكان العوض على المجئ، لأنه فى الحكم كان الفعل من قبله. ومتى فعله وهو مخلى يلزمه بنفسه العوض، لأن الإضرار من قبله. وقد علمنا أن المكلف لا يجوز أن يستحق الثواب إلا وحاله ما قدمناه، لأنه لو كان ما يفعله فى حكم المفعول فيه لصار كأنه مفعول فيه فى أنه لا يستحق المدح والثواب، فكان فى ذلك إبطال العوض بالتكليف، فلذلك يطلب فى المكلف أن يكون قادراً؛ لأن التخلية لا تصح إلى فى القادر. وشرطنا ارتفاع الإلجاء عنه، لأن مع وجوده تزول التخلية، على ما بيناه. وشرطنا ألا يكون ممنوعًا، لأن الممنوع من الفعل محال أن يكون مخلى بينه وبينه. وشرطنا أن يكون سائرها يحتاج إليه فى

الفعـل، إما حاصـلا أو ممكنًا من تحصـيله؛ لأن ما به يفـعل الفعل ويتـمكن لأجله، متى عدم، زال التمكن، فضلا عن أن يكون مخلى بينه وبين الفعل، فـلابد لأجل هـذه الجـملة من أن يكون المـكلف على هذه الصـفـات التى ذكرناها، ليصح ثبوت التخلية فيه.

ويتحصل ما ذكرناه فى التخليـة، ولو كانت أسبابها تختلف، بان يكون قادرًا على الفـعل وتركه، والإلجاء وسائر وجـوه الموانع مرتفعة. فـإذا حصل كذلك ثبتت التخلية.

٨٩٢ - مسألة فيما به يكون المكلف مزاح العلة فيما كلف:

واعلم أنه لابد مع التخلية بينه وبين الفعل، على ما بيناه، من أن يجعل تعالى المكلف مزاح العلة، وإزاحة العلـة لا يكون إلا بأمر زائد على التخلية، لأنه لو خلى بينه وبين الفـعل، ولم يعرف حـسنه، لصح أن يفعل ويتـركه، وكان لا يكون تعالى مـزيحًا لعلته. وكذلك فلو أنه تعـالى لم يدل على حال الفعل، لوجب ما ذكرناه، ولو أنه تعالى لم يعـرف ما يدعوه من الأفعال إلى فعل ما يوجب عليه، أو لم يفعل تعالى سـائر ما ذكرناه ليكون مزيحًا لعلته، فيحسن عند ذلك أن يكلفه. فبحصول ما ذكرناه من إزاحة على المكلف، وإن اختلفت وجوهه، يـجب أن يفعل تعالى ما يدعوه به إلـى ما كلف. أو يقوى به دواعيه. أو يعلمه أو يدله على ما عنده يحصل له الدواعى. فلتعلق الجميع بالدواعى جعلناه داخـلا فى إزاحة العلة. وقد ثبت أنه تعالى إنما كـلف العبد لينفـعه بأجل المنافع وأعـلاها وأسناها، من حيث لا يحـسن أن يبتـدئه بها، فلابد من أن يمكنه من فـعل ما ينالها به، ولابد إذا علم أنه إنما يخـتار الفعل لأمور، أن يفـعل تلك الأمور، وإلا نقض ذلك قـولنا إن غرضه أن يعـرضه للمنافع.

٨٩٣ - مسألة: فيما معه يصح أن يستحق المكلف المدح والثواب والذم والعقاب:

اعلم أنه لابد من أن يجعل تعالى المكلف بالصفة التى يستحق معها المدح والثواب على الفعل؛ لأن الغرض بالتكليف استحقاقه لهذين. فإذا كان هذا هو الغرض، فلابد من أن يفعل ما يتم ذلك به ومعه، ولن يتم ذلك إلا بأن يجعله مشتهيًا لما كلفه الامتناع عنه، أو فى حكم المشتهى، ونافر الطبع عما كلفه، أو فى حكمه؛ لتصير الطاعة شاقة عليه، فيستحق بها الثواب، ويصير امتناعه عن المعصية كمثل، فيستحق بان لا يفعلها الثواب. ومتى لم يجعل المكلف بهذه الصفة، لم يجز أن يستحق الثواب، لأنه لا يجوز أن يستحق النفع على ما يختاره من المنافع، ولا بما يستحقه على ما تحمل من المضار! يبين ذلك أن أحدنا لا يستحق الأجرة على أكل اللذات، ويستحقها على الصناعات وسائر ما يشق، لكنه قد ثبت أن المكلف إذا قدر فى الفعل أن يشتهيه شق عليه الامتناع من الاشتهاء إلى ما دونه، ويشق عليه تصبير نفسه على بعض المشتهيات دون بعض، فيصير حابسًا لنفسه إلا على ذلك، فأقيمت هذه الوجوه مقام أن يعلم نفسه مشتهيًا، فى ثبوت التكليف معها، من حيث علم أنه فى جميعها يشق عليه الامتناع، كما يشق عليه ذلك فيما يعلم نفسه نافرًا عن الشىء، أو يقدر ذلك فيه، أو يؤثر فى آلاته أو تقوية المنافع، أو يقصر به عن الحد الزائد فى ملاده، فى انه يشق عليه مع جميع ذلك الإقدام، فسواء بين الكل فى أنه يجوز أن يكلف معه.

فهذا هو الذى يجب أن يحصل عليه المكلف ليحسن تكليفه ولو صح أن يكون ممن لا يشق عليه، لوجب فى الحكمة أن لا يجعل على هذه الصفة، لأن الغرض تعريضه للثواب دون العقاب، بل الغرض تنفيذه من العقاب، ولو

صح أن ينقذ منه، والحال ما ذكرناه، لوجب أن يجعل كذلك، لكنه لما كانت الشرائط التى معها يستحق الثواب يحصل معها الشروط التى لكونه عليها يستحق العقاب بالقبيح، وحسن فى الحكمة تعريضه للثواب، حسن فى الحكمة أن يجعل بحيث يصح أن يستحق العقاب بالمنع الذى لا يؤثر فى التكليف، ولا يكون ذلك المنع إلا بوجهين: أحدهما: الوعيد وما يتصل به. والثانى: الألطاف وإزالة المفسدة وما يتصل بهما، على ما سنبينه.

٨٩٤ - مسألة فى الأدلة التى لا يصح التكليف إلا مع نصبها:

اعلم أن المكلف لابد من أن يكون عاملاً بما كلف على جملة أو تفصيل ليميزه من غيره. وإلا لم يحسن تكليفه، فصار تعريفه ما كلف بمنزلة الإقدام عليه والتمكين منه، فى أنه لابد منه، وإلا قبح التكليف. فإذا ثبت ذلك، وكان تعريفه ما ذكرناه، قد يكون بوجهين: أحدهما: أن يعلمه صلاحًا باضطرار حاله. والثانى: أن يدله عليه. فلابد من حصول أحد الوجهين فى سائر ما كلف، فما حسن الاضطرار فيه. فلابد من أن يضطره تعالى إليه. وما لا يحسن ذلك فيه، أو كان الاستدلال فيه أولى فى الحكمة، فلابد من أن يدل عليه. ولا يجوز أن يكلف فعلا ويخليه من تعريفه حاله من كلا هذين الوجهين. وقد صح أنه تعالى قد عرفنا ما كلفنا بالوجهين جميعًا؛ لأنه أعلمنا باضطرار أن الظلم قبيح، وكلفنا الامتناع منه، وأن شكر النعمة واجب، ورد الوديعة كمثل، وكلفنا الإقدام عليها، وعرفنا مالنا من الفضل بالاختيار، فندبنا إلى فعله.

فأما ما عرفنا بالاستدلال مما لا يتعلق بفعل ما كلفناه، فتفصيله كثير مما ذكرنا جملته، وسائر الشرائع، وما يعلم قبحه وحسنه ووجوبه من جهة العقل والشرع، وتفصيل ذلك يكثر، وما أوردناه من الجملة يكفى فيه. ومحصول

الأدلة والبيان مما يمكن المكلف عند التفكر فيه أن يتوصل به إلى المعرفة، بما دخل تحت التكليف، فهذا هو الذى لابد منه. والزيادة على الأدلة قد يكون الصلاح فى أن يفعله تعالى، وقد يستوى بفعله وأن لا يفعل. فمتى كان صلاحا وجب فى الحكمة أن يفعله، على ما بينا من زيادة الهدى، وإذا لم يكن كذلك جاز أن يقتصر بالمكلف على القدر الذى بيناه.

٨٩٥ - مسألة فى اللطف:

اعلم أن اللطف هو ما عنده يختار المكلف ما كلفه، ولولاه لكان يخل به. فما علم ذلك من حاله وصفناه لطفا، وربما يذكر فى جملة اللطف ما يكون المكلف عنده أقرب إلى فعل ما كلف، أو يكون فعل ما كلف أسهل عليه، وأقرب إلى وقوعه منه، ولا يؤثر فيما ذكرناه بين الفعل والكف؛ لأنه إذا كان إنما يختار ما كلف عند أمر ما، ولولاه كان لا يختاره، وجب فعله. وكذلك إن كان لا يكف عن المعاصى إلا عند أمر، ولولاه كان يفعلها، فلابد من أن يفعله تعالى أو يمكن منه.

وإنما قلنا فى اللطف: إنه واجب لابد منه؛ لأنه تعالى إذا قصد بالتكليف تعريض المكلف للثواب، وعلم أنه لا يتعرض للوصول إليه إلا عند أمر لولاه لكان لا يتعرض، فلو لم يفعله لنقص ذلك الغرض الذى له كلف. كما أن أحدنا لو كان غرضه من زيد إذا دعاه إلى طعامه أن يحضره فيأكل طعامه، وعلم أنه لا يختار ذلك إلا عند اللطف فى المسألة، فلو لم يفعله لنقض ذلك الغرض الذى دعاه إلى طعامه، ويحل بإخلاله بذلك محل أن يمنعه من نفس تناول الطعام. وكذلك لو لم يفعل تعالى اللطف الذى ذكرناه، كان بمنزلة أن لا يمكن العبد مما كلفه من قبح التكليف.

٨٩٦ - مسألة فى أنواع اللطف وأقسامه:

اعلم أن الذى ذكرنا حده ينقسم: ففيه ما يكون من فعل المكلف. وفيه ما يكون من فعل المكلف. وفيه ما يكون من فعل غيرهما. فما يكون من فعل المكلف تعالى فلا بد أن يفعله؛ لأنه بالتكلف قد ألزم فعله، كما ألزم الإقدار على ما كلفه و التمكين منه. وهذا نحو ما يفعله تعالى من الآلام والشدائد والمحن، وسائر ما يعلم تعالى أنه متى لم يفعله بالمكلف لم يختر الطاعة، وإذا فعله به اختارها، أو اختار أن لا يفعل المعصية.

ثم ينقسم ذلك: ففيه ما يكون نازلا بالمكلف، كالألم الذى يخصه ومنه ما يكون نازلا بغيره، نحو الآلام للأطفال؛ لأنها لابد أن تكون لطفا لغيرهم. وهذا اللطف هو الذى لو لم يقع منه تعالى لخرج المكلف من أن يكون مزاح العلة من قبله، ولو وجب أن لا يستحق من قبله العقاب، لأنه صار من هذا الوجه كأنه أتى من قبله لا من نفسه، فما اختاره من المعصية بمنزلته لو لجأ إلى المعصية، أو منعه من الطاعة.

وما يكون من فعل المكلف، فإنما يجب عليه تعالى إذ هو كلف أن يمكنه من ذلك الفعل، على الوجه الذى اختاره، وكان لطفا فى سائر ما كلفه. فمتى فعل ذلك فقد أزاح العلة، فإن لم يفعله ولم يفعل لأجل عدمه سائر الواجبات، فقد أتى من قبل نفسه فى كلا الوجهين، لأنه يمكن أن يفعل الأول ويفعل الثانى، فإذا حصل به ولم يختر الثانى لأجله، فهو المقصر، وإلا فالله تعالى قد أزاح العلة.

فهذا الباب مما عدمه لا يوجب قبح التكليف، والذى يوجب قبحه فقد التمكن منه. وهذا كنحو الشرائع التى كلفناها، لأنا مكنا منها وأجد السبيل

إليها، فإن لم نفعلها ولم نختر لأجل ذلك سائر ما كلفناه عقلا، فمن قبل أنفسنا أتينا.

وهذا الوجه هو الذى إنما يكون لطفًا بأن يقع من المكلف على وجه مخصوص، لا يتم إلا بالخضوع و التذليل وضروب من المفاصيل. لأن ما يفعل منه من ذلك لا يتم إلا بأن يباشر فعله فى الوجه الذى ذكرناه، فيصير من حيث وقع من فعله، كأنه مخالف لما يقع من فعل غير المكلف والمكلف، فالقديم تعالى لا بد من أن يمكنه، ولا بد أن يكون المعلوم من حاله أنه سيفعله لا محالة، ومتى لم يكن كذلك لم يتم اللطف. وقَبحُ التكليف. وهذا نحو تعدى الله تعالى للأنبياء عليهم السلام لأداة الرسالة، لأن ذلك إنما يحسن لأنه لطف، فمتى لم يعلم من حالهم أنهم سيقومون بالأداء على الوجه الذى كلفوا، لم يحسن من الله تعالى أن يكلف من بعثهم إليه لطفا له ومصلحة.

فعلى هذا الوجه يجب أن يجرى هذا الباب. ولا رابع لها ألبتة.

٨٩٧ - مسألة فيما ذكرناه فى أنواع اللطف:

اعلم أن فى جملة الألطاف التى نذكرها ما لا نقطع من حاله أن عده يختار المكلف الفعل لا محالة، لكنه متى خاف المكلف عنده من عقاب أن هو لم يفعل ما كلفه، يصير حكمه، بحصول الخوف، حكم اللطف فى الحقيقة. وهذا بمنزلة ما نقوله من أن معرفة الله تعالى لطف للمكلفين، لأن عندها يعرف الثواب والعقاب. فمتى خطر بباله ما يوجب الخوف إن هو لم ينظر فى معرفته، لزمه النظر. وكذلك إذا دعاه الداعى إلى ذلك.

فلو قال قائل: أتقولون أن هذه المعارف هى لطف له فى الواجبات؟ لقلنا: نعم، لأن عند معرفته بالعقاب وبأنه يستحقه إذا هو لم يفعل النظر وما

يتلوه من الواجبات، يخاف الخوف العظيم من ترك النظر، وقد ثبت فى عقله أن التحرز من المضار المخوفة، فى الوجوب، كالتحرز من المضار المعلومة، فليزمه عند ذلك النظر، وسيأتى من يتلوه وإن كان لا يعلم أن ذلك مما يختار عنده الواجبات لا محالة، على الوجه الأول الذى ذكرناه.

وقد يدخل فى اللطف النوافل، لا لأن عندها يختار الواجب لا محالة، لكن لأنه يكون أقرب إلى ذلك، فتكون مقوية لدواعيه، ومسهلة سبيل الإقدام عليه، فلا يمتنع أن يقال فيما يرد من الخاطر: إنه لطف، ويقال فى هذا الوجه أيضا أنه لطف، لأنهما ينبعثان من حيث ذكرنا اللطف الذى بيناه أولا. فلا تخرج الألطاف عن هذه الوجوه الثابتة فيه. وليس الغرد العبارات. فإذا ثبت من جهة المعنى أن حالها سواء، فقد ثبت ما أردناه.

فإن قال: إن اللطف الذى ذكرتموه أولاً لا شبه فى وجوبه؛ لأن عنده يختار فعل ما كلف لا محالة، وكذلك ما ذكرتموه ثانيًا، لأن عنده يخاف إن هو لم يفعل ما كلف، فكيف يصح القول بأن النوافل لطف ولا [يتأنى] فيما ما ذكرنا. وهل تقولون فيها إنه تعالى يجب أن يتعبد بها، وإن يلزمها، المكلف، أو أن يجوز أن لا يتعبد بها؟ فإن قلم: يجب أن يتعبد بها فكيف قولكم فيما يختاره من أفعاله تعالى إذ حل محل النوافل منا، واجب أم لا؟

فإن قلتم إنه واجب، سوّيتم بينه وبين ما يكون إزاحة لعلة المكلف، وإن نفيتم وجوبه، لزمكم عليه أن يجوز أن لا يبعثه تعالى بالنوافل ألبته!

قيل: إنه يجب إذا كلف تعالى أن يبن للمكلف النوافل، لا من حيث كانت ألطافا، وإزاحة لعلته فيما كلف، لكن لوجه آخر، لأنه متى أن يبن ذلك اعتقد فى النوافل أن فعلها كتركها، على ما يقتضيه العقل، فيكون فى حكم المعرض للجهل، وذلك لا يحسن منه تعالى، كما لا يحسن أن يخاطب

بالعموم ويريد الخصوص، ولا بد عليه. وهذا المعنى لا يتأتى فى أفعاله تعالى إذا كان سبيلها سبيل النوافل، فيجوز أن لا يفعلها. وقد أسقط ذلك سائر ما أورده السائل فى سؤاله.

٨٩٨ - مسألة فى بيان المفسدة:

اعلم أنه تعالى إذا كلف، فلا بد من أن يجنب المكلف من كل ما يكون مفسدة له فى التكليف، حتى يكون مزيحا لعلته. ولو لم يفعل تعالى ذلك لكان بمنزلة أن لا يفعل اللطف، فى قبح التكليف.

والمفسدة: هى ما عنده يختار المكلف المعصية، والإخلال بالطاعة، ولولا لكان لا يختارها.

وهى تنقسم إلى أقسام ثلاثة: فما يكون فعل المكلف - لو وقع - فالواجب أن لا يفعله تعالى و إلا قبح التكليف. وما يكون من فعل المكلف، فإنما يجب عليه أن يمكنه من أن لا يفعلها؛ ويعرفه حالها إذا كان الوجه فى كونه مفسدة أن تقع باختياره، فأما إذا كان المعلوم أنه يكون مفسدة على كل حال، فلا بد من أن يمنعه تعالى منها إذا كان المعلوم أنه بالمنع يمتنع، فأما إن علم من حاله أنه يمتنع بلا منع، فليس ذلك بواجب، لأن الغرض ألا يقع باختياره، أو يمنع المانع له.

فإذا كان من فعل غير المكلف والمكلف، فلا بد من أن يكون المعلوم أنه لا يفعله، أو يمنعه تعالى منه. ولذلك قلنا أنه تعالى لو علم من حال بعض العباد أنه إذا علم المعجز الذى هو القرآن، سافر به إلى حيث لم تبلغه الدعوة، وادعاه معجزاً لنفسه، واستفسد به العباد، أنه يجب أن يمنعه تعالى من ذلك. وإن كان المعلوم أنه لا يستفسد لم يجب المنع. فأما العبد إذا أضلّ

غيره بالدعاء إلى الضلال، فإنما لم يجب المنع منه، لأنه قد كلف الامتناع من ذلك، فامتناعه باختياره ولا مصلحة له.

ولأن لولاه لكان لا يفسد ابتداء أو غير ذلك، ولهذا قال شيخنا أبو علي، رحمه الله: إنه تعالى لو علم من حال إبليس أنه عنده دعائه يضل العباد على وجه لولا لكان لا يضل، لمنعه من ذلك الإضلال!.

٨٩٩ - مسألة في المعونة وما يتصل بها:

واعلم أن العبد لا يكون معانا بأن يمكن من الفعل فقط بالقدرة وغيرها، لأن ذلك لو صح لوجب أن يوصف تعالى بأنه معين للبهائم والمجانين، كما وصف بأنه معين للمكان، ولو وجب أن يوصف بأنه أعانه على الكفر إذا أقدره عليه، كما يوصف بذلك إذا أقدره على الإيمان، على بعض الوجوه. فعلم بذلك صحة ما قلناه.

وذلك يوجب أن يكون التمكين إنما يكون معونة لأمر زائد على كونه تمكينًا، وهو أن يقصد تعالى بفعله أن يختار الممكن الطاعة، فمتى فعله على هذا الوجه، وصف التمكين بأنه معونة، ولولا ذلك لم يوصف بهذا الوجه.

ولهذا قلنا: إنه تعالى قد أعان المكلف على الإيمان والطاعة، ولم يعنه على الكفر والمعصية، لأنه لم يرد تمكينه و إزاحة علله منه للكفر والمعاصي، بل يكرهما منه.

وعلى هذا الوجه تستعمل المعونة في الشاهد؛ لأن الواحد منا إذا أعطى غيره سيفا، وقصد أن يجاهد في سبيل الله، وصف بأنه أعانه على الجهاد، وإن كان السيف يصلح لقتل نفسه وقتال المسلمين، ولا يوصف بأنه أعانه على ذلك، لما لم يرد منه. فكان الأصل في المعونة إرادة ما به ومعه يتم الأمر

المراد. وعلى هذا الوجه يقال فى الواحد منا إذا حمل الثقيل مع غيره: إن أعانه، لأنه قصد بما فعل أن يتم المراد.

ولا يوصف لفظ الأمر بأنه معونة، ولا يتناوله بأنه معان فيه؛ لأنه كان يجب أن يكون إبليس معانًا على الاستفزاز لوجود لفظ الأمر. فعلم أن المعتبر فى ذلك هو الإرادة، وإن كان الأمر بها يكشف عن الإرادة، فمن حيث يختص بذلك يوصف المأمور بأنه معان لأجله. ولهذا قلنا: إنه تعالى أعان المكلف على فعل ما كلف لا على المعاصى. ولا يمتنع فى الألطاف وسائر ما يبعث المكلف على الفعل. وإذا فعله تعالى للغرض الذى قدمناه، أن يوصف لأجله بأنه معين له. وقد يقال للواحد منا إذا لطف لغيره، ودعاه، وبين له: إنه قد أعانه على الخير؛ للوجه الذى بيناه.

٩٠٠ - مسألة فى ذكر الخذلان والنصرة وما يتصل بهما:

اعلم أن الأصل فى النصرة إنما تستعمل إذا نعلق الفعل بغيره، فيقال إنه منصور على غيره، ولذلك يكثر استعماله فى الحرب والقتل، لكنه استعمل فى سائر ما يقتضى الظفر بالعدو فى الحال أو فى الثانى، فوصف الحجة أنها نصرة، ووصفت الطاعة بذلك، من حيث تؤدى إلى المدح و زوال الذم، والظفر من هذا الوجه بالعدو، فى الاستخفاف والإهانة، واستعمل فيما يفعله تعالى بالمجاهد فى الأمور التى معها يظفر بالكفار، من تثبيت الأقدام، وتقوية القلوب، وما يثبته فى قلوب العدو من الرعب، و الامداد بالملائكة، والتذكير بما يستحقه المجاهد من عظم الثواب، إلى غير ذلك.

ولا بد من أن يعتبر فى النصرة الظفر على وجه لا يتعقبه المضار الموفية على ما يحصل فى الحال من النفع والسرور؛ لأنه متى كان كذلك، عاد الحال فيما حصل فى الوقت إلى أنه مضرة. ولا تستعمل النصرة إلا فى المنافع وما

يؤدى إليها، فلذلك قلنا: إن الكافر إذا ظفر بالمؤمن لا يكون منصوراً؛ لأنه ممنوع من ذلك، مذموم عليه، يستحق عليه العقوبة. فعادت الحال فى المسرة على أنها مضرة. ويقال فى المؤمن وإن غلب مع بذل الاجتهاد وترك التقصير: إنه منصور، من حيث بذل و سع، فاستحق الثواب العظيم على ذلك، وعلى ما يلحق قلبه من الغم، فعاد الحال فيه إلى أنه منصور.

ولا يمتنع، على ما قدمناه، أن ينصر تعالى أولياءه بالأدلة والحجة والبراهين، وسائر ما يمدهم به، ويعينهم فى التكليف.

فأما الخذلان: فهو كل فعل حرمه الظفر بما يتبعه وينفعه مما يؤثر فى قلب عدوه. فقد يكون الكافر مخذولا بالحجة؛ لأنه لا حجة له. وقد تكون معاصيه خذلانه، من حيث يستحق بها الاستخفاف و النكال. وما يُغلب عنده بوصف ذلك أيضًا: من إلقاء الرعب فى قلبه، وإخطار الخوف بباله، إلى ما شاكل ذلك.

والأظهر فى الخذلان: أنه أجمع عقوبة. فأما النصرة فتنقسم: ففيها ما هو ثواب، وفيها ما هو لطف. فأما الإمداد بالملائكة وتثبيت الأقدام، فهو لطف؛ لأن عنده يختار الجهاد، أو يكون أقرب إلى اختياره. وأما يفعله تعالى من أنواع المدح والتعظيم، فهو الثواب.

فعلى هذا يجب أن يجرى القول فيها

٩٠١ - مسألة فيما يحسن من المكلف الدعاء به والمسألة له، مما قدمنا ذكره، وما يتصل بذلك.

اعلم أن الدعاء لا بد فيه من شرط: منها: أن يكون الداعى عالما بشأن الذى يسأله مما يحسن فعله. ومنها: من يعلم أن يؤثر فى الأمر الذى يطلبه،

إما فى منافع الدين، أو الدنيا. ومنها: أن يقصد بالمسألة فعل ذلك ويريده، كأنه كالأمر فى أنه لا يكون مسألة ودعاء إلا بالإرادة. ومنها: أن يشرط فى الدعاء، أو فى ضميره أن يكون ذلك مفسدة؛ لأنه إذا كان يدعو بأمر معين، فلابد من أن يكون شاكا فيه: هل يكون مفسدة، أو لطفًا وحسنا، أو قبيحًا؟ فلابد من أن يشرط ما ذكرناه فيه، إلا يكون الداعى يدعو بما يعلم أنه بعينه يحسن على كل حال، فيحسن منه الدعاء من غير هذا الشرط الذى ذكرناه.

ثم ينقسم، فمنه ما يعلم أنه يحسن إن كان هو على صفة مخصوصة، و إلا لم يحسن. [و] منه ما يعلم من حاله أنه يحسن على كل حال. فالأول: نحو الثواب؛ لأنه و إن كان إلا حسنًا، فإنما يحسن متى كان المكلف مستحقًا، وكذلك العقاب. والثانى: نحو التفضل و الإحسان، لأنه متى وصف ما يدعو به بهذه الصفة، لم يكن إلا إحسانًا، فيكون نفس اللطف مغنيًا عن الشرط.

واعلم أن الدعاء قد يكون نفسه لطفًا؛ يعلم كونه كذلك من جهة الشرع، ولولاه لما حسن. فلا يمتنع فيما هذا حاله أن يدعو المكلف فيه بما يعلم أنه تعالى لا يفعله. وكذلك من جهة العقل إذا كان له غرض فى مسألة ما هذا حاله؛ حسن لذلك الغرض، لا لأمر يرجع إلى ما طلبه، لأنه لعلمه بأنه لا يقع فيه. وما هذا حاله لا داعى له إلى طلبه، فإنما يحسن طلبه لأمر يرجع إليه، أو إلى ثواب يستحقه على نفس الدعاء. وقد كان لا يمتنع من جهة العقل أن يدعو الإنسان للكافر بالمغفرة، إذا كان فى ذلك غرض، ولنفسه إذا كان كافرًا، فأما من جهة الشرع، فقد ورد التعبد بخلافه، فوجب المنع منه، لأنه مفسدة. فأما الدعاء للمؤمن بالثواب، فالعقل والسمع فيه سواء، لأنه لا يحسن أن يدعى لإلا للمطيع؛ لأن فعله لغير المطيع يقبح، من حيث

لا يحسن إلا مستحقًا كالمدح والتعظيم. فأما الفاسق فقد ورد السمع بأنه معاقب فى الآخرة، وسبيله سبيل الكافر فيما ذكرناه، فى السمع والعقل.

واختلف العلماء فى دعاء الكافر لنفسه بالمغفرة، فمنهم من منع منه، كما منع ذلك فى الدعاء لغيره من الفساق والكفار. وعلل بأنهم كَهُم فى أن العلم قد وقع من جهة السمع بأنه تعالى لا يغفر لهم، فيقبح منه ذلك. ومنهم من قال: إن ذلك يحسن منه فى نفسه، وحمل فى قوله الفاسق فى «التحيات لله»: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، على هذا الوجه. وذكرنا أنه يستحق ذلك أن يقول لنفسه، ولا يستحسنه لغيره. وهذا هو الوجه الأول. والعلة فيه أنه لو عاين ما يفعل به من العقوبة، لكان له أن يهرب منها إذا أمكنه ذلك، ويحسن ذلك منه أيضًا أن يدعو لنفسه بالمغفرة، ولا يحسن منه أن يمنع من نزول العقوبة بغيره فعلا، فيجب أن لا يحسن منه ذلك فى المسألة و الدعاء.

فإذا ثبت هذه الجملة، وصح أن الدعاء قد يحصل فيه من الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه فى الأفعال؛ لم يمنع أن يتعبد تعالى فى بعض الأشياء أن ندعوه به وإن أخبر أنه لا يفعله، ولا يمتنع أن يتعبد بأن ندعوه بأن لا يفعل ما يعلم أنه يقبح فعله. وعلى هذا الوجه يجوز أن يتأول قوله تعالى ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾[1] على أن المراد به الدعاء بأن لا يكلفهم ما لا يطيقون، إلى غير ذلك. فيجب فيما جرى هذا المجرى أن يكون موقوفًا على التقييد.

ولهذه الجملة قلنا: إنه يحسن من الإنسان أن يدعو ويسأل العافية والصحة والغنى والأموال، ولا يحسن منه أن يسأله تعالى المحن والأمراض

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٦.

والفقـر، وإن كنا نعلم أن هذه الأمـور بمنزلة تلك، فى أنه قد تكون ألـطافًا، وقد تخص بأنها مصلحة دون ما خالفها.

فإذا ثبـت ذلك، جاز أن تتـعبد نفـزع إليه فى طلب الـهداية والتـوفيق والعصمة. ولا يوجد ذلك ما ظنه كثير من الجهال من أن ذلك إنما يحسن من حيث لا يبـقى على الإنسان قدره، ومن حـيث يتجدد له الألطاف حـالا بعد حال. ولذلك صح عندنا أن يتعبـد من لا لطف له بهذه المسألة، لأنه لا يعلم أنه لا لطف له، فيـحسن منه أن يفزع إلـى الله تعالى فى طلبه، فـإن كان لو علم ذلك؛ كـان لا يمتنع أن يتـعبـد بما فيـه، من الانقطاع إليه تعـالى ومن اللطف.

وهذه الجملة كافـية فى بيان ما ذكرناه. وإذا تأملنا عـرفت ما ذكرناه فى زيادة الهدى وإزالة الإلجاء، ونحو ما ذكرناه فى الألطاف. وبين ذلك أن نقوله من أن العبد ممكن من الطاعة والمعصية، وأنهما يحدثان من قبله، لا يمنع من إضافة [الطاعة] إليه تعالى، لأنهما إنما تم منا بسائر الوجوه التى قدمت ذكرها ولولا لم تتم، فغير ممتنع أن يضيفها تعالى إلى نفسه، ويضيقها العبد إليه.

ويبين مـا ذكرناه أن المعـاصى ينبغى أن لا تضـاف إليه، وعلـى وجه. وذلك لأن سائر مـا معه تحسن الإضـافة وتصح، معـدوم فيها، بل اخـتصت بوجوه تقطـع الإضافة، من حـيث منعنا من فعلهـا بالزجر و الوعـيد والنهى والتخويف، إلى غير ذلك من الألطاف التى بعث العبد بها إلى أن لا يفعلها. ويوجب كل ذلك أن العـبد إذا عـوقب ووبخ على المعـاصى، فـإنه يستـحق ذلك، لأنه أتى من قـبل نفســه، من حـيث أزاح تعالى سـائر علله فى أن لا يفعلهـا، وسهل له السـبيل إلى ذلك، ولم يدع أمـرًا لو فعله لم يكن يخـتار المعصية إلا و قـد فعله، ولا فعل أمرًا لو لم يفعله لاختـار المعصية، إلا ولم

يفعله، فإنما أتى من قبل نفسه مـن كل وجه، وإن كان طاعته لم تتم من قبل نفسه بكل وجه.

فلهذه الجملة: جعلنا القـديم تعالى منعنا بالطاعة؛ لأنه من الوجوه التى بيناها صارت الطاعـة كأنها من قـبله تعالى، ولم نجـعله بما فعله من المعصـية سببًا.

٩٠٢ - مسألة فى مقارنة اللطف والمفسدة:

اعلم أن المقدرة وسائر ما به و عنده يصح منه الفعل، ولولاه كان يتعذر فى باب التمكين، فـلا يجوز أن يعد اللطف من، لأن اللطف هو عبـارة عما يغـير دواعى الإنسـان واختـاره، فلابد من أن يكون التـمكين من الفعـل قد تقدم، حتى يصح اللطف فيه. ولذلك قلنا إن من قال فى قدرة الإيمان: إنها لطف، فقـد أخطأ فى المعنى والعبارة، لأن اللطف: ما يجـوز عنده الفعل و الترك، ولا يعـقل منه فى الشاهد إلا ذلك، لأن القائل إذا قـال: لقد لطفت لفلان فى أكل طعـامى، لم يعقل من ذلك إلا أنه فعل ما عنده يـختار الأكل على الترك، مع صحة الأمرين، ولذلك يقال: إنى لطفت لغلام فيما لحقه من الوجع بالضرب، إذا كان [ذلك] مما يجب أن كونه.

فإذا صح ذلك، وجب أن يكون سائر أنواع التمكين خاصلا فى المكلف حتى يصح اللطف عليه، ثم يلطف له فى الوجوه التى بيناها، ويجنب وجوه المفاسـد التى قدمنا ذكـرها. وذلك قلنا: ولذلك قلنا: إن ابتـداء التكليف لا يكون لطفًا، لأن معه يصح التـمكين. وجوزنا فى تكليف زيد أن يكون لطفًا لعمرو، وفى تكليف بعض الأفعال أن يكون لطفًا فى غيره. فعلى هذا الوجه يجب أن يعتبر هذا الباب.

٩٠٣ - فيما يكون لطفا من الأدلة:

اعلم أنه تعالى إذا علم أن عند دليل، مخصوص، يختار المكلف ما يختاره، ولولاه كان لا يختار، وإن كانت الأدلة قد تقدمت، إن تلك الأدلة توصف بأنها لطف له. [و] على هذا الوجه قلنا فى كثير من المعجزات: إنها ألطاف لمن المعلوم من حالة ما ذكرناه، لكنه لا يعد لطفًا له إلا إذا كان متمكنًا من معرفة صدقه، عليه السلام، بغير تلك الدلالة، لكنه يعلم من حالة أنه يعرض عن ذلك، فلا يستدل بها ولا يستدل بهذه، فتكونه لطفًا له، على ما بيناه. فإن كانت الأمور التى كلف العبد ما هذا حالة سوى المعجزات، فيجب أن يقال فيه بمثل هذا القول، لكن هذا الوجه إنما يصح فى الأمر الذى يعتورة الأدلة. فأما إذا لم يكن فيه إلا دليل واحد، فإنه لا يصح هذا الوجه فيه. وهذا الباب إنما يكون لطفًا فى المعارف فقط؛ لأن الغرض بالأدلة الوصول بها إلى المعارف دون سائر الأفعال، وإن كنا لا نعد أن يكون لطفًا فى نظر سواه، وفى غيرهما من الأفعال أيضًا.

واعلم أن فى زيادات الأدلة ما يجوز أن يكون لطفًا لمن قد استدل، دون من لم يستدل. ولا يعرف، من حيث يعلم من حالة أن تأثيره إنما يكون فيه دون المعرض على الأدلة. وهذا بمنزلة ما عرفناه من حال العلم بالمعارف، أنه يتمكن من أن يعرف عند ذلك من الشبه وحلها، والأسئلة وجوابها، وما يكون مؤكداً لدلالته التى استدل بها، ما لا يجوز أن يعرفه غيره. وعند ذلك متى فكر فيما ذكرناه، زاده ذلك بصيرة وانشرح به الصدر؛ من حيث ثبت به العلوم أن بعضها يتعلق ببعض، ولذلك نجد هذا العلم المرن أعلم بالمسألة الواحدة من غيره، وإن كان ذلك الغير قد عرفها، من حيث قد علم هذا من سائر ما يتصل بها، ويتعلق علمها به، مالا يعرفه ذلك. وهذا ظاهر.

فإذا صحت هذه الجملة، لم يمتنع أن يـخص تعالى المؤمن المهتدى بهذا الوجه من اللطف؛ لأنه لا يـصح كونه لطفًا إلا [له] دون غـيره. ولا يوجب ذلك أن يكون تعالى مانعًا غيره من التمكن أو فعل ما كلف.

واعلم أنه قـد يدخل فى هذا البـاب مـا يورده تعـالى على المكلف من الخواطر والتنبـيه؛ لأنه يجوز أن يعلم أن ذلـك مما يختار عنده النظر والمعـرفة وسائر ما كلف، ولولاه كان لا يختاره وإن كان مـتمكنًا. فمتى كان هذا حاله وجب أن ينبـهه بالخـواطر وسـائر وجه التنبـيـه. وربما كان حـدوث السهـو والتشاغل مفسدة له، فيجب فى الحكمة أن يجنبه - عز وجل -. فأما ما يرد على المكلف فى أوقات نومه مما يراه فى النوم ويجوز فيه أن يكون لطفًا، فإنما يجوز ذلك فـيه، من حيث يعلم من حـاله أن عند الانتباه متى يذكـره، دعاه للخير والطـاعة، فيصيـر التذكير لطفًا لـه، لكنه لما يتم إلا بخطور ذلك بقلبه عند النوم، وجب فى الحكمة أن يفعله.

وقـد يدخل فى هذا الباب أن يعلم مـن حال بعض الملائكة أنه إذا نبـه الإنسان وأخطر بباله الشىء، اخـتار ما كلف، ولولاه كان لا يختـار، فيجب فى الحكمـة أن يكلف الملك ذلك التنبـيه، أو يقـال: إنه مصلحـة له، أو لمن أخطره بـباله. كما نـقول فى بعثـة الأنبيـاء. ولا يمتنع فى الخـاطر أن يكون صالحًا إذا كان من قبله تعالى، وأن يكون فيه ما لا يكون لطفًا إلا إذا كان من قبل الملك. وكذلك فى دعاء الإنسان غـيره إلى النظر والأفعال، لأن ذلك قد يجوز أن يكون لطفًا. فمن كان حاله هذا وجب أن يكلفه تعالى.

ومـتى كان لطفًـا لمدعو إلى ذلـك، وجب أن يكلفه، فـإن علم أنه لا يفعله، قبح تكليف المدعو؛ لفقد الأمر الذى هو لطف له.

واعلم أنه قد يدخل فى هذا الباب ما أعلمناه تعالى من أحوال الآخرة، نحو الحساب والمساءلة والميزان، ونحو توكيله الحفظة بالعبد ليكتبوا أعماله، ونحو إنطاق اللسان والجوارح، إلى غير ذلك.

واللطف فى هذا الباب عندنا: هو معرفة المكلف بأن ذلك سيكون، أو تمكنه من معرفته؛ لأنه تعالى إذا علم ذلك من حاله، فلا بد منت أن يعرفه ويدله، على ما بيناه.

واعلم أنه قد يدخل فى هذا الباب ذكر الأدلة وتكرير وذكرها، لأنه ذلك - إذا سمعه المكلف - يكون أقرب إلى فعل ما كلف. فمن علم من حاله فلا بد يلطف له بذلك. فقد يكون هذا الوجه من فعله تعالى وفعل غيره. فأما فعله تعالى فنحو ما كرره تعالى من ذكر الأدلة فى كتابه، ونحو ما ذكره من المعجزات.

وأما ما يكون من فعل غيره، فنحو ما كان يكرره - عليه السلام -، من وجوه البيان حالاً بعد حال. ولا يمتنع ذلك فيما يفعله أحدنا فى بعض الأحوال. وقد يجوز أن يكون ما يكرره القارئ لكتاب الله تعالى، والدارس لكتب العلماء، لطفًا فى هذا الباب، على نحو ما ذكرناه.

فأما الوعيد فإنه من الله تعالى لطف للمكلف، وكذلك تكراره فى كتاب الله تعالى، وكذلك القول فى سائر ما فى الكتاب من ذكر توبيخ العبد ولومه، وتبكيته، على الوجوه الحاصلة فى القرآن فإن ذلك لطف ومصلحة، وربما يكون لطفًا للمؤمن فقط، وربما يكون لطفًا لكل مكلف يسمعه.

وقد يدخل فى ذلك أن تكون مشافهة الرسول بذكر الأدلة لطفًا، وانتهاء ذلك إليه بالخبر لا يكون لطفًا، فمن هذا حاله يجب فى الحكمة أن يبعث إليه نبيًا مشافهة، ويسمع ذكر الأدلة و الشرائع منه. فأما من يكون المعلوم من

حاله بأن معـرفته بهذه الأمور تكفى فى اللطف، فـلا يجب أن يكون مشاهداً للرسـول - عليه السلام -، بـل يكون حاله وهو غـائب عنه أو موجـود بعد موته، كحاله وهو حاضر، فى الوجه الذى بيناه.

وقد يـدخل فى هذا الباب أن التـفكير فـيمـا يستـدل به أولا والتـذكر لأحواله، قـد يكون لطفًا فى الثـبات على المعرفـة وترك الإقلاع عنهـا، فعند ذلك لا بد من أن يكون المعـلوم من حالـه أن يتفـكر فى ذلك. وإن لم يكن كذلك فلا بد من أن يخطر بباله ما يدعوه إلى الفكر، ويبعثه عليه، و إلا قبح أن يكلفه فى المستقبل!.

وقد يدخل فى هذا الباب أن يكون إزاله الكتب وتكريره الأدلة لطفًا فى ثبات المكلف على مـا كلف، وإن ابتداء المعرفـة قد يفعلهـا من دونه، فلا بد عند ذلك من أن يكرر تعالى الأدلة بنصبها ويزيح العلة فيها.

وقد بينـا من قبل الوجه الذى له يـكون الختم والطبع، إلى مـا شاكله، لطفًا للعبد فلا وجه لإعادته. ولا يمتنع فى كثير مما لم نذكره أن يكون لطفًا، وإن كان الذى أوردناه يأتى على جُملَه.

٩٠٤ - مسألة فى التوفيق والعصمة:

اعلم أن اللطف إذا صادف وجـوده اختيار المـكلف للطاعة، وصف بأنه توفـيق، لأنها وافـقتـه فى الوجود والوقـوع على وجه لولاه لم تحـصل هذه الموافقـة، فلهذه العلة يوصف بأنه توفـيق. وخص بذلك ما يقع لأجله الخـير دون الشر؛ لا من حيث اللغة، ولكن للاصطلاح.

وأما العصمة: فعبـارة عن الأمر الذى عنده لا يفعل المكلف القبيح على وجه لولاه لاخـتاره، فيوصف بأنه عـصمة، من حـيث امتنع عنده ولأجله، واستعمل ذلك فى الشر دون الخير، لا من حيث اللغة، ولكن للاصطلاح.

وكلا الوجهين يوصف بأنه لطف، فينقسم عندنا فيما هو لطف فيه إلى القسمين الذين ذكرناهما، ولذلك لا نصفه بأنه توفيق إلا عند وقوع الطاعة، ولا بأنه عصمة إلا عند مجانبة المعصية. وقد نصفه قبل ذلك بأنه لطف.

واختلف شيخانا، رحمهما الله، فكان أبو على يقول: إن اللطف إنما يتقدم الطاعة وقتًا واحداً، وعند أبى هاشم، رحمه الله، يجوز أن يتقدم بالأوقات الكثيرة، ما لم يبلغ الحد الذى يسهو عنه ولا يعرف حاله. وهذا هو الأولى؛ لأن الغرض أن يعرفه فيدعوه إلى الطاعة. وهذا المعنى قد يحصل بتقدمه الأوقات الكثيرة، كما يحصل متى تقدم وقتًا واحداً، لكنه إذا كان المعلوم أنه متى تقدم وقتًا واحداً كفى فى كونه لطفًا، فتقدمه الأوقات الكثيرة لا يحسن إلا بأن يختص بزيادة فى اللطف، لأنه تعالى ممن لا يخشى الفوت، فيجسن منه أن تقدم، كما يحسن منا تقديم ما يحتاج إليه قبل وقته. وقد يجوز أن يكون فيه ما لا يكون لطفًا إلا إذا تقدم الأوقات الكثيرة، ويتكرر عمله به ومشاهدته له. فإذا كان كذلك، فلا بد من تقديمه هذه الأوقات. فعلى هذا يجب أن يعتبر هذا الباب.

٩٠٥ - مسألة فيما يجرى على المكلفين من الأسماء والأوصاف للأمور التى قدمناها:

اعلم أن العبد لا شبهة فى أنه يوصف من القدرة بأنه قادر قوى مستطيع، ومن سائر وجوه التمكين لأجله، ولأجل العلم والعقل بأنه عاقل عالم، فأما من حيث بين ودُل فإنه يوصف بأنه مدلول، وبأنه مبين له. ويوصف من حيث لطف له بأنه ملطوف له. وكذلك من التوفيق والعصمة يوصف بأنه موفق معصوم. ويوصف من الصلاح بأنه صالح، متى كان مفعولاً به، ومتى كان معرضًا له قيل له: مستصلح، ولا يقال فيه إنه صالح.

ولا شبهة فى أنه يوصف بأنه ملطوف له ومستصلح، وإن كان كافراً ذاهبًا عن الطريقة. فأما وصفه بأنه موفق، فعلى جهة الإطلاق لا يستعمل إلا فى المطيع المجانب للكبائر. وكذلك وصفه بأنه معصوم. وكذا وصفه بأنه صالح، و إلا أن يقيد - وألا يستعمل ذلك فى كل مكلف - فيقال إنه موفق فى كيت وكيت، فيخص بالذكر فعل دون فعل، فإنما كان كذلك لأنه قد ثبت فى هذهع الأسما أنها جارية على طريق المدح، فلا يجوز أن تستعمل فى أهل الذم، كما لا يجوز أنه يوصفه العبد بأنه مؤمن فاضل بر تقى إلا إذا كان من لأهل المدح. ولا يوصف قبل اختياره الطاعة بأنه موفق؛ لما بيناه فى حد التوفيق، وإن وصف بأنه ملطوف له، إذا تقدم اللطف. وكذلك فقيل إخلاله بالمعصية لا يوصف بأنه معصوم، وإن وصف بأنه ملطوف له. فعلى هذا الوجه يجب أن يجرى القول فى هذا الباب.

***

تم الكتاب بحمد الله ومنه

فرغ من نساخته ضحى يوم الاثنين فى شهر صفر من شهور سنة ثمان عشر وستمائة، بالهَجَرة المنصورية، هجرة مولانا أمير المؤمنين؛ عبد الله بن حمزة بن سليمان بن رسول الله الذى هو مقبور بها، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبى وآله، وسلم تسليمًا كثيراً.

وعورض على نسخة ذكر ناسخها وفرغ منها يوم الأحد لست خلون من شهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. قال: وهو إبراهيم بن حيدر ابن عبد الجبار البصرى. وهى نسخة القاضى شمس الدين رحمة الله عليه.

***